الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

الموضـــــوع:

النفقات العامة على التعليم

دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980- 2008

من إعداد الطالب:

- بن نوار بومدين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

باركة محمد الزين

الدكتور بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ الدكتور باركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
الدكتور بن منصور عبد الله	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور مولاي ختير رشيد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2011-2010


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي بحثي هذا إلى:

- الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما .
- إخوتي و جميع أفراد عائلتي .
- كافة الأهل والأقارب .
- الأصدقاء و الأحباب .
- كل غيور على دينه الإسلام جاد في طلب العلم النافع .

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي ...

بومدين

الشكر والتقدير

لله الفضل من قبل و من بعد على ما أنعم و سهل و أرشد فله الحمد و الشكر كله.

أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الجميل إلى أستاذي المشرف بركة محمد الزين الذي أكن له كل الاحترام و التقدير والذي لم يبخل علي في مد يد العون وعلى نصائحه وتوجيهاته التي قادتني لإتمام هذا العمل .

وأوجه شكري الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لقراءة بحثي هذا وتعبهم فيه وتصويبه من الزلل الأخطاء.

و في الأخير لا يفوتني إلا أن أتقدم بأسمى معاني الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد بكلمة طيبة وسؤال عنا.

بومدين

المقدمة العامة

المقدمة :

لقد شهدت الآونة الأخيرة إتساع دور الدولة و تدخلها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ، وذلك من خلال الإنفاق على القطاعات التابعة لها ، حيث تسعى الدولة من وراء ذلك تحقيق أهدافها المسطرة .

و الواقع أن التعليم من القطاعات التي لقيت إهتماما كبيرا من طرف عدد كبير من الدول ،بإعتباره عامل مهم في تكوين رأس المال البشري ، وذلك عن طريق ما يوفره من معارف و معلومات و مهارات ، و ما يتيحه من دوافع و إتجاهات إيجابية يمكن أن تقود إلى زيادة إسهام الفرد في تطوير ذاته ، و كافة جوانب الحياة المختلفة ، وبشكل فاعل ،و.بما يحقق تنميتها و تطويرها.

إن الإهتمام الكبير بقطاع التربية و التكوين في الجزائر ،يمكن فهمه على أساس هدفا في حد ذاته ،من جهة و بإعتباره وسيلة لتحقيق التنمية من جهة أخرى . لذا تعتبر سياسة تكوين رأس المال البشري في مجال التربية و التكوين وسيلة ،بحيث لا يمكن الإستغناء عنها في تحديد النموذج التنموي الذي حددت معالمه في إستراتيجية تنمية شاملة و المتمثلة في تحقيق وتيرة نمو عالية ، والتي لا يمكن بلوغها إلا عن طريق الإعتماد على كفاءات تتحكم في الطرق الحديثة للتكنولوجيا ، بتطبيق سياسة ترشيد الموارد المالية و البشرية .

و لتوفير هذه الموارد البشرية وضعت الجزائر على الدوام و منذ الإستقلال تربية أبنائها في مركز إهتماماها، و صخرت حصة معتبرة من وسائلها و ثرواها ، ولاسيما في قطاع التربية الوطنية من خلال إنشاء عدد كبير من المؤسسات التعليمية في المدن و القرى .

و عليه لا يمكن تحقيق أهداف هذا القطاع في إطار الحدود الضيقة للأوضاع المالية السائدة و الظروف السيئة التي يتم تكوين هذه الموارد البشرية ، أي أن وضع قيود صارمة على الإنفاق في هذا القطاع في بلد نامي كالجزائر ، لا يتناسب مع الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للبلد. و هكذا فإن التوفيق بين ضرورة تغطية الإنفاق المتزايد في هذا الميدان التي تواجهها أغلبية البلدان النامية ، خاصة منها تلك التي تعتمد على البترول كمورد أساسي و ذلك بعد إنخفاض الموارد العمومية .

و نظرا لإعتبار قطاع التربية الوطنية من القطاعات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي ، و ينعكس ذلك في الحجم الكبير للموظفين ، الإداريين و الأساتذة على مستوى القطاع ، إلى جانب إمتلاكه لهياكل قاعدية كبيرة على مستوى التراب الوطني ، من أجل تقديم خدمات عمومية للأعداد الهائلة و المتزايدة للتلاميذ ، خصصت الجزائر مبالغ ضخمة لهذا القطاع تحقيقا لأهدافها المسطرة.

من خلال ماسبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- **ما هو حجم النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية الوطنية بالجزائر و أوجه إنفاقها و مدى إستجابتها و تطابقها مع الأهداف الموكلة للقطاع؟.**

تحدبد الفرضيات :

و للإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات الآتية:

- تعتبر النفقات العامة أداة تدخل الدولة في جميع القطاعات لتحقيق أهدافها .
- يأخذ التعليم مكانة مميزة و دورا مهيمنا في التنمية في مختلف العصور و يظهر ذلك في الفكر الاقتصادي ، حيث يعتبر أن الإنفاق على التعليم إستثمار في البشر .
- نقص النفقات المخصصة للقطاع التربية الوطنية يقودنا إلى البحث في طبيعة المعايير المطبقة في تحديد حصة القطاع من الإنفاق الوطني .
- عدم كفاية النفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية ، لاينحصر في نقصها ، بل هي ناتجة أيضا عن سوء توزيعها على مستوى القطاع .

دوافع اختيار البحث:

- نقص الدراسات التي تناولت البحث في ميدان إقتصاد التعليم و كل ما يرتبط بهذه الأخير من الجوانب المالية.
- الأهمية التي يكتسبها قطاع التربية الوطنية , و أهمية منتوجه الذي ينتجه هذا القطاع لتغطية احتياجات القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى .
- الدور الذي يلعبه هذا القطاع في شريحة كبيرة من المجتمع التي لا تملك القدرة على مزاولة دراسات متخصصة في القطاع الخاص.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى معرفة الحقائق المتعلقة بقطاع التربية الوطنية بالجزائر و ذلك بعرض صورة على هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب البيداغوجي .و إعطاء توضيح و تحليل للنفقات العامة المخصصة للقطاع ، مع إبراز حجم هذه النفقات و كيفية توزيعها ، ومدى مطابقتها مع التطور الكمي الحاصل على مستوى القطاع .

المنهج المستخـــدم:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث و دراسة المشكل المطروح ، تحديد إبعاده ، جوانبه و أسبابه و نتائجه ،و إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة ، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق و البيانات عن ظاهرة ما أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق و تحليلها للوصول إلى إبداء التوصيات و الإقتراحات موضوع الدراسة .

و قد إعتمدنا في البحث على جزء منه على الوثائق و الكتب التي تناولت الموضوع ، وفي جزء آخر على معطيات إحصائية من وزارة المالية ،وزارة التربية الوطنية، إلى جانب إصدارات الديوان الوطني الإحصاء و تقارير و ملتقيات ودولية ووطنية و مجلات ومتخصصة .

صعوبات البحث:

لقد اعترضت هذا البحث مصاعب كثيرة من بينها :

- ندرة الدراسات التي تناولت نفقات قطاع التعليم سواءا في الجزائر أو دول أخرى .

- نقص المراجع التي تربط التعليم بالموارد المالية .

- صعوبة الحصول على سلسلة زمنية النفقات التعليم على مدى الفترة الزمنية موضوع الدراسة .

حدود البحث:

يمكن إيضاح الحدود الموضوعية والزمنية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية : لقد شملت الدراسة تطور قطاع التربية الوطنية , و لم تشمل قطاعي التعليم العالي أو التكوين المهني .

- الحدود الزمنية: تمثلت في عرض كمي لنفقات قطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008 .

أقسام البحث:

تتمثل أقسام هذا البحث في مقدمة عامة وأربعة فصول وخاتمة عامة.

- تتضمن المقدمة العامة إشكالية البحث وأهدافه وحدوده ومنهجيته و صعوباته وأقسامه

- الفصل الأول يتناول مدخل إلى النفقات العامة ، و قد حاولنا فيه الإلمام بالجوانب المختلفة للنفقات العامة ، وذلك بالتطرق إلى مفاهيم حول النفقات العامة و تطورها عبر الفكر الإقتصادي ، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى مختلف تقسيماتها و ذلك بالتعرض أنواعها بالجزائر ، ثم إنتقالنا إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة و الأسباب المؤدية إلى ذلك ، مع ذكر القواعد و

- المبادئ التي تحد من تزايدها .بعد ذلك تطرقنا إلى الآثار الناجمة عن صرف هذه النفقات على المجتمع و الاقتصاد ككل .

- أما في الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان التحليل الاقتصادي للتعليم ، وتناولنا من خلاله أهم الأفكار للإقتصاديين التي تربط الإقتصاد بالتعليم، مع التطرق إلى نظرية الرأس المال البشري و التي تبين أن الإنفاق على التعليم يعد إستثمار في البشر و يساعد على تكوين الرأس المال البشري .

ثم تعرضنا إلى الدور الذي يلعبه التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و يدعم ذلك ببعض الدراسات التي توصل إليها المتخصصون في هذا الميدان .

- أما في الفصل الثالث فتناولنا الإنفاق على التعليم كجزء من الإنفاق العمومي ، مع تبيان أهميته دراسته ، أشكاله و مؤشرات قياسه ، وأهم مصادره، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى عرض الإنفاق على التعليم عالميا و عربيا ، و الأسباب التي تؤدي إلى زيادته و طرق ترشيد الإستخدام الأمثل للإنفاق التعليمي .

- و خصصنا الفصل الرابع إلى المكانة التي يحتلها قطاع التربية الوطنية بالجزائر في الإقتصاد الوطني حيث بدأنا هذا الفصل بتشخيص كمي بواسطة التطرق إلى الجانب البشري في القطاع و الهياكل القاعدية له.ثم إنتقلنا إلى دراسة و تحليل أهمية نفقات هذا القطاع في الميزانية العامة للدولة و الناتج الداخلي الخام .ثم تطرقنا لتحليل بنية ميزانية هذا القطاع ،حيث حاولنا تحليل ميزانية التسيير للقطاع بواسطة التوزيع الوظيفي الميزانية القطاع من

جهة و توزيع ميزانية القطاع حسب طبيعة النفقة من كل جهة . ثم بعد ذلك قارنا نفقات المخصصة لذا القطاع مع القطاعات التعليمية الاخرى .

- و في الأخير أنهينا بحثنا بخاتمة شملت نتائج للإجابة على الإشكالية،و توصيات و أفاق في هذا الميدان .

الفصل الأول

مدخل إلى النفقات العامة

مقدمة الفصل :

مع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة ،حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية و ذلك بتحديد مفهومها و تحليل مكوناتها ،أنواعها،أثارها الإقتصادية و الإجتماعية في الإقتصاد الوطني و أصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة و على هذا الأساس تناولنا في هذا الفصل أربعة مباحث سنعرض في الأول تعريف بالنفقات العامة وتطور مفهومها مع تطور دور الدولة وفي الثاني تبويب النفقات العامة العلمية و حسب التقسيمات في الجزائر و في المبحث الثالث إلى أسباب تزايد تلك النفقات بعد و في المبحث الرابع عرضنا ضوابط النفقات العامة التي تؤدي إلى ترشيد النفقات و في الأخير أهم الآثار الإقتصادية والإجتماعية للنفقات العامة .

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الإقتصادي، فما هو مفهوم النفقات العامة؟.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتطور مفهومها

لقد زاد الاهتمام بالنفقات العامة ،حيث تم تحديد مفهومها ،فقد تطور هذا المفهوم خلال الفكر الإقتصادي .وسوف نتطرق في هذا المطلب عرض مختلف تعاريف للنفقات العامة وتطور هذا المفهوم في الفكر الإقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف نذكر منها:

- النفقات العامة "هي مبالغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة"[1].
- النفقات العامة" بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ

[1] – عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، لبنان دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1971، ص41 .

نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"[1] .

– النفقات العامة "بأنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو أحدى المؤسسات التابعة لها يهدف إشباع حاجة عامة [2].

كما يذهب البعض الآخر من علماء المالية إلى أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معين عام بقصد إشباع حاجة عامة [3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

النفقات العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عاما بقصد تحقيق منفعة عامة

الفرع الثاني: تطور مفهوم النفقات العامة

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة وتدخلها في الإقتصاد إذ إتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة والاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة.

وفيما يلي سنعترض النظرة الضيقة والنظرة الواسعة لمفهوم تطور النفقات العامة

1–النظرة الضيقة إلى مفهوم النفقات العامة (التقليدية)

لقد ساد في الفكر الإقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها في تأمين

[1] – محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 11-2003 الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ص 65 .

[2] – إبراهيم علي عبد الله ، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ص 1 .

[3] – حسين مصطفى حسين : المالية العامة،.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ــ طبعة 1995، ص 11.

الدفاع ،الأمن و العدالة ، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة ، وقد ترتب على ذلك اقتصار الإنفاق على تأدية هذه الوظائف التي تستهدف توفير بعض الخدمات و المرافق العامة التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر.

وقد نادى المفكرون التقليديون بضرورة الإقتصاد في النفقات العامة إلى أبعد الحدود وكان تبريرهم لذلك أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع ، وأن الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب، وأن التوسيع في النفقات يعني التوسع **في** تحصيل المزيد من الضرائب، أي تحمل الأفراد عبئ ضريبي أكثر ، وهذا يؤثر على استهلاكاتهم ومدخراتهم ، حيث يمكن للأفراد استخدام المبلغ الذي دفع كضريبة في الحصول على سلعة استهلاكية وادخاره [1] .

وترتب على ذلك بروز عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي أثرت في مفهوم النفقات العامة، أهمها [2]:

– أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما، لأن النفقات العامة يترتب عليها تحويل موارد اقتصادية قيمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومة غير المنتج ولذا فإن زيادة حجم هذه النفقات العامة يعنى تحويل موارد من قطاع يتحقق به عائد إلى قطاع آخر غير منتج ويؤدي إلى تخفيض رفاهية أفراد المجتمع .

– أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة ، وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول

[1] علي خليل، سليمان أحمد اللوزي ، المالية العامة ، دار و هران للنشر و التوزيع2000 ص92

[2] د.حامد عبد المجيد دراز،د المرسي السيد حجازي –المالية العامة طبعة 2004 ص220

وحتى لا نقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولا حجم الإنفاق العام ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات .فلا نحصل على إيرادات عامة أكبر من حجم النفقات العامة حتى لا تبدد، أو تجمع إيرادات عامه أقل من النفقات العامة المقدرة حتى تستطع الدولة القيام بوظائفها الأساسية الحيوية لأفراد المجتمع .

– حيادية النفقة العامة بمعنى أن النفقات العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الإقتصادية المختلفة الزراعة ،الصناعية ،التجارية وغيرها أو على المراكز النسبية لأصحاب الدخول المختلفة في المجتمع . ويتضمن هذا بدور إهمال الجانب الوظيفي للنفقات العامة حيث لا ينبغي استخدام هذه النفقات لدعم قطاع اقتصادي معين أو لتشجيع فئة معينة من أفراد المجتمع ويرجع هذا بدوره إلى الفكر الإقتصادي السائد آنذاك والخاص بعدم إنتاجية الإنفاق العام .

– توازن الموازنة العامة سنويا، حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبدد موارد اقتصادية وفى الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية مثل الدفاع ،الأمن والعدالة وغيرها ، ومرة أخرى يعكس هذا المبدأ الفكر الإقتصادي الذي ينادي بأن الدولة لا يجب أن تكون لها وظائف إقتصادية أو أعمال من جوانب الموازنة العامة في تحقيق أهداف اقتصادية .

2–النظرة الواسعة للنفقات العامة (الحديثة).

اتضح مع تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929،

وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكترية للإقتصادي الإنجليزي جون مينارد كيتر خلال الثلاثينات من القرن الماضي ،التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال الإنفاق بإعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الإقتصادي و التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة.

وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة ، التي تتحمل مسؤولية النشاط الإقتصادي في مجموعه ، نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج ، ازداد حجم النفقات العامة، وبخاصة الإقتصادية والإجتماعية ، وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة ، الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات ، وتنسيق أوجه النشاط الإقتصادي بما يحقق التوازن الإقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة وطنية شاملة ، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها.

و في الدول النامية، تتحمل الدولة مسؤولية أحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الإقتصادي و التي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الإقتصادية و الإجتماعية.ولاشك أن نجاح الدولة في سياستها الإقتصادية يعتمد على مدى التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والاستقرار والنمو الإقتصادي .

ومع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة و احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية و ذلك بتحديد و تحليل مكوناتها ،أنواعها،أثارها الإقتصادية و الإجتماعية في الإقتصاد الوطني و أصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني :عناصر النفقة العامة

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص أنها ذات عناصر أو أركان ثلاث هي:

1- مبلغ نقدي
2- يقوم بإنفاقه شخص عام
3- الغرض منها تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام

وسنتناول بالدراسة كل عنصر فيما يلي :

الفرع الأول: النفقات العامة كم قابل للتقويم النقدي

وهذا يعني أن الشكل النقدي للنفقة العامة أصبح هو الشكل المقبول ، و تحتاج الدولة أو أحد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسير المرافق العامة، آو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية ،أو منح الإعانات و المساعدات بأشكالها المختلفة .[1]

و استنادا إلى ذلك ،فان الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها،

[1] - محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة ،مرجع سابق، ص66

كأن تلجأ إلى الاستيلاء الإجباري على الأموال و سلع الخواص دون التعويض ،آو تلزم الأفراد القيام بالأعمال دون أن تدفع لهم الأجر ،وما يطلق عليه بالسخرة أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الإقتصادي، أهمها:

أ- الانتقال من الإقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، بعد إندثار نظام المقايضة.

ب- إنتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والاستيلاء الجبري).

ج- محاولة تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

الفرع الثاني:صدور النفقة العامة عن شخص عام

لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة أحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة و على رأسها الدولة و المؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية ، الإدارة المحلية

(الولايات و البلديات) و الأشخاص المعنوية الأخرى .[1]

وعلى هذا فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة ،طبيعية أو اعتبارية ،لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام .مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة.فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما ، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص .

وإعتمد الفكر المالي على معيارين للتميز بين النفقة العامة و الخاصة ،حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق ، وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني والإداري، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة ،وهو ما يسمى المعيار الوظيفي[2].

1-المعيار القانوني والإداري:

يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة أم خاصة. فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام ، الشخص المعنوي العام ، وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة . وتعتبر نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص ويستند أصحاب هذا الرأي إلى إختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص ، أيان نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق

[1] د محمد الصغير بعلي – .يسرى أبو العلا-المالية العامة –دار العلوم عنابه 2003 ص24.

[2] - Mourice Duverger **:** France Publique, PUF, Paris.1971 ,pp 34- 39.

المصلحة الجماعية العامة، ويعتمد في نلك على القوانين والقرارات الإدارية ، أي على سلطة الأمر. بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة، التي تعتمد على التعاقد، ومبدأ المساواة بين المتعاقدين[1].

يتفق هذا المعيار القانوني والإداري مع الفكر التقليدي، الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة ، التي يجب أن يكون دورها في أضيق الحدود، والقيام بالوظائف التقليدية المحددة ، وهي الأمن الخارجي والأمن الداخلي والعدالة وبعض المرافق العامة ، وبذلك تتحقق إنتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة ، حيث يمتد نشاط الدولة ليشمل كثيرا من أوجه النشاط ، التي كانت تدخل فيما مضى ضمن نشاط الشخص المعنوي الخاص ، كالإنتاج والتوزيع . لقد أصبح المعيار القانوني والإداري غير كاف لتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة وقاصرا عن مجاراة الواقع العملي والتطور الذي لحق بالحياة الإقتصادية والإجتماعية. وذلك لإنهيار الأساس الذي يقوم عليه ، وهو اختلاف طبيعة نشاط الدولة عن نشاط الأفراد. لذا إقتراح بعض الكتاب الماليين المعيار الثاني وهو المعيار الوظيفي.

2-المعيار الوظيفي (الموضوعي):

يعتمد هذا المعيار على الفكرة الإقتصادية والإجتماعية، والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة ، وإتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحد طبيعة النفقات العامة ، طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لهذه النفقات ، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة ،إذا قامت بها

[1] Ibid. p 48-50

الدولة بصفتها السيادية ، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخواص ، اللذين تفوضهم الدولة في إستخدام سلطتها السيادية.أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات ،المؤسسات العامة ،شركات القطاع العام في الظروف نفسها، التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للأنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة [1] .

الفرع الثالث : تحقيق المنفعة العامة

لا يكتفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقات عامة ،بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة .أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة ،ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين،أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة ،هو وجود حاجات عامة ،فتتولى الدولة أو الهيئات و المؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد،لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة ،ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات ،أو بعض الأفراد ، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة ،لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة ،لأن مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة .بل أن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد ،أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد.

والواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار كثيرا من الجدل بين الإقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة من جهة وصعوبة قياس المنفعة العامة من جهة ثانيا، وقد

[1] خالد شحادة الخطيب و .احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة،دار وائل للنش رو التوزيع ، عمان ، الطبعة 3 ، سنة 2007، ص57.

أشار كتاب المالية العامة إلى أكثر من معيار للتفرقة بينهما (الحاجة العامة والحاجة الخاصة) من هذه المعايير[1].

أ– من حيث التعريف: وقد أشرنا سابقا إلى تعريف كل منهما.

ب– **من حيث جهة تولي عملية الإشباع:** تتولى الدولة إشباع الحاجات العامة أما الذي يتولى إشباع الحاجات الخاصة هو الفرد نفسه.

ج– **من جهة الإنفاق:** تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة كالإنفاق على التعليم، الصحة...الخ. ويقوم الفرد بالإنفاق على تلبية حاجاته الخاصة معتمدا في ذلك على حجم دخله.

د– **من حجم الاستهلاك:** في الحاجات العامة، يقوم الأفراد بالإنتفاع بها كل حسب حاجته، أما الحاجات الخاصة ينتفع منها الفرد بقدر ما يدفع من ثمن وسائل الحصول عليها.

المبحث الثاني:تبويب النفقات العامة (تقسيماتها)

تتعدد النفقات العامة وتزداد أنواعها كلما تدخلت الدولة واتسع نشاطها, ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام مميزة مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية وسنتطرق إلى دراسة هذه التقسيمات في فرعين على الشكل الآتي:

[1] طارق الحاج، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان 1999، ص 25-26

* المطلب الأول: تبويب العلمي للنفقات العامة (نظري)

* المطلب الثاني: تبويب النفقات العامة في التشريع الجزائري

المطلب الأول: تبويب العلمي للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية والإقتصادية لنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الإقتصادية بوضوح شديد[1].

بحيث يمكن تقسيم النفقات من وجهات نظر مختلفة لأقسام متنوعة، فيمكن تقسيمها من حيث دوريتها، من حيث أغراضها من حيث الهيئة التي تقوم بها و كذلك من حيث طبيعتها.

الفرع الأول:التقسيم الدوري للنفقات العامة

تقسم النفقات من حيث تكراره الدوري و مدى انتظامها إلى نوعين : النفقات العادية والنفقات غير العادية [2] .

1-**النفقات العادية**: و يقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا و بشكل منتظم سنويا ، دون أن يعني هذا الانتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بنفس الحجم ذاته و مثالها الرواتب و الأجور ،نفقات الصيانة ، ويلزم لتغطيتها الإيرادات العامة العادية من أملاك الدولة ،الضرائب و الرسوم.

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية –دار الجامعة الجديدة مصر للنشر 2000، ص37.

[2] خالد شحادة الخطيب و احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ، مرجع سابق ، ص114 .

2-النفقات غير العادية : وتعني بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام و لا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة و بصورة غير منتظمة و مثالها ،النفقات الاستثمارية الضخمة ، نفقات الحروب و النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية ، من الفيضانات و الزلازل. ويتم تمويلها من الإيرادات العامة غير العادية كالقروض و الإصدار النقدي.

فالتقسيم الدوري للنفقات يقوم على أساس نسبي ، فهو يستند إلى قاعدة تعتمد على التكرار السنوي للنفقة العامة فإذا نظرنا إلى النفقات العامة بالإعتماد على فترة أكبر من سنة ، فإن العديد من النفقات العامة غير العادية ، تتحول إلى نفقات عامة عادية ، و بخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أن الإتجاه الحديث في بعض الدول هو وضع خطط مالية لفترات تزيد عن السنة ،كالنفقات الإستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام و يتكرر ظهورها في كل ميزانيات و البرامج الإقتصادية .

يضاف إلى ذلك أن بعض النفقات غير العادية تحولت إلى نفقات عادية ، كالنفقات العسكرية التي تتكرر سنويا بسبب التوتر الدولي مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر سنويا.

الفرع الثاني :التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى نفقات إدارية، إقتصادية و نفقات إجتماعية.

1- نفقات إدارية : وهي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسير المرافق العامة من مرتبات الموظفين ،أجور العمال و مستلزمات الإدارات الحكومية، لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه. كما تتضمن نفقات الدفاع،الأمن،العدالة و التمثيل الدبلوماسي.

2- نفقات اجتماعية : وهي تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الإجتماعية ،كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية ، الضمان الإجتماعي إضافة إلى المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الإجتماعية المحرومة و الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود.

3– نفقات اقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف إقتصادية كالإستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل النقل و المواصلات ، محطات توليد الطاقة ، الري ، الصرف الصحي.وكذا مختلف الإعانات الإقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة .

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها

يعتمد تقسيم النفقات العامة هنا من نطاق سريان النفقة العامة و مدى استفادة أفراد المجتمع كافة، أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة. وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيمها إلى نفقات وطنية ونفقات محلية.

1- النفقات الوطنية: تكون النفقات وطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتولت الحكومة القيام بها [1]. أو هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل: نفقات الدفاع ، العدالة ، السلك الدبلوماسي وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة [2].

2- النفقات المحلية (الإقليمية) :هي التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات ، المدن ، القرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات [3].

ويتسم مثل هذا النوع من التقسيم بأهمية خاصة في البلدان ذات المساحات الشاسعة التي تهتم بتطبيق النظام المركزي لإعطاء سكان كل إقليم الفرصة لإدارة شؤونهم المحلية بالطريقة التي يريدونها دون تدخل يذكر من السلطات المركزية ، و كلما توسعت الدولة في موضوع اللامركزية كلما ازدادت نسبة النفقات المحلية بالنسبة لنفقات الدولة العامة و من ثم ازدادت أهميتها و تأثيرها على الإقتصاد الوطني.

الفرع الرابع: معيار التأثير في الدخل الوطني

تقسم النفقات من حيث التأثير على الدخل الوطني أي القدرة الشرائية إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية .

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 ، ص 16 .

[2] عادل احمد حشيش، أساسيات المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1992 ، ص 66 .

[3] علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، لا توجد سنة النشر، و لا مكان الإصدار، ص 44 .

1-النفقات الحقيقية: و يعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع و خدمات لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة ، و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين،وكذلك شراء السلع ، الخدمات اللازمة لإدارة المرافق العمومية و أجهزة الدولة.

2-النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف توزيع الدخل الوطني دون أن نكون لها مقابل من أداء خدمة لها أو زيادة في الثروة الوطنية ،كالإعانات الإجتماعية و معاشات الضمان الاجتماعي .

إن هذا النوع من النفقات العامة ينقل في الحقيقة جانب من دخول الإفراد أصحاب الدخول المرتفعة عن طريق سحبه بوسيلة الضرائب إلى فريق المواطنين أصحاب الدخول المحدودة .

وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاثة أقسام:

أ-**النفقات التحويلية الإقتصادية:**

وهي الإعانات التي تمنح للمنتجين حتى يمكن تخفيض أسعار السلع التي يقومون بإنتاجها و التحويل هنا للقدرة الشرائية من المنتجين لصالح المستهلكين و كذلك منح إعانات الاستثمار و الامتيازات الضريبية .

ب-النفقات التحويلية الإجتماعية:

و تهدف إلى رفع مستوى المعيشة الطبقات الإجتماعية المحرومة، مثل إعانات المرض،الشيخوخة و البطالة.

ج-**النفقات التحويلية المالية** : وهي النفقات اللازمة لخدمة الدين العام و استهلاكه.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة تحقيق أهدافها و توجيه اقتصادها و ضمان الاستقرار الإقتصادي،لذا فان ميزانية الدولة الجزائرية تتشكل من إيرادات ونفقات محددة سنويا بموجب قانون المالية .

الفرع الأول:التبويب التنظيمي الإداري

تبوّب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

-**التبويب حسب الوزارات:** أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير؛

-**التبويب حسب طبيعة الاعتمادات:** أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات؛

و يتم توزيع الإعتمادات على الوزارات المختلفة بالنسبة للنفقات الجارية(الأربعة عناوين الأولى) بينما يتم توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الإقتصادية و ليس الوحدات الإدارية(الثلاثة عناوين الباقية) في ميزانية التجهيز . و للتوضيح أكثر، نتعرض بشيء من التفصيل للنفقات العامة كما تظهرها مدونة توزيع الإنفاق في الميزانية الجزائرية.

1- الهيكل التنظيمي لميزانية التسيير :

ترتبط مدونة الميزانية التسيير للدولة بوحدات قاعدية مندمجة مع بعضها البعض و هي :العنوان، القسم، الفصل، المادة، الفقرة.

- **الفصل** :يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الإعتمادات و هو يبوب النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

إن فكرة تخصيص الفصل تعبر عن التصور الذي يتم بموجبه كل الإعتمادات التي تسمح بتسوية النفقات التي لها طبيعة وأحد في عمود وأحد لوزارة معينة.

مثلا : الفصل 31- 01 في ميزانية التسيير لوزارة ما يجمع كل الإعتمادات المخصصة للتعويضات الأساسية للموظفين العاملين في الإدارة المركزية، و لا يحتوي على أي اعتماد موجه لهدف آخر.

- **المواد و الفقرات** :تقسم الفصول أو الأبواب بدورها إلى مواد و فقرات و يعتبر المشرع الجزائري المادة كمستوى تنفذ التسيير بحسبه، و يستخدم هذا التقديم إلى مواد و فقرات من قبل الوزارات من أجل التسيير الحسن لرخص الموازنة.

و يجب الإشارة إلى أن إلتزامات الدفع تتم حسب المواد، و تخضع للرقابة المسبقة للنفقات المخصصة من المراقب المالي، بينما تعطي الأولوية للفصل عندما يتعلق الأمر بالدفع و الرقابة من طرف المحاسبين العموميين.

-**العنوان** : يناسب تجميع الإعتمادات في عناوين الحاجة للعرض التأليفي للنفقات العامة، بما يسمح بمواجهة التقسيم المعمول به على مستوى الفصول، و زيادة على ذلك فإنه عبر هذا التقديم لنفقات الميزانية العامة للدولة حسب العناوين، يتم تكريس وجود النظرة الإقتصادية

لتقسيم النفقات العامة في ثلاثة أصناف كبيرة هي :نفقات تسيير المصالح العمومية، نفقات التحويل و نفقات رأس المال.

– **الأقسام** :و يوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متنوعة ، إدارية،وظيفية، اقتصادية أو قطاعية ويساعد التبويب إلى أقسام على سهولة التمييز بين مختلف أصناف النفقات ، و لكنه يسمح أيضا بمتابعة أهداف محددة تتغير حسب طبيعة النفقات.

وتشتمل ميزانية التسيير على أربعة (04) عناوين هي:

* **العنوان الأول:أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات**

و هي عبارة عن إعتمادات ممنوحة لتغطية أعباء الدين العام و كذلك الأعباء المحسومة من الإيرادات و يشتمل هذا العنوان إلى خمسة أجزاء هي :

– دين داخلي: قابل الاستهلاك (إقتراض الدولة).

– دين داخلي: الدين غير الثابت (دين عائم) ، فوائد سندات الخزينة.

– دين خارجي: و هو خاص بالعقود التي تبرمها الدولة مع مؤسسات أو حكومات أجنبية.

– ضمانات: و هي تخص العقود التي تبرم بين المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية.

–نفقات محسومة من الإيرادات :(Dépendes en atténuation des recettes)

و هي ناجمة عن الإنخفاض في الإيرادات .

***العنوان الثاني :تخصيصات السلطة العمومية**

و يحتوي هذا العنوان على الإعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية السياسية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الوطني الشعبي و مجلس الأمة و المجلس الدستوري و المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي... الخ .و باعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول و الثاني يجمع في ميزانية التكاليف المشتركة[1] .

***العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح**

وتتمثل في النفقات اللازمة لتسير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين و المعدات و العتاد وتتكون من :

- المستخدمين: رواتب العمال.
- المستخدمين: المعاشات و المنح العائلية.
- المستخدمين : النفقات الإجتماعية .
- المعدات و تسير المصالح.
- أعمال الصيانة .
- إعانات التسيير .
- النفقات المختلفة .

***العنوان الرابع: التدخلات العمومية**

[1] لعمارة جمال" :منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004 .، ص54 .

يضم هذا العنوان أساسا التحويلات في الميادين الإجتماعية و الإقتصادية و مختلف عمليات الدعم و المساعدة و التضامن، ويضم سبعة(07) أقسام التالية:

- التدخلات العمومية و الإدارية مثل إعانات الجماعات المحلية .

- الأنشطة الدولية مثال المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية .

- النشاط التربوي و الثقافي مثل تقديم المنح الدراسية .

- النشاط الإقتصادي و التشجيعات و التدخلات مثل الإعانات الإقتصادية و المكافآت.

- إسهامات إقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والإقتصادية).

- الإعانات الإجتماعية : المساعدات و التضامن.

- النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات و التأمين الصحي).

2 – الهيكل التنظيمي لميزانية التجهيز:

حسب المادة 35 من القانون الناظم للقوانين المالية تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:

1-الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

2-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3-النفقات الرأسمالية الأخرى(Autres opérations en capital).

و تفتح هذه الإعتمادات الموجهة لتغطية النفقات الاستثمارية ، التي تعتمدها الدولة سنويا، و هي تمثل مساهمة الميزانية العامة في التراكم، و تفصل في الملحق(ج) و الذي يتضمنه قانون المالية.

و عليه تجمع هذه النفقات الاستثمارية و توزع على القطاعات الإقتصادية المراد تجهيزها على النحو التالي:

- القطاع رقم 0 :المحروقات.
- القطاع رقم 1 : الصناعات التحويلية.
- القطاع رقم 2 : الطاقة و المناجم .
- القطاع رقم 3 : الفلاحة و الري.
- القطاع رقم 4: الخدمات.
- القطاع رقم 5 : المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية.
- القطاع رقم 6 : التربية و التكوين.
- القطاع رقم 7: المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية.
- القطاع رقم 8 : المباني و السكن و وسائل التجهيز.

- القطاع رقم 9 :إستثمارات أخرى.

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية ، فصول و مواد حيث تصور بطريقة أكثر دقة للنشاطات الإقتصادية التي تمثل هدف برنامج الإستثمار .مثال ذلك : العملية رقم 1423 هي مركبة كما يلي :

- القطاع 1: الصناعات التحويلية .
- القطاع الفرعي 14 : تجهيزات.
- الفصل 142: الصلب.
- المادة 1423: التحويلات الأولية للمواد.

كما تتضمن ميزانية التجهيز أنواعا أخرى قد لا تكون محتواة في التسعة قطاعات السابقة، مثل نفقات المخططات البلدية للتنمية (PCD) . كما يتضمن تحويلات رأسمالية (نفقات تحويلية رأسمالية) عديدة نذكر منها على سبيل المثال :صندوق تطوير مناطق الجنوب، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، تخفيض نسب الفوائد ،(Bonification des intérêts) ،صندوق ترقية التنافسية الصناعية، الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات، إعادة رسملة البنوك...الخ.

الفرع الثاني: التبويب الوظيفي للنفقات العامة

لا يعتبر التبويب مجهولا في الجزائر ، حيث أنه و رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه ، غير أنه و من الإدارات المكلفة بالتخطيط و المالية ، تمت محاولات لتجميع النفقات العامة حسب الوظائف الكبرى للدولة ، والمتمثلة في:

1-الوظيفة الإجتماعية: يمكن القول أن مداها يتسع ليشمل تغطية كل الحاجات العامة المؤدية إلى التنمية الإجتماعية للأفراد لتشمل بذلك النفقات المتعلقة بالتربية و التكوين ، الصحة ، الرعاية الإجتماعية ، السكن و التنمية الجماعية و الثقافية و كل أصناف التضامن الاجتماعي من مساعدة المحتاجين ، إعانة العائلات المحدودة الدخل و الأسر كثيرة العدد، و المساهمة المباشرة و غير المباشرة في محاربة الفقر و البطالة.

2-الوظيفة الإقتصادية: تتميز نفقات هذه الوظيفة بكونها تغطي مجالات البنى الأساسية بصفة أولية من طرق ، سدود ، كهرباء و ري و طاقة و التكنولوجيات الجديدة و دعم المؤسسات المصدرة و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رسملة البنوك... الخ.

3-الوظيفة الإدارية : و هي تعبر عن كل النفقات اللازمة للسير العادي للمرافق العامة مثل المرافق الإدارية المختلفة ، العدالة ، الأمن ، التمثيل الدبلوماسي و العلاقات الخارجية.

و نجد في الجدول الموالي الذي يبين مبالغ النفقات موزعة على الوظائف الأساسية لسنوات معينة.

الجدول رقم (1-1)

تطور النفقات العامة وظيفيا (1963-2007)

الوحدة: مليون دج .

السنوات / الوظائف	1963	1967	1986	2001	2007
نفقات الوظيفة الإجتماعية	1059	1792	43793	651869	1204597,1
نفقات الوظيفة الإدارية	8862	1079	22042	411754	1120629,6
نفقات الوظيفة الإقتصادية	617	941	24184	175056	766993,4
نفقات مشتركة	132	405	37981	261525	531538,2

Source : Statistiques financières : Direction générale du plan et des études économique

من الجدول أعلاه نستنتج التطور الكبير في الميزانية العامة .

- فبالنسبة للفترة 1963-1986 تزايدت نفقات بالنسبة للوظائف الأساسية للدولة حيث إنتقلت نفقات الوظيفة الإجتماعية من 1059مليون دج سنة 1963 إلى 43793 مليون دج سنة 1986، أما فيما يخص نفقات الوظيفة الإقتصادية و الإدارية سجلت نسبة نمو قدرت بـــ 17,29 %،15,13 % على التوالي و ذلك في نفس الفترة .

و بالرجوع إلى النفقات المشتركة بين الوظائف السابقة إلى جانب خدمات الدين العام سجلت نسبة نمو أعلى قدرت بـــ27,91 % .

و ترجع الأسباب لهذه الزيادة في النفقات إلى أن هذه الفترة تزامنت بداياها مع انطلاق عمليات الاستثمار العمومي المكثف ، فقد انطلقت مع المخطط الثلاثي (1967–1969) ، ثم أعقبتها المخططات الإنمائية الرباعية المعروفة ، مع تحقق نمو معتبر للاقتصاد و تراكم و تحولات عميقة في الإقتصاد في اتجاه تدعيم القطاع العام و إنتهاج سياسة إجتماعية سخية.

– خلال الفترة 86-2001 ،سجلت نمو بطئ لنفقات الوظائف الأساسية للدولة، ماعدا النفقات المشتركة التي تتضمن خدمات الدين العام ، و التي شهدت زيادة ،حيث سجلت قيمة قدرت بـــــ 24184 مليون دج في سنة 1986.

و يرجع ذلك إلى أن كانت بداية الفترة بالصدمة البترولية السلبية التي جعلت الميزانية العامة تنخفض لأول مرة عام 1986 عن سابقتها، كذلك بتفاقم المديونية الخارجية و الاتفاقيات مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مع ما إستتبع ذلك من سياسات التعديل الهيكلي ذات الآثار الإقتصادية و الإجتماعية العميقة.

– أما فترة ما بعد 2001 فقد أخذت طريقا مناقضا لسابقتها من حيث العودة إلى الاستثمار العمومي المكثف في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و السيادية (الإدارية)، ممثلا في برامج دعم الإنعاش (PSCE) و برامج دعم النمو الإقتصادي (PSRE) و كذلك من حيث الارتفاع المستمر لأسعار البترول .

الفرع الثالث التقسيم الإقتصادي للنفقات :

يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الإقتصاد الوطني ككل، وحسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

1) **النفقات الجارية (dépenses courants)** : أو نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية وبصفة عامة هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة من مصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ.

2)**نفقات المستخدمين (dépenses personnel) :** تخص كل من الأجور و لواحقها من إشتراكات في الضمان الاجتماعي إلى جانب المنح العائلية.

3) **نفقات التحويلات (dépenses des transferts)**: تضم كالإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية، و لذوي الدخل المحدود ،كمساهمات الحكومة في التأمينات الإجتماعية والصحية لمساعدة أفراد الطبقة الوسطى من موظفين وعمال مهنيين وكبار السن والمرضى .

4)**الدين العام (la dette publique)** : يتضمن النفقات المخصصة للتكفل بأعباء الدين العام بما فيه الدين الداخلي (إقتراض الدولة) ودين خارجي .

5)**نفقات الاستثمارية: (dépenses d'investissement)**: تتكون هذه النفقات من الإستثمارات الهيكلية الإقتصادية، الإجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة بإستثمارات منتجة

ويضيف لهذه الإستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الإقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي...الخ).

و الجدول التالي يبين تطور النفقات حسب التقسيم الإقتصادي 2000 -2008

الجدول رقم(1-2)

تطور النفقات حسب التقسيم الإقتصادي خلال الفترة 2000-2008

الوحدة :مليار دج

السنوات / النفقات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نفقات المستخدمين	261,6	288,8	301,1	329,9	391,4	418,5	447,8	526,2	692,1
نفقات التحويلات	205,4	127	254,1	395,5	457,1	410,1	517,7	598,8	935,6
الدين العام	161	147,5	143	114	85,2	73,2	68,6	80,5	61,2
نفقات الجارية الأخرى	210,2	235,3	277,4	283,4	317,4	343,3	403,8	468,4	538,4
نفقات الجارية (التسيير)	628	563,3	975,6	1122,8	1251,1	1245,1	1437,9	1673,9	2227,3
نفقات الرأسمالية (التجهيز)	339,2	522,4	575	567,4	640,7	806,9	1015,1	1434,6	1948,4
مجموع النفقات	1177,4	1321	1550,6	1690,2	1891,8	2052	2453	3108,5	4175,7

SOURCE : PROFIL PAYS ALGERIE Institut de La Méditerranée, France Economic Research Forum, Egypt Coordinateurs Femise (2000-2003) p.58.

- BANQUE ALGERIE-RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE (2004-2008) sur www.bank-of-algeria.dz.

- في الفترة 2000-2004 عرفت النفقات العامة الكلية نسبة نمو بنسبة قدرت بـــ60,70 % من أجل 1832,5 مليار سنة 2004 مقارنة بـــ 1178,1 مليار سنة 2000 .

أمابالنسبة للنفقات الجارية سجلت نسبة نمو قدرت بـــ49,26 % خلال نفس الفترة و يرجع السبب إلى أن الجزء الرئيسي منها عبارة عن أجور للموظفين، و التي عرفت زيادة من 261,6 مليار دج سنة 2000 إلى 391,2 مليار دج في سنة 2004 .كما سجلت نفقات التحويلات الجارية نسبة زيادة قدرت بـــ 119.% مابين سنة 2000 و 2004 .

بالمقابل عرفت نفقات الدين العام بما فيه الداخلي و الخارجي تقلص في حجم الإنفاق ،حيث سجلت في السنوات 2000،2001،2004 قيمة قدرت بـــ161 مليار دج،147,5 مليار ،85,2 مليار دج على التوالي .ويرجع السبب إلى انخفاض الديون العمومية نتيجة و زيادة إيرادات الجزائر البترولية .

أما النفقات الرأسمالية شهدت تزايد من سنة إلى أخرى، حيث إنتقلت إلى 640,7 مليار دج سنة 2004 بعدما كانت تقدر بـــ 339,2 مليار دج و ذلك في سنة 2000 محققة نسبة زيادة تمثلت في 88,90 % مابين سنة 2000 و 2004.

و بذلك سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تبنته الحكومة إبتداء من سنة 2001 الى غاية سنة 2004 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الإقتصادية المالية الكلية،حيث خصصت الموارد

للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حدّدتها الحكومة كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز...الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق- غرب.

-خلال الفترة 2005-2008: فإنّ نفقات التسيير بقيت دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في النمط السابق إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 60,68 % سنة 2005 إلى 53,34 % سنة 2007 أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تزايّد مستمر حيث إرتفعت من 1245,1 مليار دج سنة 2005 إلى 1673,9 مليار دج سنة 2007.

بالمقابل شهدت النفقات الرأسمالية تزايد مستمر، حيث بلغت خلال السنوات 2005، 2006، 2007 النسب التالية: 39,32 %، 41,38 %، 46,15 %.

وفي سنة 2008، عرفت النفقات الجارية إرتفاعا كبيرا مسجلة بذلك نسبة 53,34 % من إجمالي النفقات العامة ، حيث بلغت 2227,3 مليار دج و هذا راجع إلى الزيادة في الأجور، و ذلك تطبيقا لنظام الأجور الجديد المطبق إبتداءا 01 جانفي 2008 .و بذلك قدرت نفقات الموظفين 695,1 مليار دج، بنسبة 16,57 % من النفقات الإجمالية . إلى جانب ذلك زيادة في نفقات التحويلات الجارية و التي سجلت 128,14 % مابين سنة 2005 و 2008.

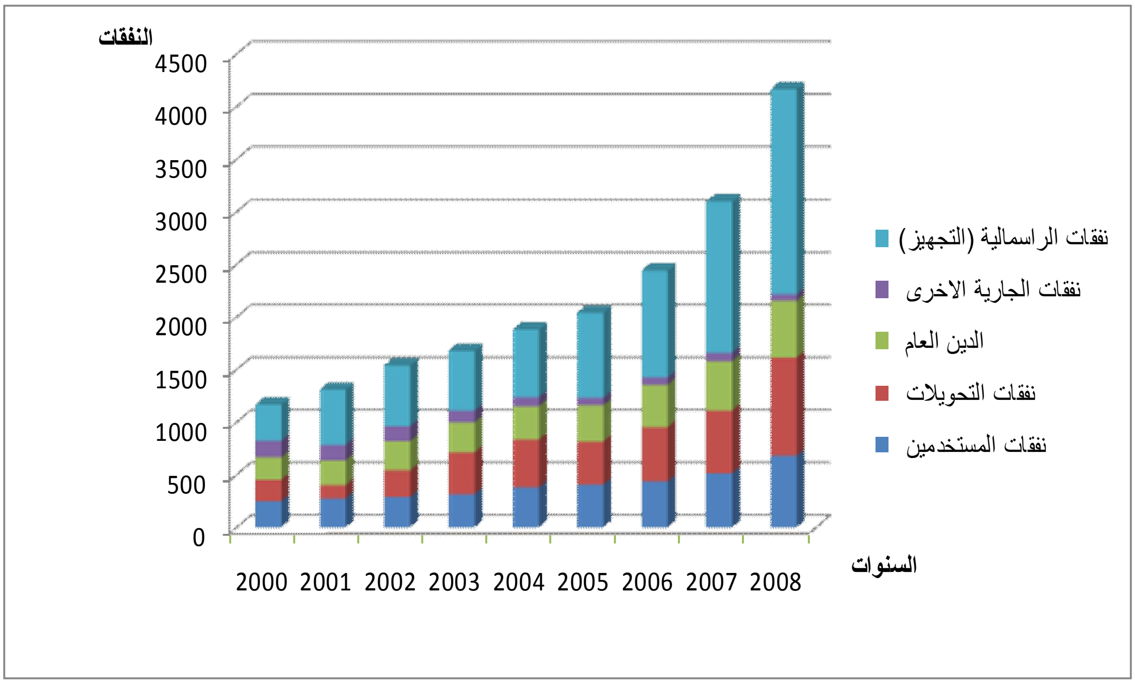
و فيما يخص النفقات خدمة الدين العام عرفت مواصلة في الإنخفاض إلى 61,2 ملياردج سنة 2008، و مع إرتفاع كبير في النفقات الرأسمالية و التي مسجلة بذلك أعلى قيمة لها في سنة 2008 بـــ 1948,4 مليار دج بنسبة 46.66 % من إجمالي النفقات .

كل هذه الزيادات السابقة في النفقات يرجع السبب من وراءها إلى إنتهاج الجزائر للبرنامج التكميلي الإقتصادي 2005-2009 و الذي خصص من له مبالغ هائلة للقيام بالمشاريع الاستثمارية الهادفة إلى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

و الشكل التالي يعطي نظرة شاملة لتقسيمات النفقات حسب المعيار الإقتصادي

الشكل رقم(1-1)

تقسيمات النفقات حسب المعيار الإقتصادي (2000-2008)



المصدر : من إعداد الطالب بناءا عل معطيات الجدول رقم (1-2)

الفرع الرابع: التبويب المالي

من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:

1) الإعتمادات الحصرية (crédits limitatifs): وهي تلك الإعتمادات التي ترسم في حدها الأقصى بحيث لا يمكن تجاوزها، وفي التطبيق العملي عند تنفيذ الميزانية لا يمكن تجاوز هذا العائق إلا بإستخدام أسلوب طلب الإعتمادات المسبقة (credits d'avance) إما لتصحيح التقديرات الأولية أو لمواجهة الأعباء المالية المترتبة عن وقائع غير منتظرة.

2) الإعتمادات التقديرية (credits évaluatifs): وهي الإعتمادات التي ترسم في قانون المالية ولكن نظرا لطبيعتها التقديرية لا يمكن الحساب المسبق والدقيق لمبالغها لأنها متوجهة لتغطية أعباء من مثل :خدمات الدين العام والتعويضات المدنية المختلفة (réparations civiles) والتي هي نفقات تقديرية بطبيعتها.

3) الاعتماد الاحتياطية أو المؤقتة (crédits provisionnels): وهي اعتمادات مخصصة بحيث أن مبالغها المسجلة في الميزانية العامة لا تكون إلا على سبيل الاسترشاد فقط، ومن أمثلة ذلك الإعتمادات المرصدة من أجل تغطية مصاريف مشاركة الدولة في التظاهرات الدولية.

المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة عامة تسود كل دول العالم على إختلاف نظمها السياسية و الإقتصادية، و كان أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو الإقتصادي الألماني

أودلف فانجر Adolf Wangner الذي قام بدراسة تطور نفقات الدولة الأوربية خلال القرن التاسع عشر وإنتهى إلى القول بوجود إتجاه عام نحو إزدياد أوجه نشاط الدولة مع التطور الإقتصادي للجماعة و قد صاغ هذا الإستنتاج في صور قانون اقتصادي يعرف الآن باسم " **قانون فانجر** " و يتلخص هذا القانون في أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الإقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى إتساع نشاط الدولة و بالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي و بعبارة أخرى، فإن معدل الزيادة في النفقات العامة تكون أكبر معدل من الزيادة في الناتج الوطني.

و قد أرجع فانجر هذه الزيادة من جهة للتوسع في الإنفاق على الوظائف الأساسية للدولة و العناية بأدائها بصورة أفضل، و من جهة أخرى تحرص الدولة على القيام بوظائف جديدة و تقديم خدمات عامة إضافية لمواطنيها.

و سوف نحاول فيما يلي أن نتناول بالشرح و التوضيح كل من الأسباب الظاهرية و الأسباب الحقيقية لتزايدها[1].

المطلب الأول:الأسباب الحقيقية تزايد النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بنسبة أقل منها أو بدون عبء جديد ، ويمكن لهذه الزيادة أن تشير إلى حجم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية من

[1] علي العربي، إدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص93

خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة. إلا يمكن أن تحلل إلى أسباب إدارية ،اقتصادية ، اجتماعية، سياسية ،مالية و عسكرية .

الفرع الأول :الأسباب الإدارية

أدى التوسع في وظائف لدولة ومهماتها إلى إتساع جهازها الإداري ،و زيادة عدد الموظفين فيه ،و رافق ذلك إرتفاع في حجم المستلزمات من سلع و خدمات، اللازمة لتسهيل مهمة هذا لجهاز ، ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة ، سوء التنظيم الإداري وإزدياد عدد العاملين وهى ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية ويزيد الأمر سوء إنخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة في تلك الدول ، وبخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل ، مما يزيد الحاجة إلى عدد أكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة وبالتالي زيادة النفقات العامة للدولة.

الفرع الثاني: الأسباب الإقتصادية

تعد هذه الأسباب الإقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة في النفقات العامة، زيادة الدخل الوطني ، التوسع في المشروعات العامة و معالجة التقلبات الإقتصادية.حيث تمكن زيادة الدخل الوطني من زيادة ما تقتطعه منه الدولة في شكل أعباء عامة ،حتى وأن لم تزد من حجم الضرائب ،و تشجع هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها في جميع المجالات .كما أن التوسع في إقامة المشروعات الإقتصادية يؤدي هو الأخر إلى زيادة النفقات العامة .

الفرع الثالث: الأسباب الإجتماعية

تعد الأسباب الإجتماعية عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة ، فالإنتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة ثم المنتجة ، أدى إلى ظهورسياسة إقتصادية وإجتماعية جديدة ، مكان السياسة الإقتصادية والإجتماعية القديمة ، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى الموازن الإقتصادي.

ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل بل تحسين توزيع الدخل ، وإقامة العدالة الإجتماعية ، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الإجتماعية في الميادين المختلفة ، من صحة ،تعليم ،ثقافة وإسكان .. الخ، والإعانات الإجتماعية والمعاشات ، رعاية الأطفال ، إعانات العجز والمرض والبطالة والشيخوخة ، ومن أهم النفقات العامة الإجتماعية في الدول النامية ما يطلق عليه الهيكل الأساسي ذو الطابع الاجتماعي وتتضمن الصحة ،الثقافة ،التعليم والإسكان ، ونفقات الضمان الاجتماعي، التي تحاول الدول أن يستفيد منها جميع الأفراد وأن تفضي جميع المخاطر التي يتعرضون لها.

ولا شك أن هذه النفقات الإجتماعية وبرامجها لها فائدتها الإجتماعية و الإقتصادية أيضا وذلك بتوزيعها على القوة الشرائية لطبقات المجتمع ، فتزيد من الطلب الفعلي، وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.

الفرع الرابع:الأسباب السياسية

من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هي إنتشار المبادئ و النظم الديمقراطية و نمو مسؤولية الدولة و علاقاتها الخارجية . و قد ترتب على ذلك إهتمام الدولة بالفئات

الإجتماعية محدودة الدخل و محاولة تقديم الخدمات الضرورية لها ، هذا فضلا عن نظام تعدد الأحزاب السياسية ، الذي دفع الدولة إلى زيادة المشروعات الإجتماعية ككسب رضا الناخبين ،وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصار الحزب الواحد ،ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة .كذلك فإن توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول التي إستقلت و زيادة أهمية ذلك في العصر ،بالإضافة إلى ظهور المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة.

الفرع الخامس: الأسباب المالية

تتمثل هذه الأسباب في سهولة الإفتراض من جهة، و في وجود فائض في الإيرادات العامة من جهة أخرى.

أ -سهولة الاقتراض :إعتبرت القروض فيما مضى وسيلة إستثنائية لتغطية النفقات العامة .بمعنى أن الدولة لا تلجأ إليها في حالة وجود نفقات غير عادية كنفقات الحروب .أما في وقتنا الحاضر فكثيرا ما تلجأ الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد الخزانة العامة و التي تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي[1] .

كما كان الحصول على القروض العامة أمرا صعبا، نظرا لإضطرار الدولة التي كانت ترغب في عقد قرض عام للخضوع للشروط التي يضعها كبار الماليين لإقراضها .و قد كانت هذه الشروط قاسية لدرجة تدفع الدولة أحيانا إلى تجنب عقد القرض.

[1] مصطفى رشدي شيحة، عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص169

أما في الوقت الحالي فقد تضاءلت هذه الصعوبات و خاصة بسبب تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة.

كما أن الدولة قد لا تكتف بالإقتراض الإختياري بل تلجأ أحيانا إلى ما يسمى بالقروض الإجبارية و هي قروض داخلية تقرب القرض العام من الضريبة.

و من الطبيعي أن تؤدي سهولة الاقتراض العام و توسيع الدولة في اللجوء إليه إلى زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة سواء في البداية عند صرف مبالغ القرض في الأغراض المخصصة لها، أو في النهاية عندما تقوم الدولة برد مبلغ القرض و دفع الفوائد المستحقة عنه.

ب -وجود فائض في الإيرادات :قد يحدث نتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها أن تحصلت الدولة على إيرادات أكثر مما يتطلبه تغطية إنفاقها مما يؤدي إلى ظهور فائض في الإيرادات.

و قد يؤدي هذا الفائض إلى إغراء الدولة بالتوسع في نفقاتها العامة عن طريق تحسين مستوى خدماتها القائمة و تقديم خدمات جديدة، مع ما يتضمنه ذلك من تبذير و إسراف و تبدو خطورة هذا الوضع حتى ما إقتضت ظروف الدولة ضغط نفقاتها لإختفاء هذا الفائض فقد يكون ذلك أمرا صعبا من الناحيتين السياسية و الإجتماعية، فمن الناحية السياسية قد يؤدي ذلك إلى الإستفادة من هذا الإنفاق مع ما يتضمنه ذلك من آثار سياسية، أما من الناحية الإجتماعية فإن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى خفض مستوى معيشة الأفراد و خاصة ذوي الدخول المحدودة الذين يستفيدون عادة من خدمات الدولة.

و تبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لما هو معلوم من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق و العودة بها إلى ما كانت عليه من قبل الزيادة.[1]

الفرع السادس: الأسباب العسكرية

تعد الأسباب العسكرية هن أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة ، وهذه النفقات (نفقات الدفاع) هي من أهم فقرات النفقات الحكومية وقد درج بعض الإقتصاديين والماليين على دراسة هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية ، ولكن نظرا لطبيعتها الخاصة ، وإستقلالها وتحديدها في ضوء إعتبارات إقتصادية وإجتماعية وسياسية وإستراتيجية ، كان لها هذه الفقرة الخاصة بها .

وتتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة إلى رواتب وأجور العاملين من عسكريين وفنيين ، وإلى قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أم في فترة السلم ، وتلك التي تشمل المعاشات للمحاربين المتعاقدين وتعويضات لمنكوبي ضحايا الحرب ، وما تدفعه الدولة سدادا للديون الخارجية والداخلية ، التي ترتبت بذمتها نتيجة الحرب ، وكذلك ما تقدمه من مساعدات الإقتصاد الوطني في وقت الحرب .

وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحروب زيادة كبيرة ،وتشمل نسبة مرتفعة من ميزانية العامة للدولة ومن الدخل الوطني، غير أنها تعود إلى الإنخفاض بعد انتهاء الحرب ، ولكنها لا

[1] عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، المرجع السابق، ص169

تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل إندلاع الحرب ، بل تظل مرتفعة عنه ، ولا يلغي هذا الإنخفاض بعد الحرب ، قانون تزايد النفقات العامة لأنه يعتبر من قوانين التطور الإقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني:الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

تعد الأسباب الظاهرية : تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة ، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة ، وبعبارة أخرى، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة ، دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة ، أو أن تؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات العامة وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا في تحسين نوعية تلك الخدمات ، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية . ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية :

الفرع الأول :إنخفاض قيمة النقد

أصبح الإنخفاض في قيمة النقد ، مظهرا من مظاهر الحياة الإقتصادية في العصر الحديث ، و لم تفلت منه دولة من الدول ، مما دفع بعض الإقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الإقتصادية للدول[1] .

---

[1] دالاس بيترسون، الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي ،ج1،ترجمة برهان الدجاني ،المكتبة المصرية، بيروت 1967 ص 256-257 .

و يقصد بالتضخم هنا زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الإستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض ، وهو ما يؤدي إلى الإرتفاع مستوى الأسعار أي إنخفاض القوة الشرائية للنقد.

ويترتب على ظاهرة التضخم إنخفاض قيمة النقد، أي تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على الكمية من السلع و الخدمات ،أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على الكمية نفسها من السلع و الخدمات و بالتالي تزداد نفقات العامة الدولة .

وبناءا على ذلك ، فإن دراسة و مقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة للتعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ،تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود ، ويكون ذلك بالإستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة ،وذلك بإستخدام المعادلة التالية:

$$\text{النفقات العامة بالاسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالسعار الجارية} * 100}{\text{المستوى العام للاسعار}}$$

الفرع الثاني : تغير النظم المالية والمحاسبية

من المعروف أن النظم المالية والمحاسبية قد تطورت تطورا كبيرا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و قد أحدث هذا التطور زيادة ظاهرية في نفقات الدولة، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، حيث فكرة الميزانية الصافية تقوم على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، و يؤدي ذلك أن يسمح لبعض

الهيئات و المؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها و نفقاتها، بحيث تكون لها سلطة إستنزال نفقاتها من إيراداتها، التي تقوم بتحصيلها، و بالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات و كذلك المبالغ المعبرة عن صافي النفقات أو الإيرادات .ولقد كانت فكرة الميزانية الصافية تتبع بكثرة في الماضي .أما فكرة الميزانية الإجمالية فإنها لا تقوم على مبدأ تخصيص الإيرادات.

و بالتالي كافة النفقات العامة التي تصرفها المرافق و الهيئات العامة تظهر جميعا في ميزانية الدولة العامة التي تضم كافة النفقات و الإيرادات العامة دون إجراء أي مقاصة بينهما[1].

و من صور تغير الفن المالي أيضا، أن يزداد حجم الإنفاق العام و زيادة ظاهرية نتيجة لتغير الأساليب الحكومية إذا ما حدث تعديل في بداية السنة المالية حيث تضاف نفقات بقيمة السنة السابقة إلى حسابات السنة المالية الجديدة ،كذلك تعدد الميزانيات العامة و ما ينشأ عن ذلك من تداخل فيما بينها.

الفرع الثالث: اتساع إقليم الدولة

يؤدي إتساع رقعة الدولة ، وزيادة مساحة الإقليم التابعة لها (بإنضمام إقليم أو أقاليم جديدة لها) إلى إتجاه النفقات العامة نحو الزيادة ، لمواجهة مطالب الأقاليم الجيدة ، وتعد هذه الزيادة في

[1] عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام و المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة 1998. ص171 .

النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية ، لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها، رغم إزدياد مبلغها.

الفرع الرابع :زيادة عدد السكان

تنشأ زيادة عدد السكان عن إتساع مساحة إقليم الدولة ، وتؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة ، لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة ، ولا تعود الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وإنما تتأثر النفقات العامة وتزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان ، فإرتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان ، يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة ، وفي مرحلة لاحقة ، زيادة نفقات التعليم بشكل خاص ، لمواجهة نلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال ، كما أن زيادة عدد الشيوخ ، يؤدي إلى زيادة المعاشات ، كما أن إرتفاع توقعات الحياة يؤدي إلى العمل على زيادة العائد من الإستثمارات التعليمية. وكل تلك الأسباب تبرر زيادة النفقات العامة في هذا المجال وفي المجالات الأخرى.

ويمثل الجدول التالي تزايد النفقات العامة في بعض البلدان العربية منها الجزائر.

الجدول رقم (1-3)

تزايد حجم الإنفاق في بعض البلدان العربية من سنة 1998-2002

النفقات / الدولة	النفقات العامة (مليار دولار)			نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي		
	1998	2000	2002	1998	2000	2002
الإمارات العربية	1946	2289	2598	4,12	32,46	32,96
السعودية	50,75	62,83	68,03	34,81	33,35	37,18
قطر	469	4,86	5,39	41,02	34,77	37,64
تونس	608	6,08	6,5	30,33	31,31	32,47
اليمن	206	2,9	3,1	32,64	31,21	32,51
الجزائر	15,03	15,61	19,98	31,19	28,77	35,76

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد (أبو ظبي)،2004 ،ص 11.

يبدو من النظرة الأولية لهذا الجدول حجم الإنفاق العام لبعض البلدان العربية ذات الوزن الإقتصادي الثقيل (السعودية و الإمارات) في تزايد مستمر من حيث القيمة ، إلا أنه يتجه نحو الثبات عند مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي ولو تم إستثناء الطفرة النفطية التي شهدتا المنطقة إبتداء من عام 1999 .

أما وفي دولة مثل تونس حيث تنعدم الإيرادات النفطية يبدو هذا الثبات واضحا حجما وكما عند مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي.

ورغم كل هذا فالدول العربية التي شرعت في إصلاح ماليتها العامة خاصة النفطية منها ومع تنامي الأصول المالية المتأتية من الإيرادات النفطية لجأت لرفع معدلات إنفاقها بهدف دعم نمو

الطلب المحلي مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية وجعل جهود ضبط الإنفاق العام أكثر صعوبة.

أما في الدول العربية غير النفطية فيمكن القول أن زيادات الإنفاق العام يعود أساسا للتقليل من حدة الفقر ومواجهة البطالة المتنامية[1].

المبحث الثالث : قواعد النفقات العامة

تفترض سلامة مالية الدولة إلتزام الوحدات التي تتكون منها المالية العامة بإحترام بعض المبادئ و الضوابط عند قيام إدارالها بتنفيذ الإنفاق ، من أجل تحقيق عمليات الإنفاق شرعيتها الدستورية و الآثار المتوخاة من إشباع الحاجات العامة. و بمكن إجمال هذه الضوابط في ضرورة أن تستهدف النفقات العامة المنفعة القصوى للمجتمع، وأن يتم هذا من خلال الإقتصاد في النفقات .ويتم التأكد من توفر هذين المبدأين من خلال إمكانية إخضاع هذه النفقات لأساليب الرقابة المختلفة ومما يضمن إخضاع نشاط الدولة المالي إلى جميع الإجراءات التي أقرهما السلطة التشريعية .

المطلب الأول: تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع :

إن هذا الشرط أساسي، بحيث لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي يحققها المجتمع من النفقة في مجال معين، كما أن الدولة تدخل في نطاق عمليات الإنفاق لا يجد مبررا له إلا بذلك. إن الأخذ بهذا المبدأ ليس جديدا على الفكر الإقتصادي ، بحيث كان مجال إتفاق بين

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي، 2004 ،ص110

الكتاب التقليدين و الحدثين على حد سواء على الرغم من إختلاف وجهات النظر إلى الإنفاق العام في مفهوم الفريقين ، حيث تطور مفهومه مع تطور النظرة إلى النفقات العامة و تطور التحليل من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث.

ولهذا فإن تحقيق أكبر قدر من المنفعة لا يعني أن توجه النفقة العامة إلى تحقيق المنفعة الخاصة لبعض الإفراد دون غيرها نظرا لما يتمتع به هؤلاء الأفراد أو الفئات من نفوذ سياسي أو إجتماعي ، حيث لا يخفي ما يمكن أن تحدثه النفقة العامة من أثار ضارة في هذا المجال.

كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق و المشروعات العامة التي تدخل في نطاق المالية العامة نظرة إجمالية شاملة عند تقدير إحتياجات كل مشروع، وكل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء حاجات المرافق و المشروعات و أوجه الإنفاق الأخرى.

المطلب الثاني :قاعدة الإقتصاد(التدبير)

تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له ، وكذلك الإبتعاد عن البذخ ، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الإقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير[1].

وتتضح أهمية قاعدة الإقتصاد والتدبير في الإنفاق العام ، إذا مما لاحظنا أن النفقات العامة تنطوي على تصرف في مال يخرج من خزانة الدولة ، ويقوم على هذا الإنفاق أفراد لا يملكونه ، ومن ثم لا يكونون حريصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة ،مما يغزي بالبذخ

[1] د.خالد شحادة الخطيب و د.احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة،دار وائل للنش رو التوزيع –عمان –الطبعة 3 ، سنة 2007 ص62.

والتبذير، فمن مظاهر البذخ زيادة عدد العاملين في أجهزة الإدارية على الحاجة الحقيقية لمتطلبات العمل ، ووضع كل منهم في غير مكانه المناسب ، الإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية ، وعدم الإستخدام العقلاني لها، وتأمين الصيانة الضرورية لإطالة عمرها الإنتاجي في تقدير الأموال اللازمة لإنشاء بعض المشاريع والمصانع الإنتاجية ، كثرة عدد السيارات وسوء إستخدامها، والإهتمام بالمظاهر والزخرفة في الأبنية الحكومية ، وبخاصة في الدول النامية تطبيقا لمبدأ التقليد والمحاكاة للنمط الاستهلاكي في الدول المتقدمة.

ويؤدي حدوث الإسراف والبذخ في الإنفاق العام إلى ضياع أموال عامة ، كان من الممكن أن تستخدم وتوجه إلى أوجه استخدام أخرى، تكون الفائدة منها أكبر ، إضافة إلى أنه يضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعفي المكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب من دفعها.

لا يعني تطبيق قاعدة الإقتصاد والتدبير في الإنفاق العام الشح في الإنفاق، أو إدخار المال أو الإحجام عن الإنفاق جزافا حتى في المسائل التي يقود الإنفاق عليها إلى تحقيق منفعة إجتماعية كبيرة فهذه الفكرة بعيدة كل البعد عن الصواب ، حتى يتم تطبيق هذه القاعدة وإدراك الوفر في التكاليف ، لتحقيق الرشد في الإنفاق العام وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة ،يمتد سلطانها إلى كل بند من بنود النفقات العامة يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة ، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة ، يشعر .بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم. وعليه فالرقابة على طريقة صرف النفقات العامة يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي :الإدارة ، الهيئات السياسية، جهات أخرى مستقلة و متخصصة، و بذلك تأخذ الرقابة أشكال ثلاثة:

- الرقابة الإدارية:

و هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات، و تتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة و في حدود الإعتماد المقرر له .و في الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون هنا رقابة سابقة على الإنفاق فيما يخص ترشيد النفقات، إذ تعتبر رقابة من الإدارة على نفسها ووفقا للقواعد و المبادئ التي تضعها بنفسها.

- الرقابة السياسية (البرلمانية):

و هي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، و دور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام و تخصصه.

و يرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال و الإستجواب و التحقيق و سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها و حق البيانات و الوثائق عن مسار التنفيذ، و حق فحص الحسابات الختامية و إقرارها حق إقرار أو رفض الإعتمادات الإضافية، و تظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند إعتماد الميزانية و الحساب الختامي، و هذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته، قد يكون قليل الفعالية، خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى و لو كانت مخطئة.

- **الرقابة المحاسبية المستقلة:**

و هي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، و تتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الإعتمادات قد تمت بشكل قانوني، و فيما نص عليه قانون المالية و القواعد المالية السارية، و قد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

و يتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة و من المفروض أن كون هذا النوع من الرقابة أكثر فاعلية نظرا لتخصص القائمين به، و توفر إمكانية المتابعة و التحليل و إمكانية ممارسة الرقابة السابقة و اللاحقة و حق تحديد المخالفات و الأخطاء المادية و إبداء الرأي في الأساليب التي يتعين إتخاذها لتصحيح المسار.

المطلب الثالث:قاعدة الضمانات

و تعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الإرتباط بصرفه.إلا إذا سبق ذلك ، موافقة الجهة المختصة ،أي موافقة السلطة التشريعية ،وبخاصة النفقات العامة هي مبالغ ضخمة المنفعة العامة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة ، تظهر أهمية هذه القاعدة ، وإنما تعتبر ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين ، وهما: قاعدة المنفعة القصوى، وقاعدة الإقتصاد والتأكد من إستمرار تحققهما من كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة ، وهو يتمثل في إحترام الإجراءات القانونية ،التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية ، عند إجراء

الإنفاق العام ، بوساطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها (الإدارية و البرلمانية و المحاسبية)[1].

ففيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجراءها، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق و توضع خطوات الصرف و الإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها و يترتب عليها فعلا النفع العام الذي تستهدفه لسداد الحاجات العامة و على ذلك فإن تقنين النشاط المالي الإنفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية للإجراءات تحقيقها و صياغتها و تنفيذها على النحو المبين في الميزانية و القوانين و اللوائح و القرارات المالية الأخرى.

المبحث الرابع: أثار النفقات العامة

إن التوسع في النفقات بمختلف أنواعها ينتج أثار متعددة في مختلف الميادين فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة ،كما تؤثر على النشاط الإقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج و الاستهلاك الوطني و إعادة توزيع الدخل الوطني. وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة و هناك أيضا أثارا غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل.

المطلب الأول:الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة

سنتطرق فيما يلي إلى أثار النفقات العامة على الناتج الوطني و كذلك على الاستهلاك و أخيرا أثارها على إعادة توزيع الدخل الوطني.

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص84

الفرع الأول: أثر النفقات العامة على الناتج الوطني

الإنتاج الوطني هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما, ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال مثال: نفقات التعليم ، الصحة ، مساعدة المستثمرين بمنحهم إمتيازات مختلفة.إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني، فإن هذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الإقتصادية ،لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالإقتصاد، فأثر نفقات الدفاع والأمن يظهر في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الإقتصادية، ويمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجية العسكرية في الأغراض السلمية.

الفرع الثاني :أثار النفقات على توزيع الدخل الوطني

تحقيقا لمبدأ العدالة الإجتماعية، تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة ، بتوزيع المداخيل على كافة أفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية .

فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور و الرواتب .لكن هذا غير كافي ،لذلك تظهر النفقات التحويلية الإجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة. غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء الوطني ،فإذا كان إقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة و مداخيل الأملاك الوطنية ،وفي حالة الركود الإقتصادي و الإفتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد.

الفرع الرابع: أثر النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية. أما في الحالة الثانية فيتحدد حجم الإستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.غير أن طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها أثر هام على الإستهلاك، فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق في المجالات الخارجية يقلل من حجم الإستهلاك لأن هذه الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق مناصب شغل وزيادة الإنتاج بصورة عامة، مما يؤثر سلبا على مدا خيل الأفراد وبالتالي على إقبالهم على السلع والخدمات[1].

الفرع الخامس: أثر النفقات العامة على الأسعار

تتحدد أثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه, فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول أغلبة السكان أو تمنح إمتيازات ضريبية للمنتجين للحد من إرتفاع الأسعار، كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من إنهيار أسعارها ومثال ذلك شراء مصر خلال الأزمة الإقتصادية العالمية (1929) لكامل المخزون القطني وهو ما أنقذ المنتجين

[1]-أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003 , ص85.

والمصدرين من أثار الأزمة ، وبعد نهاية الأزمة باعت الدولة المخزون وعوضت النفقات التي تكبدتها.

الفرع السادس :أثار النفقات العامة على التشغيل

إن إنفاق الدولة في إطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأس مال المؤسسات العامة الإقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال وقد يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة، كذلك عند قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق العمومية الضرورية فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص تشغيلية لسكان تلك المناطق، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الإجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل وعليه بقانون على العمل.

المطلب الثاني:الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تحدث النفقات العامة أثارا غير مباشرة على الاستهلاك و على الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي " المضاعف " و " المعجل " و يطلق على أثر المضاعف " الاستهلاك المولد" كما يطلق على أثر المعجل " الاستثمار المولد " و يرتبط أثر النفقة العامة على الإستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من العاملين المقدمين معا، المضاعف و المعجل .فالنفقات لا تؤثر

إذن فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف، و لكنها تعود فتؤثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه.

كذلك يمكن القول بالنسبة لأثر عامل المعجل أنه لا يؤثر على الإنتاج فقط، و لكنه يعود فينتج أثره غير المباشر على الاستهلاك أيضا .و نعرض هذا في نقطتين على التوالي.

الفرع الأول:أثر المضاعف ***L'effet multiplicateur*** [1]

يعدّ " كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، و يعني زيادة الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية لكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الإستثمار، من توالي الإنفاق على الاستهلاك .و هذا هو ما يعرف "بمضاعف الاستثمار."

غير أن الفكر الإقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف و تحليل أثره ليس فقط بالنسبة للإستثمار، و لكن بالنسبة للظواهر الإقتصادية الأخرى مثل الإستهلاك، الإنفاق العام، و بالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذا الظواهر أيضا، و لتوضيح ما تقدم فإن من المعلوم أن النفقات العامة تؤدى إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية، و هؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول للإستهلاك و يقومون بإدخار الباقي طبقا للميل الحدي للإستهلاك أو الميل الحدي للإدخار، فالجزء الذي

[1] إبراهيم علي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 116

يخصص للإستهلاك لا يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الإستهلاك و الإدخار و هكذا تستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في: الإنتاج–الدخل–الإستهلاك– الإنتاج.

و بعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك و لكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولى و هذا ما يعرف بأثر المضاعف و هكذا فإن إصطلاح المضاعف ينصرف في كل التحليل الإقتصادي، للإشارة إلى الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني، و بهذا فان المضاعف يمكن أن تعبر عنه العلاقة:

$$م = \frac{1}{1-\text{الحدي للاستهلاك}}$$

أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للإدخار، و واضح مدى تأثر المضاعف بالميل الحدي للإستهلاك، فهو يزيد إذا ما زاد هذا الميل، و ينخفض بإنخفاضه.

الفرع الثاني :أثر المعجل L'effet *accélérateur*

يعرف المعجل هو العلاقة بين الإستثمار و معدل التغير في الإنتاج الجاري، وتفصيل ذلك، إن الزيادة في الإنفاق العام ، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري، لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها،

بمعدل أكبر. ويمكن حساب المعجل، بقسمة التغير في الاستثمار (الزيادة)، على التغير في الناتج الوطني .

ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، وهو (معامل رأس المال) يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما؛ أي إذا ما ارتفع الطلب النهائي على سلعة ما، يقتضي هذا الارتفاع، زيادة الإنتاج لمقابلته، أي ضرورة التوسع، وبالنسبة نفسها في رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة. ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد، بل تؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات المولدة. ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، وهي تختلف من قطاع إلى أخر.

خاتمة الفصل الأول :

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات العامة تبين لنا أنها من وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها ، تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها و تقسيماتها إلى تحقيق النفع العام و إشباع حاجات المواطنين، ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة

و نظرا لازدياد نشاط الدولة اتسع بذلك دائرة الإنفاق العام و تحددت ميادينه، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة و هي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، حيث تسعى الدولة من خلالها ترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا و آثارا هاما تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة يؤدي إلى التأثير على الإقتصاد الوطني، و على كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية.

و يعتبر التعليم من الميادين التي توليه الدولة اهتماما كبيرا لما له أهمية على الإقتصاد و المجتمع ككل ، و هذا ما سنطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

التحليل الاقتصادي للتعليم

مقدمة الفصل الثاني :

يبدو أن الحديث عن إقتصاديات التعليم الذي يعتبر من التخصصات التي تهتم بالتعليم ،حيث حظى هذا الأخير منذ القدم بإهتمام عديد من المتخصصين البارزين في الإقتصاد ، والتي تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية في دراسات عديدة ، أثرت في كل من الفكر الإقتصادي والتربوي تأثيراً واضحاً في كثير من الدول.

ومن هذا المنطلق تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم حول التعليم وتطورها في الفكر الإقتصادي مع التعرض إلى نظرية رأس المال البشري و أخيرا دور التعليم ف التنمية الإقتصادية والاجتماعية .

المبحث الأول : مفاهيم حول التعليم و تطور ها خلال الفكر الإقتصادي

إزداد إهتمام الإقتصاديين والتربويين بإقتصاد التعليم منذ الخمسينات منذ القرن السابق، فتتابعت الدراسات والكتابات في هذا المجال ثم تزايدت الأنشطة الجماعية حول إقتصاد التعليم .

المطلب الأول: مفاهيم حول التعليم

يحتل التعليم مكانة هامة في الدراسات الحديثة ، حيث تم تحديد مفهومه ، و أهميته في عمل الإقتصاد و تنميته ، حيث ظهر مفهوم ما يسمى باقتصاد التعليم .

الفرع الأول: مفهوم التعليم

التعليم لغة: هو مصدر للفعل «علّم»

والتعليم مصطلحاً هو التدريس حيث لا يقتصر على نقل المعرفة من المعلمين إلى المتعلمين، وإنما يجاوز ذلك إلى تدريب المتعلمين على إكتساب المهارات وتكوين الإتجاهات والعادات، فهو يمثل في هذا الحال كل نشاط تعليمي مقصود يهدف إلى مساعدة الفرد على إتقان الخبرة المتعلمة بأبعادها الثلاثة معرفة ووجداناً وأداءا.

الفرع الثاني :تعريف إقتصاديات التعليم

لتعريف مسمى هذا العلم نعرف جزءاه وهما الإقتصاد والتعليم ,فبينما يرتكز علم الإقتصاد على دراسة البدائل المتاحة لإنتاج الموارد المرغوبة وتوزيعها ,فإن عملية التعليم هي حصيلة ما يكتسبه الفرد من معارف ومعلومات من جهة ,ومهارات وقدرات من جهة أخرى ,وإتجاهات وقيم من جهة ثالثة, ويهدف التعليم إلى إكتساب الفرد مهارات ومعلومات تؤهله لممارسة

عمل معين ,وتطوير إنتاجيته كما ونوعا ,وتلبيةإحتياجات سوق العمل ,وتنمية المهارات والقدرات الإبداعية للدارسين إلى أقصى حد تمكنهم قدراتهم منها .

كما عرف كوهن **Cohn** إقتصاديات التعليم " بأنه دراسة كيفية إختيار المجتمع وأفراده إستخدام الموارد الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع التدريب وتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها إعتماداً على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل"[1].

و هناك تعريف أخر له بأنه "علم يبحث أمثل الطرق لإستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين"[2].

وعليه يصبح مفهوم علم إقتصاديات التعليم " إختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة ,مع مراعاة إنسجامها مع البيئة ,و الكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود ممكن بأقل تكلفة ممكنة ,أي أحسن مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة".

ويقوم علم إقتصاديات التعليم بتطبيق المفاهيم الإقتصادية على العمليات التربوية بالبحث الإقتصادي ليتم تقويم التربية إقتصاديا ,كما أنه هو العلم الذي يهتم بالعلاقات المتبادلة بين الإقتصاد والتعليم ,وذلك لدور التعليم في النمو الإقتصادي من ناحية ,ودور الإقتصاد في التعليم

---

1 إسماعيل محمد دياب، العائد الإقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، 1990، ص 27.

2 عبدالغني النوري ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، الدوحة ، دار الثقافة ، 1988.

من ناحية أخرى ,وإلى الإهتمام بتفادي الهدر في ما ينفق على التعليم ,مع التأكد من كفاءة النظام التعليمي وجودة مدخلاته المختلفة ,والإهتمام بتنويع مصادر تمويل التعليم .فبعد أن كان ينظر للتعليم على أنه خدمة اجتماعية فقط أصبح ينظر إليه كعملية استثمارية في العنصر البشري تخضع للربح والخسارة .

الفرع الثالث:أشكال التعليم

لقد تعددت أشكال التعليم و ذلك حسب معايير مختلفة نذكر منها :

1-من حيث البيئة التي يتم فيها التعليم :

-التعليم النظامي أو الرسمي formale : كالذي يتم داخل المدارس والمعاهد والجامعات.

- التعليم غير النظامي أو غير الرسمي informale: كالذي يتم في الأسرة ، في مؤسسات واتحادات ونقابات وجمعيات في خارج نطاق المدارس والمعاهد والجامعات.

2- من حيث الجهة المتكفلة بالتعليم

-التعليم العام :وهو التعليم الذي تتكفل به الدولة و، ويكون في مدارس عمومية .

-التعليم الخاص: وهو التعليم الذي تضطلع به جهات غير حكومية أجنبية أو أهلية خاصة ، وقد تكون هذه الجهات أفراداً أو جماعات. و يكون في مدارس خاصة المدارس.

3-حسب مراحل التعليم :

-التعليم التحضيري : و هو التعليم الذي يسبق التعليم الايتدائي و يكون في رياض الأطفال.

-التعليم الايتدائي : وهو المرحلة الأولى من مراحل التعليم العام، ويسبق هذه المرحلة رياض الأطفال التي لا تعد مرحلة تعليمية، وإنما هي لتنمية بعض العادات السلوكية المساعدة على التكيف مع البيئة، وإكساب الطفل بعض المهارات الاجتماعية، وتنمية حواسه وإستعداداته وتهيئته للمرحلة الابتدائية.

-**التعليم الإعدادي أو المتوسط**: وهو المرحلة التي تتوسط بين المرحلتين الإبتدائية والإعدادية، ، ويهدف التعليم في هذه المرحلة إلى إستكمال التعليم الإبتدائي وتوسيعه من حيث تعزيز تنمية شخصيات التلاميذ في مختلف جوانبها، والكشف عن ميولهم وإستعداداتهم وتوجيهها، وتأمين تفاعل الناشئة مع الحياة من جهة وإعدادهم إلى مرحلة التعليم الثانوي من جهة أخرى.

-**التعليم الثانوي**: ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات في الأعم، ويهدف إلى إعداد التلاميذ للتعليم العالي من جهة وللحياة العامة من جهة أخرى .

-**التعليم الجامعي**: يقصد بالتعليم الجامعي التعليم الذي يتم داخل الكليات والمعاهد الجامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، فهو تعليم محصور ضمن الجامعة .

-**التعليم الفني أو المهني** : وهو التعليم الذي يتم في مراكز التكوين المهني، حيث يتزود المتعلمين بمهارات حرفية، تقوم على أساس الممارسة أكثر من التنظير في مجالات متعددة كالميكانيك ،الكهرباء ،الحدادة ،النجارة والإلكترونيات وغيرها.

-**تعليم الكبار**: وهو الذي يعنى بتعليم الراشدين بدءاً من محو الأمية وصولاً إلى أرقى المستويات في التعليم التخصصي، وهو تعليم يلتحق به من تجاوز سن التعليم الإلزامي الأساسي، وفي

المجتمعات النامية ما يزال تعليم الكبار يراوح في معظمه عند مفهوم محو الأمية ونوع من التدريب المهني.

4-حسب الوسائل المستعملة في التعليم :

- **التعليم التقليدي**: وهو التعليم الذي يتم في المدارس ، حيث يكون فيه المعلم والمتعلم مجتمعين في مكان واحد .

- **التعليم المرن** : و هو التعليم القابل للتعديل والتوافق مع الأوضاع وفقاً للظروف المحيطة، مما يجعل المتعلم أكثر تحكماً في العملية التعليمية بحيث يستطيع تحديد الأوقات المناسبة له والموضوعات التي تستهويه بالإضافة إلى التحكم في سرعة التعلم وفقاً لقدراته وإمكاناته ووقته المتاح، وينطوي التعليم المرن على[1]:

*التعليم المفتوح : الذي يمنح المتعلم بعض الحرية من حيث إختيار الأسلوب والمكان والسرعة وأيضاً من حيث المواد العلمية.

*-التعليم الإلكتروني: هو التعلم بإستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة أو شبكات مشتركة أو شبكة مفتوحة، وهو تعلماً مرناً مفتوحاً وعن بعد.

*-التعليم الافتراضي : هو ذلك القسم من التعليم الإلكتروني الذي يرتكز على الشبكات المفتوحة، أي أن الاتصال فيه مضمون عن طريق شبكة الإنترنت.

[1] إبراهيم بختي ,دور التعليم الإفتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية, الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ,كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية جامعة ورقلة 09-10 مارس 2004.

المطلب الثاني : نظرة على التعليم من خلال الفكر الإقتصادي

إزداد إهتمام الإقتصاديين والتربويين بإقتصاد التعليم منذ الخمسينات منذ القرن السابق ، فتتابعت الدراسات والكتابات في هذا المجال ثم تزايدت الأنشطة الجماعية حول إقتصاد التعليم.

ولقد تطور إهتمام المفكرين الإقتصاديين بالتعليم في مختلف العصور والمراحل وسنكتفي بتتبع وتلمس هذا الإهتمام من خلال مرحلتين مفصلتين اثنتين: مرحلة ما قبل القرن العشرين ومرحلة القرن العشرين:

الفرع الأول :المرحلة السابقة عن القرن التاسع عشر

إهتم الإقتصاديون بإقتصاد التعليم و لعل " **أدم سميث**" Adam Smith (1723-1790) يعتبر من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع ، حتى و أن لم يستعمل مصطلح رأس المال البشري بصفة مباشرة ، و ذلك حينما إعتبر الخصائص و الميزات المكتسبة لدى الأفراد يمكن إعتبارها ضمن مكونات رأس المال .و أن هذه المكتسبات يحصل عليها الأفراد من التربية العائلية ،أو التنشئة الإجتماعية أو الدراسة ،لتشكل رأس المالا إضافيا لديه و جزءا لا يتجزأ من ثروته في إطار المجتمع الذي ينتمي إليه [1].

كما ليمكن أن نغفل هنا ما ذهب إليه "**وليام بيتي**" William Petty قبل أدم سميث بكثير حينما تساءل عن قيمة العنصر البشري ، محاولا إيجاد علاقة بين التعليم كعامل من عوامل الإنتاج و الثروة.[2]

[1] Pierre Gravot – Economie de l'Education .ed .Economica 1993. p2.
[2] IDEM. P 3.

و تناول بدوره الإقتصادي **روبير مالتيس** Robert Malthus التعليم في معرض حديثه عن الأفاق الديمغرافية و السكان و تداعياهما ، حيث أشار إلى أن التعليم كفكر تساعد في تحديد النسل و التحكم في النمو السكاني ، و تجنب مساوئ تزايد السكان و ندرة الموارد ، ويرى أنه يمثل وسيلة لتحقيق الأمن الإجتماعي ، إذ يعتبر السبيل الوحيد للقضاء على البؤس و الفقر .ويعتبره ضرورة لكبح ا الإنفجار الد يمغرافي ، أي أنه يمكن المستفيد منها من :

- التميز بين الأسباب الحقيقية و الأسباب الخاطئة للبؤس.
- التأقلم مع الأسباب الحقيقية و مراقبة تزايد الولادات.

بالرغم من أن المحاولات بقيت في بداياهما الأولى إلا أنها إستطاعت أن تبرر الترابط بين الواضح بين الإنسان ، العمل و رأس المال .

الفرع الثاني : مرحلة القرن التاسع عشر

لم تجد الأفكار التي أثارها ادم سميث حول التعليم و رأس المال البشري صدى كبيرا لدى الإقتصاديين في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بإستثناء إشارة بعضهم للموضوع .لكن تلك الإشارات لم تكن لتضيف مسائل جوهرية بإستطاعتها دفع التفكير باتجاه تكوين إطار نظري متكامل .

و يمكن القول أن بعض الإضافات الهامة بدأت في الظهور و التبلور مع مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث إعتبر جون **ستيوارت ميل** John Stuart Mill (1806-1873)

على غرار ما ذهب إليه سميث من قبله ، أن تأهيل القوى العاملة جزء من الثروة ، إلا أنه إختلف معه في عدم قدرة آليات السوق على تسير مجال التعليم .

و إذ يرى بصورة أخرى أن طالب التعليم ليس بإمكانه الحكم على النوعية و هو غير مؤهل لذلك ،و بالرغم من المعاينة إلا أن" **ميل"** لا ينصح بنتائج تعليم عمومية مجانية بل يبدي تخوفا و حذرا شديدين من ذلك ، ويقترح إعتماد تعليم إجباري في مدارس خاصة أو في البيوت إلى سن معينة ،على أن يكون مشفوعا بأدوات فحص و تقويم . و ضمن هذا المنظور يمكن إعفاء أبناء العائلات الفقيرة من دفع التكاليف المالية ،كما يمكن للدولة أن تقدم إعانات مالية للمؤسسات التعليمية الخاصة .و تنطلق رؤية ستيوارت من قناعاته بأهمية التعليم بالنسبة للقوة العاملة من جهة و دورها في الترقية الاجتماعية ، ومن ثم في تغيير سلوكيات و عادات الناس ،وفي رفع مستواهم الفكري و الثقافي ، لاسيما إذا تعلق الأمر بالنساء و ما ترتب عنه من إنخفاض نسبة الولادات حيث يشير إلى ذلك :

إعتماد تعليم وطني فعال الأبناء الطبقة العاملة، لأن ذلك هو الشيء الأول الذي ينبغي فعله للوصول إلى تغيير عادات العمال.و يمكن التأكد بدون تردد أن هدف أي تكوين فكري لجموع الناس ينبغي أن يكون تعليم الحس الجيد لجعلهم قادرين على صياغة أحكام سليمة و عملية عن الظروف التي تحيط بهم[1].

[1] John Stuart Mill dans John vaizey , Economie de l'éducation .ed ouvrières 1964 , P19.

و هكذا فإن التعليم بهذا المعنى يسهم في رفع المستوى الإجتماعي و تخفيض عدد السكان و من ثم السكان و في تغيير عادات الناس و لهذا فإن ستيوارت دعم و ركز على فكرة تعليم المرآة و نصح بضمان التعليم للنساء الشيء الذي يجعلهن يخترن العمل بدل الإنجاب.

أما **كارل ماركس** Karl Marx (1818-1883) فلا نكاد نعثر لديه على مفهوم التعليم أو رأس المال البشري إلا أنه تعرض في كتابه الشهير رأس المال إلى ضرورة التمييز بين العمل المؤهل و العمل غير مؤهل ،حيث يتطلب إنتاج العمل المؤهل عملا في شكل تعليم و تبرز هنا فكرة أن رأس المال البشري بصفته تأهيلات مكتسبة يتم إنتاجه من طرف الفرد نفسه بواسطة التعليم.

و شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعض الإسهامات الهامة للإقتصاديين التي كانت لها أثر كبير في تقدم التحليل و تعميمه فضلا عن تقويم عناصر رأس المال البشري ، وهي العناصر التي يتم التركيز عليها منذ البدايات الأولى للتفكير في هذا الموضوع لاسيما الأعمال الرائد ة لوليام بيتي ،حيث إعتبر "**إنجل**" Engel أن قيمة الفرد تساوي قيمة الموارد المخصصة لإنتاجه (كلفة الإستثمار البشري). و هو بذلك يتبنى مقاربة منهجية مبينة على فكرة تكاليف الإنتاج ، حيث يتعين لحساب كلفة الفرد أخذ مجمل عناصر هذه الكلفة في الحسبان ، كالرعاية الصحية قبل الولادة و بعدها ، و تكاليف التغذية و اللباس و التعليم و الترفيه ،حتى بلوغ مرحلة الإنتاج الكامل للفرد وهي مرحلة يحددها إنجل ببلوغ سن السابع العشرون(27).[1]

[1] Pierre Gravot OPCIT ,P4.

و هكذا من خلال التطور الفكري في ميدان التعليم، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذن أصبحنا بين قوسين من الناحية المبدئية من الطرائق و المناهج التي تبناها الإقتصاديون المعاصرون.

الفرع الثالث:مرحلة القرن العشرين

لقد شكلت أعمال الإقتصادي البريطاني "**ألفريد مارشال**" Alfred Marshall (1842-1924) معالم بارزة تركت بصمات واضحة و حاسمة ، في مجال إقتصاد التعليم ، كما في مجالات أخرى من العلوم الإقتصادية و ذلك خلال النصف الأول من القرن العشرين ، فقد تبنى مارشال مفهوم رأس المال البشري عند أدم سميث ، حيث عرفه على أنه القدرات و المهارات التي تساهم ، بشكل مباشر في جعل الأفراد فاعلين صناعيا .

كما تعرض إلى مجمل المزايا المباشرة و غير المباشرة للتعليم ، من حيث كونه يحفز النشاط الذهني ، و يجعل الإنسان أكثر ذكاءا و أكثر تكيفا ، و أكثر نزاهة في عمله ،أي بإختصار يساهم في تحسين مستوى المعيشة . ومادام الأمر كذلك فإن مارشال لا يعترض على دعم الدولة للتعليم ،لأن ما ينفق لسنوات عديدة على الناس على التعليم يمكن إسترجاعه عن طريق ما ينتجه التعليم من عبقريات و هنا يمكن أن نسجل أيضا الإهتمام الذي ما إنفك مارشال يوليه للتعليم في قوله الشهير : "أكثر أنواع الإستثمارات رأس المالية قيمة ما يستثمر في البشر".[1]

[1] سعد علي العنزي,،احمد علي صالح إدارة راش المال الفكري في منظمات الأعمال،الأردن ، داراليازوري ،2009،ص 195.

و بعد ذلك جاء الإقتصادي "**فيشر**" Irving Fishe (1906) لينوه في نظريته عن رأس المال عن أساس متين لنظرية رأس المال البشري المعاصرة ، و التي ظهرت للوجود في النصف الثاني من القرن العشرين ،إذ أشار أن أي مكون مخزون سواء ا كان ماديا أم غير مادي ، يمكن أن يصنف على أنه رأس المال ، طالما أنه يزيد في الدخل .كما أضاف على أن جميع أنواع المخزون، يمكن أن تكون رأس المال عندما تقدم خدمات، حتى و كان الظاهر منها هو البشر نفسه.

و لم يعرف إقتصاد التعليم تطورا بعد ذلك حتى سنوات الستينات من القرن العشرين ، إذ كانت محاولات قام بها "**ولش**" G.R.Walsh من خلال تركيزه على العلاقة بين التعليم و الدخل ، و هو ما قاده إلى تقييم الأرباح و النفقات المتعلقة بالإستثمار في التعليم ، فبالنسبة للتكاليف يتم أخذ حقوق التسجيل ، مصاريف السكن ، اللوازم المدرسية الأخرى ،الترفيه و كلفة الفرصة الضائعة (البديلة) الناجمة عن الدخول المفتقدة بفعل مواصلة الدراسة في الحسبان .

أما الأرباح فيقدرها عن طريق حساب قيمة التدفقات المداخيل المتوقعة في المستقبل .[1]

و كانت النتائج المحصل عليها تختلف حسب المهن ، ففي بعض المهن تجتوزت الارباح التكاليف ، وفي البعض الأخر حدث العكس.

وتوضح أن الفكر لاقتصادي في هذه المرحلة تميز بالإرهاصات الأولى لنطريه رأس المال البشري ،التي عرفت بعض التطور على يدي كل من "**ديبلان**" و" **لوتك**" Dublin et lotka من خلال ما إقترحاه من إمكانية تقييم و قياس رأس المال البشري ،إنطلاقا من تدفقات المداخيل

[1] Pierre Gravot – Economie de l'Education .ed .Economica, 1993. P 6.

بعد تحسينها بالنظر لمعدلات الحياة و النشاط . إلا أنها عرفت شكلها النهائي في بدايات الستينات مع أعمال "**شولتز**" schultz حول التعليم و رأس المال البشري و أعمال "**بيكر**" becker الأولى سنة 1962 و كذلك الأعمال المكملة لهذه النظرية لـــ "**جاكوب منسير**" Jacob Mincer.

و لعل من المفيد ، الإشارة إلى التحول الكبير الذي أحدثته أعمال Erik. A.Hanushek في هذا المجال لاسيما ما تعلق منها بالإنتاج التربوي و الفاعلية التربوية حيث تضمن مقاله حول "الإنتاج و الفاعلية في المدارس الحكومية "[1] الصادر سنة 1986 ما نسميه اليوم بدالة إنتاج التعليم و يرتكز المفهوم على إعتبار فاعلية النظام التربوي و نوعية خريجيه يتوقفان على جملة من المدخلات و العوامل ، منها معدلات التأطير و كفاءة المدرسين و سنوات خبرتهم ، فضلا عن حجم الإنفاق المخصص للتعليم .

بعد ذلك تبعها عدة أعمال لكل من "**وودهول**" woodhall ، "**سكاروبولس**" psacharopuloc و "**مارك بلوج** " M.blang و غيرهم و التي أسست إقتصاديات التعليم و أمدته بالتأصيل النظري و الوضوح المنهجي.

كل الإعمال السابقة الإقتصاديين و التربويين تلخصت بالإهتمام بالتعليم و الإستثمار في العنصر البشري وتكوين ما يسمى برأس المال البشري .

[1] HANUSHEK ERICA. , Production and efficiency in public schools , Journal of economic literature 24, n° 3, September 1986.

المبحث الثاني : التعليم و الإستثمار في رأس المال البشري

رغم أن موضوع رأس المال البشري لم يتبلور مفهومه إلى في نهاية الخمسينات ، إلا أن الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم ترجع إلى القرن الثامن عشر، فقد وجدت عدة محاولات في هذه الفترة هدفت إلى جذب الانتباه إلى أهمية العنصر البشري، تحديد ماهية رأس المال البشري.

المطلب الأول: تعريف رأس المال البشري

لقد تعددت التعاريف للرأس المال البشري نذكر منها :

يقصد برأس المال البشري" مجموع الكفاءات والمعارف والقدرات الخاصة بكل فرد، حيث أن جزءا من هذا رأس المال موجود في الفرد، والجزء الآخر يكتسب بواسطة التربية والتعليم الذي يعتبر مكّلفا لأنه يتطلب وسائل ووقتا لإستغلاله، لكن يعود للفرد حتما بعائد في المستقبل"[1].

وقد إعتبر" **كندريك** " **Kendrick** "أن رأس المال البشري يتمثل في رأس المال غير المادي وغير الملموس، والذي يتراكم بالإستثمار في التعليم والبحوث بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل"[2].

و هناك تعريف أخر على أنه "القوة العاملة التي تكتسب من خلال التدريب والتعليم والرعاية الصحية والمستوى التعليمي للفرد أو هو عبارة عن المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد العام"[3].

[1] G.Psacharopoulos, L’éducation pour le développement : une analyse des choix d’investissement, Economica, Paris :1988) p23.

[2] إيمان محمد فؤاد محمد، تكوين رأس البشري، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000 ، ص1 .

[3] رمضان محمد مقلد وآخرون –اقتصاديات الموارد البيئية –الإسكندرية –الدار الجامعية –الطبعة 1،2000 ص 14.

ويعرفه شولتز (Theador Schults) " أنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن إستخدامها لإستغلال مجمل الموارد الإقتصادية[1]" .

ومما ورد يمكن استخلاص تعريفا لرأس المال البشري على أنه " المخزون من الطاقات الإنسانية المنتجة إقتصاديا، ويتم تكوين هذا المخزون و تنميته بواسطة الإنفاق في مجالات التعليم، التكوين، التدريب، الصحة، السكن و غيرها من المجالات الاجتماعية المختلفة".

المطلب الثاني : نظرية الإستثمار في رأس المال البشري

يعد مفهوم شولتز(*) للإستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الإقتصاد؛ حيث أشار إلى ضرورة إعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الإستثمار فيه. فمن وجهة نظر شولتز فإن هذا النوع من الإستثمار قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الإستثمار في رأس المال المادي، ومنه فنمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الإقتصادي.

وقد بنا شولتز مفهومه للرأس المال البشري، على ثلاثة فروض أساسية هي:

أ- أن النمو الإقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يرجع أساسا إلى الزيادة في المخزون المتراكم للرأس المال البشري، (والذي كان يعرف بفعل العنصر المتبقي) ثم صار مرادفا لتعبير الإستثمار في رأس المال البشري[2].

---

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون،مرجع سابق، ص 15.

* Theodore William Schultz اقتصادي أمريكي (1902-1998)، متخصص في اقتصاد التطوير نال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979.

[2] عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف، طارق عبد المحسن العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص157.

ب- يمكن تفسير الإختلافات في الإيرادات وفقا للإختلافات في مقدار رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.

ج- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال التقليدي.

إن نظرية الإستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز وأن فكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الانتشار الواسع إلا بظهور هذه النظرية.

حيث تقوم هذه النظرية على أساس إن هناك علاقة إيجابية بين الإستثمار في التعليم (الإستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الإستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد.

وقد ركز شولتز إهتمامه على عملية التعليم بإعتبارها إستثمار لازم لتنمية الموارد البشرية، وبأنها شكل من أشكال رأس المال. ومن ثم أطلق على التعليم إسم رأس المال البشري طالما أنه يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه. وبما أن هذا الجزء أصبح جزءا من الفرد ذاته، فأنه لا يمكن بيعه أو شرائه، أو معاملته كحق مملوك للمنظمة. و بالرغم من ذلك فإن هذا الجزء (التعليم) يعد شكلا من أشكال رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية.

وحسب شولتز يتطلب التعليم كعملية إستثمارية تدفقا كبيرا من الموارد، وتشمل تلك الموارد كل من:

أ- الإيرادات الضائعة للفرد و التي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم؛

ب- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها[1]؛

ومن وجهة نظر شولتز فأنه من الضروري دراسة كلا من التكلفة و الإيرادات المرتبطة بعملية التعليم. فبالنسبة لتحليله للإيرادات، فركز على أهمية الإيرادات الضائعة للطالب من منظورين:

- إمكانية النظر إلى دراسة ومذاكرة الطالب على أنها عمل، وأن هذا العمل من بين أشياء أخرى يمكنه أن يساعده على تنمية موارده البشرية.

- افتراض أن الطالب لو لم يكن ملتحقا بالعملية التعليمية، فأنه يمكنه أن يكون مشاركا في القوى العاملة، يحقق إنتاجا أو يؤدي خدمة ذات قيمة إقتصادية و التي يحصل بناءا عليها على أجر.

أما بالنسبة لتكلفة الخدمات التعليمية التي تقدمها المدرسة فهي عبارة عن تقديرات لقيمة ممتلكات المدرسة المستخدمة في التعليم، إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات و الأجور و المواد المستخدمة في عملية التعليم.

و أكد إلى ضرورة الإستثمار في الموارد البشرية خاصة في الدول النامية؛ حيث أن الموارد لديها قليلة مع تعارض الأولويات المختلفة لهذه الموارد واللازمة للإصلاح الإقتصادي.

بعدها ظهرت أعمال أخرى مكملة لما جاء به شولتز في هذا المجال و تمثلت في أعمال الباحثين بيكر (Gary Stanley Becker) و مينسر(Jacob Mincer)

---

[1] راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص ص65-69.

و قد قدمت هذه النظرية للرأس المال البشري ثلاث خصائص [1]:

-إن رأس المال البشري مكون من أجزاء مورثة ، و أخرى مكتسبة مقابل نفقات و مجهودات.

- أنه يكتسب و يتضمن تكاليف، الإستثمار في العنصر البشري ، وتكاليف الفرصة المناسبة لتحقيق الوقت الإستثمار المعني .

-إن هذا النوع من لا يمكن أن ينفصل عن الذين يملكونه ،وإنما خدمات المخزون تعتبر من الوسائل التي تباع في السوق .

المبحث الثالث :أنظمة التعليم عالميا و عربيا

لقد إهتمت دول العالم بالتعليم و ذلك من خلال إتخاذها إلى نظام تعليمي يختلف من دولة إلى أخرى و سنعرض في هذا المبحث نظام التعليم في بعض الدول المتقدمة و بعض الدول العربية .

المطلب الأول : أنظمة التعليم في الدول المتقدمة

الفرع الأول :نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالتعليم و يعد نظام التعليم بها، الفريد من نوعه حيث يضم عدة مراحل ,وهي كالاتي :

- مراحل التعليم في الولايات المتحدة:

تختلف مراحل التعليم في الولايات المتحدة من ولاية إلى ولاية حسب الظروف الخاصة بكل ولاية، كما تختلف طول فترة التعليم الإلزامي فهناك 32 ولاية من أصل 51

[1] ناصر دادي عدون ،إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي ، دار المحمدية العامة ،2004،ص128

ولاية تعتبر سن الحضور الإلزامي بين 7 و 16 سنة كما أن 33 ولاية تعتبر متوسط الإلزام تسع سنوات، وإن كان المقرر أن تصل بتعليمها الإلزامي إلى12 سنة أي من سن (6- 18) سنة، كما هو الوضع في بقية الولايات.

ويختلف السلم التعليمي أيضاً فنجده في بعض الولايات 3،3،6 سنوات وفي البعض الآخر 6،6 سنوات، وفي البعض الآخر 4،8 سنوات.[1]

و يتكون النظام التعليمي في الولايات المتحدة من المراحل الأربعة الرئيسة.[2] و هي :

1- مرحلة التعليم فيما قبل الابتدائي.

2- مرحلة التعليم الابتدائي.

3- مرحلة التعليم الثانوي.

4- مرحلة التعليم العالي.

1- التعليم فيما قبل المدرسة الابتدائية :

وهذه المرحلة خاصة بحضانة الأطفال وإيوائهم و تعليمهم، من سن سنتين إلى سن ست سنوات، وحتى يلتحقون بمرحلة التعليم الإلزامي.

توجد في الولايات المتحدة خمسة أنواع رئيسة من مدارس الحضانة وهي :[3]

- مدارس حضانة داخل المدارس الأولية.

[1] – عبد الغنى عبود : الأيديولوجية والتربية، دار الفكر العربي ، القاهرة. 1978م ،ص 296.

[2] Edmund j.King .Other Schools and ours. , Holt Rine hat and winston London New York 1967. P. 161.

[3] Thomas E.Jardan. American's Children, an IntVoduction to Education , Rand mcnaly and Company U.S.A. 1973 P.109.

- مدارس حضانة مع رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية.

- مدارس حضانة ملحقة بالمدارس الثانوية.

- مدارس حضانة تلحق بالكليات والجامعات.

- مدارس حضـــانة مستقلة بذاتها تنفق عليها وتديرها الكنائس والهيئات والمنظمات الخاصة.

2- التعليم الابتدائي :

يشمل التعليم الابتدائي الأطفال جميعا من السنة السادسة، وحتى الثانية عشرة، وتختلف المدارس من حيث إستيعابها للتلاميذ فبعض المدارس يصل عدد تلاميـــذها إلى 1000 تلميذ، وبعضها الآخر في المناطق الريفية يصل إلى 5 تلاميذ، وتنقسم معظم المدارس إلى صفوف يتولى معلم واحد تعليم صف واحد طوال السنة. ويتزايد الإقبال على التعليم الابتدائي، وذلك لأنه ضمن سنوات الإلزام وبالمجان.

ومن المواضيع التي تدرس في المدارس الابتدائية القراءة والكتابة والحساب والمواد الاجتماعية والعلوم الصحية والموسيقى والتربية البدنية وهذه المواد تمثل صلب المواضيع.

3 - التعليم الثانوي

في بداية القرن العشرين أُنشئت المدرسة الثانوية الممتدة عمودياً، وهذه المدرسة تشمل نوعين من المدارس الثانوية هما : المدرسة الثانوية الدنيا والمدرسة الثانوية العليا.[1]

- المدرسة الثانوية الدنيا :

[1] محمد منير مرسي : الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، عالـــم الكتب، القاهـــرة. 1978م ص 141-144

يوجد عدة أنماط من هذه المدارس وهي على النحو التالي :

أ- النمط الأول : يمثل ثلاث سنوات من السنة الثانية عشرة حتى السنة الخامسة عشرة، وهي تكون حلقة منفصلة في مبناها ومنهاجها و برامجها.

ب- النمط الثاني : المدرسة الثانوية الدنيا الواقعة ضمن السنوات الست للتعليم الثانوي.

جـ- النمط الثالث : يشكل مدرسة ذات صفين فقط الصف السابع والثامن أما التاسع فأنه يلتحق بالثانوية العليا.

- المدرسة الثانوية العليا :

يوجد نمطان لهذا النوع من المدارس هما :

أ) مدرسة ذات ثلاث سنوات، حيث يلتحق بها التلاميذ من السنة الخامسة عشرة وحتى الثامنة عشرة، وتمثل المرحلة الثانية للمدرسة الثانوية الدنيا.

النمط الثاني للمدرسة الثانوية العليا وهو ذو الأربع سنوات من سن أربع عشرة سنة إلى سن ثماني عشرة سنة، وتعتبر المدرسة الثانوية الشاملة النمط العادي أو المألوف للتعليم الثانوي في أمريكا، حيث يلتحق معظم التلاميذ بلا استثناء بالمدرسة الثانوية الشاملة سواء كانت ذات الست أو الأربع سنوات .

إلى جانب المدارس الثانوية الشاملة توجد أنواع أخرى من التعليم مثل المدرسة المهنية، وهي مدرسة مهنية فنية توجد في المدن الكبرى كما توجد مدارس خاصة تدعمها الطوائف الدينية.[1]

[1] محمد منير مرسي، نفس المرجع السابق ، ص 14

4 – التعليم العالي :

إن أهم ما يميز التعليم العالي في أمريكا أنه ليس نظاماً على الإطلاق، فليس هناك وحدة في البرامج أو طرق التدريس، أو تنظيم الدراسة، سواء كانت كليات أو جامعات أو مدارس تعليم عال تمنح درجات، فمنها ما هو تابع للحكومة، ومنها ما هو تابع للهيئات الخاصة، سواء من ناحية التمويل أو الإدارة، فمنها ما هو على نفقة محلية كالبلديات أو حكومات الولايات، ومنها ما تديره التنظيمات الطائفية، ويمكن أن تحصل على بعض المعونات الحكومية (الفدرالية) للتدريس والبحث، وأعمال الإرشاد الزراعي والقروض لإقامة مساكن الطلبة، وإسهاماً في تكاليف بعض مباني الأقسام مثل كليات الطب، ومن هنا أصبح الفاصل بين مؤسسات التعليم العالي والخاصة غير واضح.[1]

والتعليم الجامعي في أمريكا ليس مجانياً، بالرغم من أن بعض كليات المدينة ستي كولج، وجونيور تتلقى رسوماً رمزية من الطلبة الذين يظهرون كفاءة، وتلك الرسوم تشمل المصروفات ورسوم السكن، والكتب والإعالة وغالباً ما تكون المصروفات زهيدة إلا أنه منذ بداية القرن الحالي فإن رسوم الجامعات الأميركية لا تزال في إرتفاع سنة تلو الأخرى. ويوجد في كل ولاية في أمريكا معهداً للتعليم العالي أو أكثر، وبها جامعات تتلقى معونة من الحكومة، وتقوم بتعزيز تدريب المدرسين والمعاهد العالية، وهناك ثلاث أنواع من مؤسسات التعليم العالي :[2]

---

[1] نازلي صالح أحمد : حول التعليم العام ونظمه دراسة مقارنة،، الأنجلو المصرية، القاهرة. 1975، ص 455.

[2] لورانس ديرثك: التعليم في الولايات المتحدة، ترجمة صادق العظم، مطبعة الإنشاء دمشق. (1963م، ص 303.

– الكليات المتوسطة :

وتسمى الكليات الصغرى ومدة الدراسة فيها سنتان، وتكاليفها تأتي من المصادر المحلية، وتقدم برنامجاً مشابهاً لما تقدمه الكليات.

– الكليات العليا أو كليات الثقافة الحرة :

تشابه الجامعات في أي بلد آخر، ولا يوجد إختبار عند دخول الطلبة إليها، أما الخاصة منها فتشترط ذلك، وهو من نوع إختبار القدرات، وهذا النوع متعدد الأشكال، فمنها المستقلة أو التابعة لجامعة أخرى أو خاصة أو عامة أو دينية أو مدنية.

– معاهد الدراسات العليا :

كثير من الجامعات الأمريكية تمنح درجة الأستاذية أو الماجستير في برنامج دراسي وتمنح درجة الدكتوراه ويشترط للحصول على شهادة الماجستير أن يتم بنجاح سنة واحدة أو أكثر من الدراسة العالية في أحد معاهد التعليم العالي بعد الحصول على درجة ليسانس ، كما يتعين على الطالب الأمريكي في العادة أن يتم سبع سنوات من الدراسة في الكليـــة والدراسات العليا لكي يصبح مـــن خلالها مؤهلاً لدرجة الدكتوراه .

الفرع الثاني: نظام التعليم في فرنسا

يضمن نظام التعليم في فرنسا تعليم يتميز بجودة عالية من خلال المراحل المختلفة للتعليم

مراحل التعليم في فرنسا :

يشمل التعليم العام على أربع مراحل وهي :[1]

1- مرحلة دور الحضانة " مدارس الأطفال " من سن 2-6 سنوات.

2- المدرسة الأولية " المدارس الابتدائية " من سن 6-11 سنة.

3- مرحلة التعليم الثانوي وتقسم هذه المرحلة إلى :

أ) مرحلة التعليم الثانوي الأدنى من سن 11-15 سنة.

ب) مرحلة التعليم الثانوي الأعلى من سن 15-18 سنة.

4- مرحلة التعليم العالي.

1- مدارس الأطفال من سن 2-6 سنوات :

إن هذا النوع من التعليم غير إلزامي ويخص الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والخامسة.ويمكن قبول هؤلاء الأطفال في مدارس وصفوف الحضانة, ضمن حدود الأماكن المتوفرة، وتعتبر هذه المرحلة تمهيداً للمرحلة الابتدائية.

ويبذل جهد لإعطاء الأولوية لتأمين إستقبال الأطفال في مناطق البيئة الاجتماعية الفقيرة.

ومدارس الحضانة الحكومية مجانية,ويسدد الأهالي مصاريف الدراسة في مدارس الحضانة الخاصة.

2- المدارس الأولية من سن 6-11 سنة :

مدة الدراسة بها خمس سنوات من سن السادسة حتى الحادية عشرة، وبعدها ينتقل التلميذ إلى التعليم الثانوي، وتقام مدارس منفصلة للبنين وأخرى للبنات إذا زاد عدد السكان في جهة ما على 5000 شخص إلا إذا وافقت الوزارة على قيام مدارس مشتركة. وتتحمل الدولة مرتبات

[1] على هود بأعباد : أنظمة التعليم وفلسفاته في دول العالم،، منشورات جامعة صنعاء، اليمن ،1984م ،ص46.

المعلمين، بينما تتحمل الجهات المحلية نفقات إنشاء المباني المدرسية وإعدادها وصيانتها، والتعليم الأولي تعليم مجاني ومدني، ولذلك لا يحصل التلاميذ فيه على تعليم ديني.

- **منهج المرحلة الأولية** : يشتمل على ثلاثة مقررات هي :[1]

- المقرر التمهيدي " الحلقة الإعدادية " من سن 6-7 سنوات.
- المقرر الأولي " الحلقة الابتدائية " من سن 7-9 سنوات.
- المقرر المتوسط " الحلقة المتوسطة " من سن 9-11 سنة.

2- التعليم الثانوي من سن 11-18 سنة :

بعد انتهاء المرحلة الابتدائية يتقدم الطلبة لمواصلة دراستهم في المرحلة الثانوية ومدهما سبع سنوات من سن 11-18 سنة لكنها مقسمة إلى مرحلتين:[2]

أ- المدرسة المتوسطة :

وتعرف حالياً بمدرسة الإعدادية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات بين سن 12-16سنة، وهي نوعين حكومية وخاصة

ب- مدرسة الثانوية:

وهي المرحلة الثانية من التعليم الثانوي، وهي نوعان حكومية وخاصة، وهناك ثلاثة أنواع: الثانوية العامة والثانوية التقنية والثانوية المهنية، وهي نوع جديد أنشئ بموجب إصلاحات عام 1975 ويدرس الطالب في الثانوية العامة أحد تخصصات خمسة رئيسة هى:

[1] محمد منير مرسي : الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة، عالـــم الكتب، القاهـــرة. 1978م ،ص246.
[2] وهيب سمعان : دراسات في التربية المقارنة، الأنجلو المصرية ،ط1 القاهرة، 1958م ،ص168-169.

- الآداب والفلسفة . - الإقتصاد والعلوم الاجتماعية .

- الرياضيات والطبيعة . - الرياضيات والعلوم الطبيعية .

- الرياضيات والتكنولوجيا .

أما الثانوية التقنية فتضم التخصصات الآتية :

- علم الصناعة - دراسات الأعمال - أعمال الكمبيوتر أو الحاسب الآلي.

4 - التعليم العالي :

يتألف نظام التعليم العالي في فرنسا من :

- الجامعات.

- المعاهد العليا الخصوصية العليا.

-الجامعات: تقدم الكليات المختلفة دراسات اختصاصية عالية، وتمنح الدرجات العلمية، فكلية الحقوق مثلاً تهيئ طلبتها للحصول على درجة الليسانس والدكتوراه، وتمنح الشهادات التالية:

أ- شهادة الليسانس في الحقوق، وتمنح بعد ثلاث سنوات الدراسة ويتقدم الطالب للامتحان مرة في كل آخر سنة.

ب- دبلوم الدراسات الحقوقية العليا.

جـ- دكتوراه في الحقوق، وينالها الطالب بعد حصوله على دبلومات حقوقية عالية، ووضع أطروحة ومناقشتها بصورة علنية، ودراسة لا تقل مدتها عن سنتين.

– المعاهد العليا:

يجري تدريس الدراسات الفنية في مؤسسات مستقلة تسمى بالمعاهد العليا،وترتبط هذه المؤسسات بالوزارات المختلفة ارتباطاً مباشراً فمثلاً ترتبط دار المعلمين العليا بوزارة التربية الوطنية، المعهد الزراعي بوزارة الزراعة.ويشترط في الطالب الذي يود الالتحاق بإحدى هذه المؤسسات أن ينهي المرحلة الثانوية بنجاح،ويتقدم لامتحان قبول لهذه المؤسسات وتعد المعاهد العليا الفرنسية من المعاهد العلمية الفريدة في العالم.

الفرع الثالث: نظام التعليم في اليابان

يقوم النظام التعليمي في اليابان والذي يستوعب مائة في المائة من السكان حتى مرحلة دخول الجامعة، على مبدأ المساواة في المعاملة بين التلاميذ دون أي تحيزات ناتجة عن إنتماءات طبقية أو خلفيات عائلية أو قدرات ذهنية . والإفتراض الأساسي للنظام التعليمي هو أن كافة التلاميذ يتساوون في القدرات ويأتي دور المعلم في تنمية كافة القدرات بشكل متوازن بين الجميع.

ويبدأ السلم التعليمي بمدارس الحضانة ومدارس رياض الأطفال ثم تأتي بعد ذلك المدرسة الابتدائية ومدتها ست سنوات وتنقسم إلى مرحلتين مرحلة ثانوية دنيا ومرحلة ثانوية عليا وكل منهما ثلاث سنوات المراحل. [1]

[1] أحمد إبراهيم أحمد : في التربية المقارنة،، ط 2 ، مكتبة المعارف الإسكندرية،1998 ، ص45 .

1- مرحلة رياض الأطفال:

تعتبر رياض الأطفال من المؤسسات التربوية بالغة الأهمية , فهي تستقبل الأطفال في فترة مبكرة من حياتهم مما أعطاها أهمية متميزة، ولقد لقيت الرياض إهتماماً ملحوظاً في كثير من دول العالم ومن ضمنها اليابان التي اهتمت بالتعليم إهتماماً متميزا .

ويبدأ السلم التعليمي برياض الأطفال، ويقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاث إلى خمس سنوات وتشرف عليها السلطات التعليمية الوطنية والإقليمية،وإلى جانب الرياض هناك مدارس الحضانة ، وهي مؤسسات تربوية في مرحلة ما قبل المدرسة تهتم بالأطفال منذ الميلاد وحتى سن الخامسة ممن هم في حاجة إلى رعاية إجتماعية، وتشرف عليها هيئات الرعاية الإجتماعية على المستويين الوطني والمحلي. وعلى الرغم من أن (70 %) من رياض الأطفال تعد مدارس خاصة إلا أن عليها أن تكون ذات مستوى معين يتمشى مع المستوى الذي حددته وزارة التربية .

2- مرحلة التعليم الابتدائي:

ومدة الدراسة فيها ست سنوات من سن (6-12)[1], و هي مرحلة تعليم إلزامي يؤكد اليابانيون على تعليم العلوم والرياضيات طوال مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي لإعتقادهم أنها

[1]محمد عبد القادر حاتم : التعليم في اليابان، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1997 ص29.

البنية الأساسية للتكنولوجيا، معظم المدارس الابتدائية في اليابان هي مدارس حكومية ولا يتعدى نسبة المدارس الخاصة 1% حيث أن المدارس الخاصة مكلفة على المدارس الحكومية.

3- مرحلة التعليم الثانوي:

ومدة التعليم الثانوي ست سنوات وتنقسم إلى مرحلتين هما :

أ- مرحلة التعليم المتوسط (الثانوية الدنيا):

تتكون هذه المرحلة من ثلاث سنوات بعد التعليم الابتدائي حيث يلتحق الطلاب في هذه المرحلة من سن الثانية عشرة حتى سن الخامسة عشرة، والتعليم في هذه المرحلة حكومي وعام وإلزامي للجميع، إلا أن (3%) من الطلاب في هذه المرحلة يلتحقون بمدارس خاصة . أما بالنسبة لما يدرسه الطلبة فالمناهج تتضمن اللغة اليابانية والدراسات الإجتماعية، الرياضيات، العلوم،الموسيقى،الفنون الجملية،الصحة والتربية البدنية ، الفنون الصناعية.

ب- مرحلة التعليم الثانوي (الثانوية العليا)[1]:

تتكون هذه المرحلة من ثلاث سنوات حيث يلتحق الطلاب في هذه المرحلة من سن الخامسة عشرة حتى سن الثامنة عشرة .والتعليم في هذه المرحلة حكومي وعام ولكنه غير إلزامي .ويتطلب الالتحاق بهذه المدرسة اجتياز امتحان قبول في المدرسة الثانوية الــــذي يعتبر

[1] أحمد إبراهيم أحمد : في التربية المقارنة، ط 2 ، مكتبة المعارف، الإسكندرية، 1998 ،ص 47.

أحد المعالم الرئيسة التي تحدد مستقبل التلميذ الياباني المهني إلا أن حوالي(94 %) من خريجي مرحلة التعليم المتوسط يلتحقون بأحد أشكال التعليم الثانوي المختلفة.

4- التعليم العالي:

لقد إهتمت اليابان بالتعليم العالي إهتماماً واضحاً،حيث يقف اليوم على قمة التعليم الياباني نظام تعليم كبير ومتنوع،ضم 726 جامعة ،و ذلك في سنة 2005 مقسمة إلى:[1]

- جامعات وطنية: يبلغ عددها 96 جامعة.
- جامعات محلية: تشرف عليها حكومات المحافظات والمدن المحلية يبلغ عددها 39.
- جامعات خاصة: يبلغ عددها 372 جامعة.

كما أن الجامعات اليابانية تقدم للطلاب فيها برنامج تخرج من أربع سنوات عادة،وهناك برامج من ست سنوات في الطب،وطب الأسنان، والطب البيطري، واختبارات الدراسات العليا تشمل سنتين للماجستير، وخمس سنوات للدكتوراه .

المطلب الثاني : أنظمة التعليم في بعض الدول العربية

تولي الدول العربية إهتمام كبير بالتعليم من خلال تأسيس نظام تعليمي متكامل و ذلك لمواجهة التغيرات الإقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية .

[1] عبد الغني عبود : دراسة مقارنة لتاريخ التربية،، دار الفكر العربي ، القاهرة.ص357

الفرع الأول :نظام التعليم في الجزائر

لقد شهد ونظام التعليم في الجزائر بعد الاستقلال تحولات نوعية تطبيقا لإختيارات التعريب والديمقراطية والتوجه العلمي والتقني وذلك طبقا للمواثيق الأساسية للأمة[1]. وفي هذا الإطار نصبت سنة 1962 لجنة لإصلاح التعليم عهد إليها وضع خطة تعليمية واضحة.

يتكون النظام التربوي الجزائري من ثلاث قطاعات تقع تحت الوصاية الإدارية والتربوية لثلاث وزارات منفصلة وهي وزارة التربية الوطنية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

1- **قطاع التربية الوطنية** : يخضع هذا القطاع إلى وزارة التربية الوطنية ، والذي يشمل ثلاث مراحل :

- **التعليم التحضيري** : يعد الأرضية القاعدية التي تقوم عليه كل مراحل التعليم اللاحقة و يؤثر بشكل هام على مردودية النظام التعليمي في كل مراحله .تنص أمرية 16 أفريل 1976 في مادقا 19 على "أن التعليم التحضيري تعليم مخصص الأطفال الذين لم يبلغوا سن القبول الإلزامي في المدرسة "و تحدد هذه المادة الغاية من هذا التعليم في كونه يهدف إلى "إدراك جوانب النقص في التربية العائلية و قميئة الأطفال للدخول إلى المدرسة الأساسية "[2].

يستغرق التعليم التحضيري مدة سنتين، ويقبل فيه الأطفال الدين تتراوح أعمارهم مابين 4 و 6 سنوات وذالك وفقا لشروط يحددها وزير التربية الوطنية.

---

[1] مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر،1962 1980-- ، الجزائر،1986 ، .ص155 .

[2] مادة رقم 8 من مرسوم تنظيم وتسيير المدرسة التحضيرية ،الجريدة الرسمية، العدد 33 ،الصادرة في 23 أبريل سنة 1976 .

– التعليم الأساسي :

و هو المرحلة التعليمية الإلزامية و المجانية ، التي تضمن الأخرى التربية القاعدية ، وتهيئ التلميذ للدخول في مرحلة التعليم الثانوي ،أو التوجه إلى الحياة العامة للمشاركة في العمل و الإنتاج.

نشأت مرحلة التعليم الأساسي في عام 1976 بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في الجريدة الرسمية ، وهي مرحلة مكونة من إدماج مرحلة التعليم المتوسط بعد اختصارها من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات. في المرحلة الابتدائية التي تستغرق ست سنوات، وبذلك فإن مرحلة التعليم الأساسي تستغرق تسع سنوات . تتمثل مهمة التعليم الأساسي في إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ .تدرس البرنامج باللغة العربية ويحتوي على الأسس الرياضية، العلمية، التاريخية، السياسية، الأخلاقية والدينية وعلى التربية البدنية وتعلم اللغات الأجنبية[1].

تحتوي المدرسة الأساسية على ثلاث أطوار وهذا وفقا للمادة 27 من الأحكام العامة وهذه الأطوار تتمثل في[2]:

الطور الأول الذي يمتد من السنة الأولى إلى السنة الثالثة،

الطور الثاني الذي يمتد من السنة السابعة إلى السنة التاسعة،

الطور الثالث الذي يمتد من السنة السابعة إلى السنة التاسعة، تنتهي الدراسة في التعليم الأساسي باجتياز امتحان شهادة التعليم الأساسي (BEF) الذي يسمح للتلاميذ بالانتقال إلى الطور الثانوي.

---

[1] تنظيم التربية و التكوين في الجزائر، النشرة الرسمية للتربية الوطنية ،الأمر رقم 35 –76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 ،ط 3 ، المديرية الفرعية للتوثيق،

[2] بوفلجة غياث ،التربية والتكوين في الجزائر، ط1 ، دار الغرب، وهران، ،ص36.

و بعد ذلك شرعت وزارة التربية الوطنية في الدخول المدرسي2003/ 2004 إصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في أفريل2002 ، وهذا على مستوى التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط، كما تميزت هذه السنة الدراسية بإقامة تنظيم جديد للمنظومة التربوية المتمثل في:[1]

تقليص مدة تعليم الابتدائي من 6 إلى 5 سنوات· .

تمديد مدة التعليم المتوسط من 3 إلى 4 سنوات· .

- **الطور الثانوي:**

يستقبل تلاميذ السنة التاسعة أساسي ويهدف إلى دعم المعارف المكتسبة، في التعليم الأساسي، و التخصص في مختلف الميادين حسب قدرات التلاميذ وتساعدهم إما في التوجيه إلى الحياة العملية، أو لمواصلة الدراسات العليا ويشمل التعليم الثانوي ثلاثة أنواع من التعليم هي[2]:

التعليم الثانوي العام :مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ويحتوي على ثلاث شعب رياضيات ، علوم تجريبية و فلسفة، يجتاز التلاميذ في النهاية امتحان شهادة البكالوريا لكل شعبة من الشعب المذكورة ليلتحقوا بالجامعة.

- التعليم الثانوي المتخصص (الصناعي و التجاري):مدة الدراسة فيه خمس سنوات ويجتاز التلاميذ خلالها شهادة البكالوريا تقني.

[1] ALGERIE RAPPORT NATIONAL SUR LE DEVELOPPEMENT DE L'EDUCATION.47E SESSION DE LA CONFERENCE INTERNATIONALE DE L'EDUCATION - GENEVE, 8 – 11 SEPTEMBRE 2004. P 19.

[2] بوفلجة غياث ،التربية والتكوين في الجزائر ،مرجع سابق ، ص56.

- التعليم الثانوي التقني والمهني :مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ويجتاز التلاميذ خلاله شهادة البكالوريا تقني رياضي وتقني محاسبي.

الشهادة المتحصل عليها في التعليم الثانوي، تخول صاحبها الالتحاق بالجامعة، وبمختلف معاهد التعليم العالي أما الذين لم يسعفهم الحظ في هذه الشهادة، فيمكنهم المشاركة في مسابقة الدخول إلى بعض المعاهد و المدارس العليا.

كما تم إعادة هيكلة التعليم الثانوي العام و التكنولوجي(التعليم ما بعد الإلزامي) انطلاقا من الدخول المدرسي 2006/2005، أخذت بعين الاعتبار أهم التوجهات العالمية في مجال التعليم .وتعد هذه المرحلة بمثابة الرابط المفصلي بين التعليم الإجباري من جهة التعليم العالي من جهة ثانية، والتكوين و التعليم المهنيين وعالم الشغل من جهة ثالثة، فضلا عن كونه الضابط لمسيرة المنظومة التربوية.

ويتمثل التنظيم المقترح فيما يلي:

تنظم السنة الأولى من التعليم الثانوي العام و التكنولوجي في جذعين مشتركين:

الجذع المشترك آداب، ويتفرع في السنة الثانية إلى:

- شعبة اللغات الأجنبية
- شعبة الآداب و الفلسفة

الجذع المشترك علوم و تكنولوجيا، ويتفرع في السنة الثانية إلى· :

شعبة الرياضيات،شعبة التسيير و الإقتصاد ،شعبة العلوم التجريبية،شعبة تقني رياضي، التي تتكون من الهندسة الميكانكية، الهندسة الكهربائية، الهندسة المدنية، هندسة الطرائق.

2- قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي، التكوين في التدرج و ما بعد التدرج ويساهم في التكوين المتواصل .تمنح الدولة شهادات التعليم العالي في مجال التكوين العالي .يتألف التدرج من التكوين قصير المدى و التكوين طويل المدى، تدوم الدراسة فيه مدة تتراوح بين أربع وسبع سنوات حسب الأنماط التكوينية.

طاقة التعليم العالي في مرحلة التدرج تمنح تشكيلة متنوعة من 82 شعبة في المرحلة طويلة المدى، و 44 شعبة في المرحلة قصيرة المدى، بالإضافة إلى شبكة لتكوين المكونين لصالح التربية الوطنية تظم 03 مدارس عليا للأساتذة ومدرسة عليا لأساتذة التعليم التقني .

يشمل التكوين العالي لما بعد التدرج، التكوين في الدكتوراه و التكوين لما بعد التدرج المتخصص و التأهيل الجامعي[1].

التكوين لما بعد التدرج المتخصص تدوم الدراسة فيه سنة واحدة ويشمل على التخصص في تكوين أولي يستجيب هذا التكوين لطلبات القطاعات المستخدمة ويسمح الالتحاق به للمترشحين الحائزين على الشهادة في التدرج طويل المدى مع إثبات خبرة مهنية تقدر بثلاث سنوات على الأقل.

كما سطرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي هدفا استراتيجيا للمرحلة 2004/2003 يتمثل بإعداد نظام جديد للتعليم العالي :ليسانس، ماستر، دكتوراه (LMD).[2]

[1] المديرية الفرعية للاحصائيات و التخطيط، وزارة التعليم العالي.

[2] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إصلاح التعليم العالي ،أكتوبر 2005.

يمثل نظام ل.م.د هيكلا تعليميا عاليا مستوحى مما هو ساري العمل به في الدول الأنجلو - ساكسونية، وتشمل كل الدول الصناعية، ويأخذ هذا النظام مكانته في بلدنا تدريجيا ابتداء من السنة الجامعية 2005/2004.

تسمح الهيكلة الجديدة للتعليم العالي للجامعة الجزائرية باندماج أحسن في محيطها الاجتماعي و الإقتصادي كم ستحسن من مردودها الداخلي و الخارجي.

هيكلة النظام الجديد :ترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار تتوج ثلاث شهادات:

- طور أول مدته 3 سنوات بعد البكالوريا يتوج الطالب بشهادة الليسانس التي تسمح له إما بالاندماج المهني أو الانتقال إلى الطور الثاني ماستر.
- طور ثان مدته 5 سنوات بعد البكالوريا يتوج الطالب بشهادة الماستر يسمح هذا الطور بمتابعة التكوين الأساسي و الحصول على تخصص، يمكن الطالب من إما متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني.
- طور ثالث مدته 8 سنوات بعد البكالوريا يتوج الطالب بشهادة الدكتوراه.

3- قطاع التكوين المهني

يتكون نظام التكوين المهني في الجزائر من أربعة شبكات ، تتضمن كل شبكة مؤسسات تكوين مستقلة :

شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني ،شبكة المدارس الخاصة ، شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى ،شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الإقتصادية.

غداة الاستقلال لم بكن موجود سوى 17 مركزا لتكوين المهني ، لم يكن بوسعها التكفل بمهمة التكوين المهني المنتظرة حيث اقتصر التكوين فيها على بعض التخصصات المتعلقة بالأشغال العمومية و البناء ، علاوة على ضعف مؤطيرها و افتقارهم إلى الكفاءات المهنية اللازمة .

و تماشيا مع سلسة التنمية الوطنية المتسمة بالتصنيع تبلورت سلسة التكوين المهني تطبعها إهتمامات اجتماعية و اقتصادية تتمثل في تكوين يد عاملة مؤهلة ، سريعة الاندماج في الجهاز الإقتصادي .

ابتداء من سنة 1980، أبدت السلطات رأيها في وضع نظام تكوين حقيقي ، بإشراك كل القطاعات و الشركات ، فشهد القطاع دينامكية نشطة تميزت على الخصوص بـــ:

- إنشاء إدارة مركزية مستقلة خاصة بقطاع التكوين المهني .
- تطوير القدرات التكوينية (بناء و تجهيز 300 مركز للتكوين المهني و التمهين)
- مضاعفة المؤسسات التكوين المهني بمختلف أنواعها و تنوع تخصصاتها .

- تطوير طرق التكوين بإشراك القطاعات الإقتصادية و هذا لكثرة الاحتياجات و نقص قدرات مؤسسات التكوين .

و شهد قطاع التكوين المهني في التسعينيات تمديد المستوين الرابع و الخامس للتكفل بالتلاميذ المتسربين بع امتحان الباكالوريا . و تم تشجيع استثمار القطاع الخاص في التكوين المهني في أطار المرسوم الخاص بالمؤسسات المعتمدة للتكوين الخاص عام 1991 تحت مراقبة الدولة .كما تم إنشاء صندوق وطني مكلف بترقية و تطوير التكوين المتواصل و التمهين و تمويل الأنشطة اللازمة لقطاع التكوين المتواصل و التمهين .

يتم التكوين من المستوى 1 إلى المستوى 5 في شكل تكوين أولي أو متواصل من خلال الأنماط التالية :

التكوين الإقامي ، التكوين عن طريق التمهين ، التكوين عن بعد.

تتوزع التكوينات على 22 فرع مهني يضم 369 تخصص منها :

– التبريد و التكييف الصناعي،الصيانة الصناعية،صيانة أجهزة الكمبيوتر، الفنون و الصناعات المطبعية،صيانة الآليات المتحركة،الصناعات الميكانيكية ... الخ.

وما يلاحظ على تأثير هذا القطاع هو وغياب إستراتيجية في مجال تكوين المكونين و تجديد المعلومات و وتحسين المهارات و القدرات التقنية [1]. و هو ما يجعل وقدرة القطاع نسبية في

[1] conférence internationale présentation de l.expérience Algérienne, le Caire . Egypte 10-12 Septembre 2006

التكفل بمجمل الطلبات التي يقتضيها عالم الشغل، و يحد ومن قدرته على التكيف مع التحولات الإقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية والسريعة.

الفرع الثاني: نظام التعليم في مصر

تتمتع مصر بأكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،و يتألف نظام التعليم العام في مصر من ثلاثة مستويات:[1]

مرحلة التعليم الأساسي ،المرحلة الثانوية ثم مرحلة التعليم العالي.

والتعليم إلزامي لمدة 9 سنوات دراسية بين سن 6 إلى 14 سنة، إضافة إلى ذلك فإن التعليم مجاني في كافة المراحل في المدارس التي تقوم على إدارتها الحكومة. وتجري الآن اختبارات في كافة المستويات للانتقال إلى الصف الدراسي التالي فيما عدا الصف الثالث الابتدائي والسادس الابتدائي والثالث الإعدادي حيث يتم تطبيق امتحانات موحدة على مستوى المنطقة أو على مستوى المحافظة.

وتضطلع وزارة التربية والتعليم بمسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بنظام التعليم وذلك بمعاونة 3 مراكز هي: المركز القومي لتطوير المناهج، والمركز القومي للبحوث التربوية، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي.

1-التعليم الأساسي:

يتألف التعليم الأساسي من رياض الأطفال، والمرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية. وفي مصر تقوم وزارة التربية والتعليم بتنسيق مرحلة رياض الأطفال. وفي عام 1999 – 2000، بلغ

[1] أحمد إبرهيم أحمد ، في التربية المقارنة ، ط 2 ، مكتبة المعارف الإسكندرية،1998 ،ص64

إجمالي معدل الالتحاق في رياض الأطفال 16 %، وزاد إلى 24 % في عام 2009. وبغض النظر عن كون مدارس رياض الأطفال خاصة أو تديرها الدولة، فجميعها يخضع لوزارة التربية والتعليم. ومن مهام الوزارة إختيار وتوزيع الكتب الدراسية. ووفقاً لتعليمات ولوائح الوزارة، فإن أقصى كثافة للحضانة يجب ألا يتجاوز 45 تلميذا. وتحصل وزارة التربية والتعليم أيضاً على مساندة من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي لتدعيم نظام التعليم للطفولة المبكرة وذلك بزيادة فرص الالتحاق بالمدارس، وتحسين الجودة النوعية للتعليم.

أما الجزء الثاني من التعليم الأساسي فيتمثل في المرحلة الإعدادية أو ما قبل الثانوية وهي تمتد إلى 3 سنوات. وباستكمال هذه المرحلة، يحصل الطالب على شهادة إتمام التعليم الأساسي.

2-التعليم الثانوي:

هناك ثلاثة مسارات للتعليم الثانوي وهو أيضاً تعليم إلزامي، هي: العام، والمهني ، والتعليم المهني المزدوج . وتمتد مدة الدارسة في الثانوي العام إلى 3 سنوات، بينما تصل إلى 3-5 سنوات في مدارس التعليم المهني الثانوية، وفي التعليم المهني المزدوج تمتد إلى 3 سنوات. وكي يلتحق التلميذ بالمرحلة الثانوية، يتعين عليه أن يجتاز الامتحانات التي تُعقد على مستوى المحافظة في نهاية المرحلة الإعدادية. وحسب التقديرات، بلغ عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمرحلة الثانوية بعد إتمام المرحلة الإعدادية 77,3 % في عام 2004[1]. وفي هذه المرحلة يتم تقييم التلميذ في السنة الأولى بنظام التقييم المبدئي والنهائي، وبالنسبة للسنة الثانية والثالثة، يؤخذ متوسط الامتحانات

[1] أحمد إبرهيم أحمد، مرجع سابق ، ص 67.

التي تمت على مستوى الجمهورية للحصول على شهادة إتمام التعليم الثانوي الثانوية العامة وهي أحد شروط الالتحاق بالجامعة.

3-نظام التعليم الأزهري:

هناك نظام تعليم آخر متوازي مع نظام التعليم العام هو نظام التعليم الأزهري. ويتمثل نظام التعليم الأزهري في 6 سنوات في المرحلة الابتدائية، و3 سنوات في المرحلة الإعدادية، وأخيراً، 3 سنوات في المرحلة الثانوية. وقد خفضت وزارة التربية والتعليم عدد السنوات في المدارس الثانوية الأزهرية من 4 سنوات إلى 3 سنوات في عام 1998 حتى يتوازى النظام الأزهري مع نظام التعليم الثانوي العام.. وجامعة الأزهر في حد ذاتها جهة مستقلة عن وزارة التربية والتعليم ولكنها تخضع في نهاية المطاف لإشراف رئيس الوزراء المصري. وتسمى المدارس الأزهرية معاهد، وتتضمن مراحل ابتدائية وإعدادية وثانوية. وتدرس كافة المدارس في هذه المراحل المواد الدينية

4-نظام التعليم العالي:

تتمتع مصر بنظام تعليم عالي شديد الانتشار. وتقوم وزارة التعليم العالي بالإشراف على التعليم العالي. وهناك عدد من الجامعات تستوعب طلاباً في مجالات متنوعة. وفي نظام التعليم الحالي هناك 17 جامعة عامة، و 51 معهداً غير جامعي، و16 جامعة خاصة، و89 معهداً عالياً .ومن بين 51 معهداً غير جامعي، 47 منها معاهد فنية متوسطة تمتد فيها الدراسة لمدة سنتين، و 4

معاهد فنية عليا تمتد فيها الدراسة إلى 4 – 5 سنوات .و قدرت نسبة زيادة الملتحقين بالتعليم العالي إلى ما يقرب من 6 % (60 ألف طالب) في عام 2009[1] .

ويتحكم في نظام التعليم العالي في مصر نظام مركزي لا تملك مؤسساته سيطرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالمناهج، وتطوير البرامج، وتطوير العاملين وأعضاء هيئة التدريس. وحتى يتسنى تحسين هذا النظام المتقادم بالفعل وكذلك هذه المناهج وأساليب التدريس الصارمة والبالية، قامت الحكومة بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد كجهة مستقلة. وتسعى هذه الهيئة إلى إدخال أفضل الممارسات الدولية، وتشجيع الجودة، وإتاحة مزيد من الاستقلالية للجامعات والمعاهد الفنية. وتم إنشاء جهتين حكوميتين لتشجيع البحوث، والتطوير، والابتكار من خلال زيادة التمويل والمساعدة الفنية. وفي عام 2007، بلغ المعدل الإجمالي للبحوث والتطوير والابتكار 0,24 % من إجمالي الناتج المحلي، ولكن من المتوقع أن يزيد تمويل البحوث والتطوير والابتكار ليصل إلى 0,5 %من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012، وهو ما يُعتبر نسبة عالية بمقاييس البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

الفرع الثالث: نظام التعليم في المغرب

يتميّز السلّم التعليمي بالمغرب بما يلي[2]:

–دمج التعليم الأوّلي (التعليم ما قبل المدرسة) والتعليم الابتدائي في مرحلة واحدة تحت مسمى "الابتدائي" الذي يمتدّ إلى ثمان سنوات ويتكوّن من سلكين (مرحلتين أو درجتين) : السلك

[1] إبراهيم، سعد الدين. مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربي، عمان ،ص 95 .

[2] سعيد الراشدي ،النظام التربوي المغربي دراسة تحليلية، الرباط،،2005، ص 86.

الأساسي الذي يشمل التعليم الأولي والسلك الأول من الابتدائي، والسلك المتوسّط الذي يتكوّن من السلك الثاني للابتدائي.

-دمج التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي في مرحلة واحدة تدعى"الثانوي" وتمتدّ إلى ستّ سنوات، ويتألّف من سلك الثانوي الإعدادي وسلك الثانوي التأهيلي.

يلتحق بالتعليم الأولي, الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين أربع سنوات كاملة وستّ سنوات. ويهدف خلال عامين، إلى تيسير النموّ البدني والعقلي والوجداني للطفل وتحقيق استقلاليته وتنشئته الاجتماعية.

يلتحق بالمدرسة الابتدائية الأطفال القادمون من التعليم الأولي ومن الكتاتيب القرآنية، والأطفال الذين لم يستفيدوا من التعليم الأولي والذين بلغوا ستّ سنوات كاملة. يستغرق التعلم بالمدرسة الابتدائية ستّ سنوات موزّعة على سلكين.

1-التعليم الإعدادي:

يلتحق بالمدرسة الإعدادية التي تستغرق الدراسة فيها ثلاث سنوات، الوافدون من المدرسة الابتدائية والحائزون على شهادة الدراسات الابتدائية.

يتوّج التعليم الإعدادي بإسناد دبلوم التعليم الإعدادي، وينص فيه على مجال التدريب وعلى التخصّص التقني والمهني الذي حصله المتعلّم.

ويمكن للمحرزين على دبلوم التعليم الإعدادي متابعة دراستهم في التعليم الثانوي حسب التوجيه الذي اختاروه وحسب مؤهلاتهم.

2-التعليم الثانوي:

يتّسم التعليم الثانوي (الثانوي العام والتقني والمهني) بالإضافة إلى دعم مكتسبات المدرسة الإعدادية، بتنويع مجالات التعلّم بشكل يسمح بفتح سبل جديدة للنجاح والاندماج في الحياة المهنية والاجتماعية أو متابعة الدراسات العليا. ويوفّر التعليم الثانوي[1]:

- تكويناً مهنياً قصير المدى في سلك التأهيل المهني.
- وتكويناً عاماً وتكوينا في مجالات التقنية والمهنة تنظّم حسب سلكين :

* سلك الجذع المشترك ومدّته سنة واحدة ؛

*سلك البكالوريا ومدته سنتان، ويتمحور حول مسلكين أساسيين : المسلك العام والمسلك التكنولوجي والمهني؛

3-التعليم العالي :

يتوافر التعليم العالي في المغرب في أغلب الأحوال في الجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة ومدارس ومراكز تدريب المعلمين، وتخضع كافة هذه المؤسسات لإشراف وزارة والتعليم. وعلاوة على النظام المعتاد للتعليم العالي، توجد العديد من المعاهد لمؤسسات التدريب التنفيذي التي توفر تدريباً متخصصاً للأفراد ذوي المستويات المرتفعة في العلوم أو التكنولوجيا، والقانون

[1] سعيد الراشدي، مرجع سابق ، ص 89.

أو الإقتصاد أو الإدارة أو العلوم الاجتماعية، وتدريب المعلمين تحت إشراف الإدارات الوزارية، كما توجد علاوة على ذلك العديد من مدارس الهندسة. ونجد أن كافة الجامعات هي جامعات حكومية، باستثناء جامعة واحدة خاصة فتحت أبوابها عام 1994.

يتشكل التنظيم البيداغوجي للتعليم العالي من ثلاثة أسلاك للدراسة :

سلك الإجازة و تمتد الدراسة إلى ثلاث سنوات بعد الباكالوريا.

– سلك الماستر و تمتد الدراسة سنتين بعد للإجازة .

– سلك الدكتوراه من ثلاث سنوات على الأقل بعد الماستر .

يلتحق بالتعليم العالي الطلبة المتحصلين على شهادة الباكالوريا

4–التكوين المهني :

يغطي التكوين المهني كافة أنحاء البلاد و يوفر مجموعة من الشعب و يتشكل من ثلاث مستويات من التكوين :

مستوى التقني المتخصص و تتراوح مدة الدراسة بين سنتين و ثلاث سنوات ، مفتوح في وجه الحاصلين على شهادة الباكالوريا .

مستوى التقني و تستغرق الدراسة سنتين، وهو مفتوح في وجه تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي .

مستوى التأهيل و يمتد على سنتين ومن التكوين ن مفتوح في وجه التلاميذ الذين تابعوا دراستهم في السنة الرابعة من التعليم الأساسي .

الفرع الرابع :نظام التعليم في الأردن

يتكون هيكل النظام التعليمي في الأردن من تعليم ما قبل المدرسة ومدته عامان، وعشر سنوات من التعليم الأساسي الإلزامي، وعامين من التعليم الثانوي الأكاديمي أو المهني، بعدهما يتقدم الطلبة للحصول على شهادة عامة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية.

1-التعليم الأساسي:

التعليم الأساسي هو مرحلة إلزامية من التعليم مدتها عشر سنوات.

وأصبح إلزاميا للجميع حتى سن الخامسة عشرة. وفي عام 2008/2007، بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي 95,7 %، وهو ما يزيد عن المتوسط الإقليمي البالغ 93 %[1]. ويتمتع الأردن بمستوى مرتفع من تكافؤ الفرص بين الجنسين في الحصول على الخدمات الأساسية.

والمدارس في الأردن إما عامة أو خاصة. ويخدم قطاع التعليم الخاص أكثر من 31,14 % ،مع أنه يتحمل عبئا كبيرا عن كاهل حكومة المملكة، الأمر الذي يجعل الرسوم الدراسية مرتفعة نسبيا.

2-التعليم الثانوي:

يتعين على طلبة هذه المرحلة تحصيل سبع مواد هي اللغتان العربية والإنجليزية، والرياضيات، والدراسات الاجتماعية، ودراسات الكمبيوتر، وعلوم الأرض، والكيمياء والأحياء، والفيزياء

[1] سارة، ثائر ، التربية العربية منذ ، إنجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها. منتدى الفكر العربي، عمان ، ص52 .

وتتكون مرحلة التعليم الثانوي من عامين دراسيين لطلبة تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاما إستكملوا المرحلة الأساسية (عشر سنوات) وتضم مسارين رئيسيين[1]:

* التعليم الثانوي وقد يكون أكاديميا أو مهنيا. وفي نهاية فترة العامين، يتقدم الطلبة لامتحان الثانوية العامة (التوجيهية) في الفرع المناسب ومن يجتاز الامتحان يحصل على شهادة التوجيهية (الثانوية العامة). ويؤهل المسار الأكاديمي الطلبة للالتحاق بالجامعات، بينما يؤهلهم المسار المهني أو الفني لكليات المجتمع المتوسطة أو للالتحاق بالجامعات أو سوق العمل.

* التعليم الثانوي المهني الذي يقدم التدريب المهني المكثف والتلمذة الصناعية .

3- التعليم العالي:

يتاح الالتحاق بالتعليم العالي للحاصلين على شهادة الثانوية العامة الذين يمكنهم عندئذ الإختيار بين كليات المجتمع المتوسطة الخاصة أو العامة أو الجامعات سواء عامة أو خاصة).

و يميز ثلاث مراحل في التعليم العالي :

أ-المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التخرج. يتبع فيها معظم جامعات الأردن أنظمة التعليم الإنجليزية الأمريكية، ويرتبط بالكثير من الجامعات الأمريكية والإنجليزية. وعادة ما تستغرق دراسة درجة الليسانس أربع سنوات. بينما تستغرق دراسة طب الأسنان والصيدلة والهندسة خمس سنوات. أما الطب فتستمر الدراسة فيه ست سنوات تعقبها فترة تدريب لمدة عام.

[1] أحمد يوسف، تطور نظام التعليم في الأردن مؤثرات وعوامل، وزارة الثقافة والشباب، عمان،1992.ص 73.

ب–المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد التخرج. تمنح درجة الماجستير بعد دراسة إضافية لمدة عام أو اثنين بعد الحصول على الليسانس. ويمكن الحصول عليها إما عن طريق حضور دورة دراسية وتقديم أطروحة (24 ساعة من الفصول الدراسية وتسع ساعات من قاعات البحث)، أو حضور دورة دراسية (33 ساعة)[1] و امتحان شامل. وهناك شهادات أخرى تعادل درجة الماجستير في بعض الجامعات الأردنية مثل شهادة الماجستير في الجامعة الألمانية الأردنية، وشهادة الدراسات المتعمقة في جامعات تتبع النظام الفرنسي، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال للطلبة من أصحاب الخبرة العملية.

ج–المرحلة الثالثة: الدكتوراه. تمنح درجة الدكتوراه بعد دراسة إضافية تستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات وتقديم رسالة (أطروحة) أصلية غير مسبوقة.

المبحث الثالث : التعليم و التنمية الإقتصادية و الاجتماعية

تؤكد أفكار الإقتصاديين التي تعرضنا في فقرات سابقة يحتل التعليم أهمية كبيرة في خدمة المجتمع و الإقتصاد و تطورهما و ذلك من خلال إسهام التعليم في كافة الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها . و وتعتبر عامل من العوامل الذي يساهم في إنتاجية الفرد .

[1] الجملان معين، ، التعليم عن بعد ودوره في دعم مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي: توجهات مستقبلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد 15، ص10.

إعتبرت هذه الأفكار أن التعليم إستثمار في البشر ، إذ صنفت الطاقات العقلية و المواهب التي يمتلكها الإنسان كمخزون من رأس المال ،يمكن إستثمار ،و الحصول على مردود قد يفوق مردود الأموال التي تستثمر في الميادين الإقتصادية الأخرى . و لم يحظ التعليم في السابق بالأهمية التي يستحقها في تحقيق التنمية ، حيث إعتبر مجرد خدمة استهلاكية ،تغيرت بعد ذلك هذه النظرة للتعليم و تم اعتباره إستثمارا في الإنسان.

و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى علاقة التعليم بالتنمية الإقتصادية , الاجتماعية .

المطلب الأول: التعليم و التنمية الإقتصادية

بدأت مفاهيم التنمية تطرح نفسها غداة الحرب العلمية الثانية ، حيث إستوجب على البلدان النامية بعد الحصول على إستقلالها السياسي أن تبذل جهودا لتخليص إقتصادياتها من التبعية و تحقيق معدلات نمو عالية ، و إختلفت المدارس الإقتصادية حول مفهوم التنمية ، إلا أن المفاهيم الحديثة تجمع على أن التنمية هي عملية تغيير شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة و متطورة ، و أن الإنسان هو الهدف الأساسي فيها ، فتحسين موعية الحياة هو مقياس الحقيقي للنجاح في عملية التنمية .

و تعرف التنمية على أنها تلك العملية المتعددة الأبعاد ، التي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية و السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني و محاربة

الفقر المطلق في مجتمع ما و هي الإنتقال من حالة تخلف و حرمان و من نظام إجتماعي ساكن و مقيد إلى نظام يحمل في طياته عوامل ديناميكية و تتوافر فيه للفرد و الجماعة حياة أفضل.

و لابد الإشارة إلى الفرق بين النمو و التنمية ،حيث يعني النمو الإقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد المدخلات التي تؤدي إلي مزيد الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الغاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه.

و لتحقيق التنمية لابد من توفير عدة عوامل من موارد بشرية و رأس المال و تكنولوجيا و تغيير البنى الإقتصادية ، مع التأكيد على أن العمل البشري من العوامل الرئيسية في إحداث النمو و من ثم التنمية.

لهذا يرى **"هاربسن"** أن ثروة الأمم تتوقف على تنمية مواردها البشرية أكثر من المادية و يقول : " ان بلد يعجز عن تنمية كفاءات شعبه و معارفه و عن حسن إستغلالها في الإقتصاد الوطني هو بلد عاجز عن تنمية أي شيئ ".[1]

[1] سهيل الحمدان –اقتصاديات التعليم ،الدار السورية الجديدة دمشق 2002،ص 26

و يعتبر التعليم من العوامل التي تنمي المعارف و زيادة وعي الفرد و إكتسابه المهارات اللازمة للقيام بالأعمال الموكلة اليه.

و في هذا السياق يقول فورستي "FORESTIE " : "أن الأفكار و المعتقدات القديمة التي تعد رؤوس الأموال المنفقة على التعليم هي نفقات مستهلكة من المجتمع و لا مردود لها قد تم تجاوزها ، فالبلد التخلف إقتصاديا هو بلد متخلف تربويا ، و مردود الأموال التي تستثمر في مجال التعليم تظهر إن المردود يفوق في مقداره المردود الذي تعطيه رؤوس الأموال التي توظف في المجالات الأخرى ، زراعية ، صناعية أو تجارية ، إذ إن رؤوس الأموال التي توظف في التعليم تعوض خلال تسع أو عشر سنوات بيتنا تعوض في المشاريع الإقتصادية الأخرى خلال اثني عشر سنة و قد تمتد إلى ثمانية عشر سنة".[1]

و قد ظهرت بعض الدراسات التي قام بها "**دينسون**" DENISON (1929-1957)[2] حيث بحث عن مصادر النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين في دراسته أن التعليم هو الأكثر إسهاما في زيادة الناتج الوطني ، حيث أن رفع درجة تعليم الأفراد العاملين يحسن نوعية قوه العمل و بالتالي زيادة إنتاجية العمل ، و توصل إلى أن إنتاجية العمل يمثل 73 % من الدخل الوطني ،و إنتاجية رأس المال 22,5 % و إنتاجية الأرض 4,5 %، و بذلك يوضح أن التعليم الإضافي يساهم بزيادة الإنتاجية من خلال رفع نوعية العمل.

---

[1] سهيل الحمدان –اقتصاديات التعليم ،مرجع سابق ذكره ،ص 29.

[2] E.F.Denison ,Measuring the Contrubution of Education to Economic Growth ,Paris ,1961,P13.

وبين في الأخير أن الفرد العامل يتحصل على عائد اقتصادي من التعليم بقيمة أكبر من العائد الذي يتحصل عليه المجتمع ،و إن إرتفاع مستوى التعليم السنوي للعامل 2 % تقريبا ساهم في زيادة الدخل الحقيقي لكل فرد عامل بـــ42 % و بنسبة 23 % عن الإرتفاع في الدخل الوطني و في دراسة أخرى قام بها شولتز Théodore . W. Shultz كذلك حاول قياس التعليم بإعتباره رأس المال بشري ، وركز على الموارد التي يجري إستخدامها في التعليم ، و العوائد التي يفقدها التعليم خلال فترة تعليمه و للفترة 1900-1952 في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوصل إلى أن الموارد الكلية الموجهة للتعليم فيها قد إرتفع بمقدار ثلاث مرات و نصف ، وأن معدلات العائد من الإنفاق على التعليم ، أي تكوين رأس المال البشري تفوق معدلات الإستثمار في تكوين رأس المال المادي.[1]

و في دراسة أجراها الأكاديمي "**ستاتسلاف ستروملين**" S.STROUMILINE في الاتحاد السوفيتي سابقا[2] خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي ، بأن بعد أربع سنوات من التعليم في الإبتدائي ، فإن إنتاج العمل و راتبه يكون أعلى من راتب العامل الأمي بنسبة 79% .و تبين أن كلما إزدادت سنوات التعليم زادت إنتاجية العامل .

و تتابع الدراسة التي تبين أن العائد من التعليم، والذي يبين القيمة الإقتصادية للتعليم من زاوية إسهامه في زيادة الدخل الوطني، يمثل 32 مرة مبالغ الإنفاق على التعليم في المرحلة الإبتدائية .و

[1] Theodore W Shultz ,Education and Economic Development in Readings in the Economics of Education ,Unesco ,Paris ,1961,P 278 .

[2] ستاتسلاف ستروملين ، اقتصاديات التعليم في الاتحاد السوفيتي ،في المظاهر الإقتصادية و الاجتماعية للتخطيط التربوي ، ترجمة د.طه الياس ، مطبعة وزارة التربية ،ط1 ،بغداد ،1967،ص 70.

هو الأمر الذي يؤكد مدى القيمة الإقتصادية التعليم من زاوية الفرد و المجتمع و الإقتصاد ككل.

و في دراسة "**ليبكر**" G .Becker و التي إستهدفت التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، أن الإستثمار في التعليم يحقق عائد أكبر من العائد الذي يمكن الحصول عليه في أي مجال أخر[1].

وحسب تقرير حديث لدول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) يقدر العائد الإقتصادي من التعليم الرسمي مابين 5% إلى 15% زيادة كل سنة .[2]

من كل ما سبق يمكن القول أن التعليم يلعب دورا أساسيا في تحقيق النمو الإقتصادي ،وثم التنمية الإقتصادية ، و أن هذه النظرة للتعليم و دورها في التنمية ، دعت عددا من الإقتصاديين في الستينيات من الفرن الماضي إلى مطالبة الدول بأن توسع في الإنفاق على رأس المال البشري وكل ما يتعلق بالتعليم ،من أبحاث علمية و تأهيل و خدمات صحية إلى غير ذلك. و لقد أثبتت التجربة أن العامل الأساسي في التنمية الإقتصادية لا يعود إلى الإستثمار في العناصر المادية ، بل راجع إلى الإستثمار في ميدان التعليم أي الإستثمار في العنصر البشري.

المطلب الثاني : التعليم و التنمية الاجتماعية

رأينا مما سبق عن علاقة التعليم بالتنمية الإقتصادية ، و توسع دور التعليم ليشمل خدمة المجتمع وذلك من خلال إسهامه الجوانب الاجتماعية، و تحقيق التنمية الاجتماعية .

---

[1] Gary .S.Becker , Investment in Human Capital .Journal Political Economy ,1962,P7.
[2] Rapport de L'.O.C.D.E sur l.éducation (2001)

و يمكن تعريف التنمية الاجتماعية إلى أنها وسيلة ومنهجاً، يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة، وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية النامية (ريفية وحضرية). مع الإستفادة من إمكانيات تلك المجتمعات المادية وطاقاتها البشرية، بأسلوب يلائم حاجات المجتمع وتقاليده، وقيمه الحضارية والمدنية.إن التنمية الشاملة والفاعلة، هي تلك التي لا يمكن لها أن تتحقق إلا بنجاح التنمية الإقتصادية مع التنمية الإجتماعية جنبا إلى جنب[1].

وحيث يتسع مفهوم التنمية الإجتماعية لإدراج عدة مفاهيم في إطاره، وفي مقدمة تلك المفاهيم التنمية الإقتصادية،والعمالة، والرفاهة الإجتماعية، ومفاهيم الفقر والتنمية السياسة،والعمالة المنتجة... الخ.

ولقد تعرض بعض التربويون الأهمية الإجتماعية للتعليم و دوره في تحقيق الرفاهية الإجتماعية ،حيث بين العالم النفساني التربوي Jean Piaget 1896-1980 في كتابه المعروف بـــ Ou va l'éducation مدى تأثير التعليم على سلوك الفرد ومدى مساهمته في تكزينه ، إذ يقول أن التعليم يمثل و يكون أحد العاملين الأساسين الضروريين للتكوين الفكري و الأخلاقي ، بحيث تضطلع المدرسة بجزء ليس بهين من المسؤولية عندما يتعلق الأمر بنجاح أو فشل الفرد في نمو إمكاناته أو تكيفه مع الحياة الاجتماعية .

ومن هنا أكد أن التعليم هو حق لكل فرد ، و الكلام على هذا الحق ، قبل كل شيء إثبات الدور الضروري للعوامل الاجتماعية في تكوين الفرد .

[1] التنمية الاجتماعية –الموقع –وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية-تاريخ النشر 2005/12/3 الموقع(www. mosa.gov.sa/portal)

إن إثبات حق التعليم للكائن البشري هو إذن ، الإلتزام بمسؤولية أكثر أهمية من ضمان التحكم في القراءة و الكتابة و الحساب لكل فرد ، ويعني هذا بالضبط ضمان نمو الوظائف الذهنية و إكتساب المعارف و القيم الأخلاقية المناسبة لممارسة هذه الوظائف لكل فرد من اجل التكيف مع الحياة الاجتماعية [1].

و يؤكد الفيلسوف التربوي و النفساني J. Dervey (1859-1952) ، كون التعليم يتضمن تكوين العادات الفعالة على التفكير و الإختراع و الإقدام ن كما يؤكد أن التعليم و التكوين تنظيم جديد للخبرة في معناها وفي قدرتها على توجيه مجرى الخبرة اللاحقة.[2]

و حسب هذه الأفكار نستخلص أهمية التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية ،و التي حصرناها فيما يلي:

– تساهم التعليم في تكوين المواطنة الصالحة عند الفرد ومساهمته في تحمل المسؤوليات والقيام بواجباته في اتجاه مجتمعه وتعريفه بحقوقه.

– تقوم التعليم إزالة الفوارق الاجتماعية بين الأفراد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد وإتاحة فرص التعليم كاملة أمام جميع الأفراد.

– تعمل التعليم على إزالة المعوقات الثقافية عن طريق خلق إتجاهات عملية جديدة تساعد الأفراد على الانتقال من الحياة التقليدية إلى الحياة المعاصرة.

---

[1] Jean Piaget. Ou va l'éducation :ed UNESCO, Paris 1972 ,p54.

[2] المؤتمر الخامس لاتحاد الجامعات العربية ،دور التعليم الجامعي و العالي في التنمية الإقتصادية ،عمان 1990،ص232.

– يزود التعليم الأفراد بالمعارف والمهارات والإتجاهات اللازمة لحياتهم وهذا يزيد من كفاءتهم الإنتاجية .

– للتعليم اثر واضح في رفع المستوى الثقافي و توسيع الأفق و زيادة الخبرة لدى المتعلمين الأمر الذي يعمل على رفع مستوى المعيشة ، و الحد من البطالة ، وخفض من معدلات الجريمة و تنمية الحس الوطني و التقيد بالانضباط ضمن معايير المجتمع و قوانين الدولة .

وأن مسالة التعليم و دوره في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها مرتبطة بحجم الإنفاق إلى تخصصه الدول على التعليم .

خاتمة الفصل الثاني :

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى إقتصاديات التعليم ، التعليم يمنح الموطنين القدرة على التفكير و القيام بالخيارات التي تسهم في تحسين ظروف حياتهم ، فضلا عن كونها تشجع على إنشاء مجتمعات منتجة وصحية ، و عليه فان كل تيارات الفكر الإقتصادي تؤكد على الارتباط بين التعليم و النمو الإقتصادي .

وجدنا أن التعليم إستثمار يستفيد منه المجتمع و الفرد على حد السواء من خلال نظرية الإستثمار البشري ، حيث تبين من خلالها على أن الإنفاق على التعليم يمثل إستثمار في البشر و تكوين رأس المال البشري ، الذي يعود بالفائدة على الإقتصاد و المجتمع ككل .

كما تتأثر درجة الإهتمام بالتعليم و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال الأنفاق على التعليم.

وسنتطرق في الفصل التالي إلى ميزانية التعليم وأوجه إنفاقها على هذا القطاع الحيوي .

الفصل الثالث

ميزانية التعليم
وجوانب الإنفاق عليه

مقدمة الفصل الثالث :

يحتل الإنفاق التعليمي أهمية كبيرة من أجل توفير التعليم وتطويره كما ونوعا ، وحتى يحقق التعليم أهدافه في خدمة المجتمع ، وأفراده والإقتصاد ككل، نظرا .لأن متطلبات التعليم وتطويره تقتضي الإنفاق عليها ، حتى يتاح إستخدامها في العملية التعليمية، وحيث يمثل الإنفاق التعليمي الجانب المالي في هذه العملية ، والذي يمثل الإستخدام للموارد المالية التي يمكن أن تتاح للتعليم.

و لقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث ،تحدثنا في الأول إلى مفاهيم حول الإنفاق التعليم، وفي الثاني إلى أشكال الإنفاق و مؤشرات قياسه ، الثالث تعرضنا فيه إلى الإنفاق على التعليم عالميا و عربيا و في الأخير إلى مصادر تمويل التعليم و أسباب تزايد الإنفاق التعليمي و طرق ترشيده.

المبحث الأول: الإنفاق التعليم و أهمية دراسته.

تزايد الإهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال الفترة التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، وترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساسا إلى استمرار التوسع فيه وزيادة أعداد المقبولين به في شتى المستويات والمراحل ، غير أن ما تنفقه البلدان العربية من البلاد النامية ما زال قليلا بالقياس إلى الحاجتها التعليمية ، وتبدو الهوة واسعة و سحيقة بين البلدان العربية والبلاد المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على التعليم إذا قارنا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم.[1]

المطلب الأول: مفاهيم حول الإنفاق على التعليم

يعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها بإحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات ،ملاعب ،مكتبة ،أدوات ولوازم مدرسية وغيرها ، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين في الإدارة ، مما يعنى أن التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الإستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة .[2]

كما يعرف أيضا "لإنفاق على التعليم الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية . فإن دور الحكومات في الإنفاق على

[1] عبد الغنى النورى ، " اتجاهات جديدة فى اقتصاديات التعليم فى البلاد العربية " ، إستراتيجية إصلاح التربية العربية ، الدوحة ، قطر ، دار الثقافة ، 1988 ، ص 172 .

[2] محمد يوسف المسيلم ، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى ، 2002 ، ص 81 .

التعليم هو دور رئيسي في البلدان النامية ، أما في البلدان المتقدمة فإن دور الحكومات يقل نسبيا و يتعاظم دور القطاع الخاص إلا أن دور الحكومات في الإنفاق عل التعليم يظل مؤثرا في هذه البلدان وتختلف دور الحكومات في هذا الصدد من دولة إلى أخرى" .[1]

وتقاس أهمية الإنفاق على التعليم في بلد من البلدان بنسبتها إلى الموازنة العامة ليست سوى مقياس تقريبي لا يصلح في عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بحسب اختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لآخر ، وحتى في المكان الواحد من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى ، ولذلك نجد أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل الوطني .[2]

مما سبق يعرف الإنفاق التعليمي على" أنه كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم، وتطويره ، كما ونوعا، والذي ينبغي أن يرافقه توفر موارد حقيقية تمثل متطلبات العملية التطويرية مواد كانت موارد بشرية، أو موارد مادية آلات، أجهزة معدات، مستلزمات مادية وغيرها".

المطلب الثاني:أهمية دراسة نفقات التعليم

إن زيادة الإقبال على التعليم تتطلب زيادة الإنفاق عليه لما يتطلب ذلك من توفير أبنية مدرسية ومعلمين وأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، ونظرا لإرتفاع الأسعار أيضا فالدول وحكوماتها مكلفة بضرورة توفير الإنفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والإرتفاع بكفاءته الداخلية والخارجية.

[1] محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة ، الإسكندرية ، كلية التجارة . ص 65.

[2] عبد الغني النورى ، مرجع سابق ، ص 173 .

وغالبًا ما تقاس أهمية الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل الوطني العام ويقصد بالدخل الوطني الإجمالي قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع من السلع والخدمات خلال عام واحد ، حيث يستثنى من ذلك الأجانب المقيمون في داخل الدولة، ويضاف إليه أفراد المجتمع المقيمون في الخارج وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على إهتمام الدولة بالتعليم ، وفي المقابل ليس من الضروري أن تكون زيادة هذه النسبة مؤشرا لجودة التعليم في هذا البلد أو ذاك فقد لا تستغل هذه الأموال بالطرق الملائمة.

وترجع أهمية دراسة نفقات التعليم إلى أنها تمكن القائمين على أمر التربية والتعليم ،عن طريق دراسة الخدمات التعليمية، من تحقيق الأهداف الآتية:

1- إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة.

2- تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة نوع من أنواع الرقابة ، سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها[1].

3- تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة تقويم له، فيمكن التعرف على مواطن القوة والضعف في المشروع التعليمي والعمل على وضع البدائل المناسبة للأنفاق بحيث تتحقق الأهداف المرجوة منه ، كما أن ميزانية التعليم تعتبر أداة رقابة لأنها تحدد الأنشطة التي تمولها بشرط أن تكون مرنة.

[1] مرسي محمد منير ، عبد الغني النوري . تخطيط التعليم واقتصادياته ،القاهرة : دار النهضة العربية ،1977،ص177.

4- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد المتاحة التي تخصص لها،وذلك لمساعدة المسئولين عن التعليم في إستخدام أمثل للموارد والوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة لهدف إيجاد توازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيته .[1]

5- تساعد دراسة نفقات التعليم في التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية وتقدم لواضعي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة

6- كما أن دراسة التكلفة والتي تعتبر مؤشرًا هامًا لمقدار الكم الذي ينفق على التعليم تمكن المخطط التربوي من تحقيق عدة أهداف منها :[2]

- التعرف على الأموال المنفقة فعلا في قطاع التعليم.
- التعرف على الموارد الحقيقية الموظفة في قطاع التعليم.
- التعرف على البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم في تحقيق أهداف المجتمع أو على الأقل حصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة

أن نفقات التعليم تساعد الإدارة في رسم السياسات العامة وإتخاذ القرارات وذلك بإمدادها بالبيانات التحليلية بإتباع طريقة معينة في العمل وتؤدى إلى إمداد الأجهزة التخطيطية والرقابية بالبيانات الضرورية التي تستخدم في إعداد الخطة العامة .

تلعب دراسة النفقات التعليمية دورا هاما في عملية التربية والتعليم ، حيث يستطيع المخطط التربوي استغلالها في تحقيق أهدافها المسطرة.

[1] جوهر، علي صالح . كلفة التعليم للطالب بالمؤسسات التعليمية ، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة،1998 ، ص243.
[2] عبد الباقي، ثروت تكلفة الطالب في التعليم ، مجلة كلية التربية بالزقازيق،1998،ص16.

لقد أجريت دراسات كثيرة في العديد من دول العالم توضح تطور الإنفاق على التعليم عبر فترة زمنية ممتدة . ومن أشهر الدراسات في هذا المجال :

الفرع الأول : دراسة ايدنغ F.Edding في ألمانيا

يعتبر الباحث الألماني "**إيدنغ**" من أشهر الذين إهتموا بدراسة نفقات التعليم وتطورها. فبعد إنتهاء الحرب العامية الثانية عام 1945 ،وتزايد الإهتمام بإعادة أعمار ألمانيا، نشطت بعض الأبحاث الخاصة بقضايا التعليم وإقتصادياته . وكانت المشكلة الأساسية هي محاولة وضع نظام تربوي يقوم بسد الثغرات في بنية العمل والإستخدام، وأن يعد بالتالي القوى العاملة اللازمة للتطور الإقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ومن أولى الدراسات التي قام بها الباحث الألماني إيدنغ دراسة حاول فيها أن يحدد الاتجاهات الدولية لنفقات التعليم . وقد إنطلق إيدنغ في دراسته هذه من الحقيقة التالية : وهي أن التعليم يمثل المفتاح الذهبي لرفاهية المجتمع الروحية والمادية ، وأن الجهود التي تبذل من أجله ما تزال مقصرة عن المدى المطلوب . فنفقات التعليم إذا قيست إلى جملة الدخل تكاد تكون ثابتة لا تتطور تطورا يذكر، في حين أن من الواجب أن تزداد هذه النفقات إذا نحن أردنا أن نجاري تسارع التقدم الإقتصادي المنشود.[1] ولذا فقد حاول إيدنغ أن يقيس مقدار ما يخصص للتعليم من نفقات في عدد من البلدان ذات التراكيب الإقتصادية المختلفة . وقد تبين له أن نفقات التعليم هذه تختلف إختلافا كبيرا بين بلد وآخر، وأن البلاد التي يكون إنفاقها على تعليم الفرد

[1] عبد الله عبد الدايم ، التخطيط التربوي ، دار العلم للملايين، ط. 9، 1999 م، ص 339.

الواحد كبيرا ليست بالضرورة هي البلاد التي تخصص للتعليم الجانب الأكبر من الدخل الوطني . ومن الصعب معرفة الأسباب في ذلك، مع أن هناك ترابطا عاليا بين مستوى الدخل الوطني وبين مقدار الإنفاق على التعليم.

كما تبين المقارنات التي أجراها إيدنغ بين عدد من بلدان العالم على مدى سنوات طويلة أن نصيب نفقات التعليم من مجموع نفقات الدول تتناقص تناقصا واضحا خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين بالمقارنة مع نفقات عام 1910 . كما تبين أيضا .أن النفقات تزايدت منذ عام 1950 وأصبحت تشغل مكانا كبيرا في النفقات العامة ويلاحظ عموما أن نصيب النفقات العامة للتعليم من الدخل الوطني ، قد إزداد منذ بداية القرن العشرين . وتقتصر دراسة إيدنغ على النفقات الحكومية العامة التي تشمل مساعدات الدولة للمدارس الخاصة في كثير من البلدان دون نفقات التعليم كلها.

وبالإضافة إلى هذه البيانات التي قدمها إيدنغ في دراسته ، هناك بيانات أخرى قدمها المكتب الدولي للتربية في جنيف وبيانات أخرى قامت بجمعها اليونسكو تحاول فيها دراسة العلاقة بين التعليم والتقدم الإقتصادي. ويوضح الجدول التالي نسبة ما ينفق على التعليم من الدخل الوطني بعض الدول للأعوام 1955، 1980[1].

[1] F.Edding & D.Berstecher , expenditure, UNESCO ,Paris ,P.23. .

الجدول رقم (3-1) :

الإنفاق على التعليم على الفرد بالقياس الدخل الوطني بالدولار خلال سنة 1955- 1980

البلد	دخل الفرد عام 1954	ما ينفق على تعليم الفرد 1922	نسبة نفقات التعليم من الدخل الوطني			
			1954	1980	1990	1995
الولايات المتحدة الأمريكية	1866	68,8	3,7	2,9	5,2	5,4
كندا	1285	44,3	3,5	7,7	6,8	7
السويد	1016	36,2	3,6	9,1	7,7	8,1
المملكة المتحدة البريطانية	797	38,8	3,9	5,7	4,9	5,4
ألمانيا	591	31,3	3,7	4,7	4	4,8
هولندا	532	9	2,8	7,9	6	5
ايطاليا	322	9	2,8	5	3,2	4,7
البرازيل	282	6,5	2,3	3,7	4,6	5,2
الهند	58	1,5	1,9	2,9	3,9	3,4

Source : .Edding & D.Berstecher , expenditure, UNESCO ,Paris ,P.23

الفرع الثاني: دراسة جون فيزي J. Vaizey في المملكة المتحدة

على الرغم من أن هذه الدراسة تتعلق بالمملكة المتحدة ، إلا أنها تحلل بدقة العوامل المؤدية إلى الزيادة والنقصان في نفقات التعليم ، وبذلك تزودنا بنظرة واضحة إلى جملة الأسباب التي تتدخل في زيادة نفقات التعليم أو في تناقصها.

وقد بين" **فيزي**" أن نفقات التعليم الجارية التي تنفقها الدولة قد إزدادت في المملكة المتحدة من 60 مليون جنيه إسترليني عام 1920 إلى 104 مليون جنيه إسترليني عام 1955 ، وإلى 641

مليون جنيه إسترليني عام 1958 . وبالنسبة المئوية إلى مجموع الدخل الوطني ، تتجاوز هذه النسبة 1% عام بين 1900و 1920، وتقل عن 3% عام 1938 ، وبلغت 2,5% عام 1955 ، كما بلغت4.5% عام 1960 .. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة التعليم عام 1970 الى 6 %.[1]

ويرى "فيزي" أن سبب الزيادة في النفقات ترجع إلى التغيرات في مستوى الأسعار ولا سيما إرتفاع أسعار التعليم إرتفاعا يفوق سائر الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك . ترجع زيادة النفقات إلى إتساع التربية وشمولها ميادين أوسع الإطعام والخدمات الصحية ، والتطور الكبير في التعليم الثانوي والعالي، والزيادة الكبيرة في الأبنية المدرسية . أما زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة فليست السبب الأساسي في زيادة النفقات التعليمية في المملكة المتحدة رغم حدوثها، وكما هى الحال في معظم الدول .

الفرع الثالث: دراسه هاريس Harris في الولايات المتحدة

قام "**هاريس**" في الولايات المتحدة بدراسة نفقات التعليم وأسباب تطورها أيضا. وتبين له أن نفقات التعليم إرتفعت من 13 مليون دولار للعام الدراسي 1870/1829، إلى 215 مليون دولار للعامل الدراسي 1900/1899 ، إلى2376 مليون دولار للعام الدراسي 1930/1929 ، إلى (2344) مليون دولار للعام الدراسي1940/1939، إلى (5837) مليون دولار للعام الدراسي 1950/1949 إلى أكثر من لم 14 مليار دولار عام 1960. وهذا التزايد هائل وكبير، فهو ينتقل من 2,5 % من الدخل الوطني للعام الدراسي 1930/1929 إلى حوالي

[1] عبد الله عبد الدايم ،مرجع سابق، ص 351.

5% من الدخل الوطني للعام الدراسي 1950/1949 ، ثم يهبط إلى حوالي 4%´من الدخل الوطني للعام الدراسي 1959/ 1960.

ويبين هاريس أن أسباب الزيادة في النفقات ترجع أولا إلى تزايد عدد المسجلين من الطلاب ولا سيما بين عام 1900و 1930 . وترجع أيضا إلى تزايد كبير في نسبة حضور الطلاب إلى المدرسة وإلى زيادة عدد أيام السنة الدراسية من 133 يوما للعام الدراسي 1870/1869 إلى 178 يوما للعام الدراسي 1956/1955 .كما زادت رواتب المعلمين بنسبة1 % إلى 12% بين عامي 1869 و 1956 ، في حين أن المستوى العام الأسعار خلال الفترة نفسها زاد ثلاثة أضعاف فقط . كما زادت أيضا النفقات الرأسمالية وزاد معها عدد الوظائف التي تقوم بها المدارس كالصحة ،الطعام ،التربية البدنية وغيرها. كما حدثت ثلاثة تغيرات كبرى في بنية التربية أدت بدورها إلى زيادة النفقات ، أولها الزيادة الكبيرة في عدد طلاب التعليم الثانوي، وثانيها التزايد الهائل في عدد طلبة التعليم العالي ، وثالثها النزعة القديمة إلى زيادة عدد المعلمين بالقياس إلى عدد الطلاب ، حيث هبطت من 38 طالبا للمعلم الواحد عام 1870 إلى 28 طالبا للمعلم 1956.[1]

الفرع الرابع: دراسة المعهد الوطني الإحصاء الدراسات الإقتصادية في فرنسا

قام المعهد الوطني في فرنسا بدراسة حول نفقات التعليم للعام الدراسي 1955/1954 . ويوضح هذا البحث أن النفقات الجارية للتعليم تبلغ في مجموعها371 مليار فرنك أي حوالي4 % من الدخل الوطني . أما النفقات الرأسمالية فبلغت 80,4 مليار فرنك في القطاع الحكومي

[1]عبد الله عبد الدايم ،مرجع سابق،ص 352 .

العام . وبذلك تقترب جملة النفقات الكلية للتعليم في ذلك العام إلى 500 مليار فرنك فرنسي . كما يتبين من الجدول التالي :

الجدول رقم (3-2) :

تقسيم نفقات التعليم حسب المؤسسات التعليم بفرنسا للعام 1955/45

المؤسسات التعليمية	عدد الطلاب بالآلاف	النفقات (مليار فرنك)
المدارس الابتدائية	6261	189
المدارس الثانوية	865	78
المدارس المهنية	319	69
المدارس الأخرى	11	1
دور المعلمين	20	8
الجامعات	164	17
معاهد أخرى في التعليم العالي	35	9
المجموع	7675	371

المصدر: عبد الله عبد الدايم ،مرجع سابق،ص 354.

يتبين لنا من الدراسة التي قامت في فرنسا وفي غيرها من الدول المتقدمة أن هناك اتجاهات واحدة متماثلة في تطور التعليم ونفقاته ، وتكاد تؤكد جميعها تزايد ما ينفق على التعليم من الدخل الوطني ، وإلى النصيب الأكبر الذي ينال التعليم الثانوي والعالي من هذه النفقات.

المبحث الثاني : أشكال الإنفاق على التعليم و مؤشرات قياسه

إن زيادة الإهتمام بالتعليم تتطلب زيادة في الإنفاق عليه، وتختلف أشكال جوانب الإنفاق عليه من حيث الجهة الموجهة إليها هذه النفقات و حجم هذه النفقات .بمؤشرات توضح مدى الأولوية التي توليها الدولة إلى قطاع التعليم .

المطلب الأول : أشكال الإنفاق على التعليم

ينقسم الإنفاق على التعليم إلى قسمين : الإنفاق الجاري و الإنفاق الرأسمالي الاستثماري

الفرع الأول: الإنفاق الجاري : يتكون أساسا من مرتبات المدرسين و الإداريين و ما ينفق لسير العادي لمختلف المؤسسات التعليمية سواء إدارات أو مدارس ، كالتجهيزات البيداغوجية سريعة الاستهلاك و المواد التي تستهلكها خلال السنة من لوازم مكتبية و مخبريه ،كما تشمل أيضا نفقات الصيانة غير الأساسية كبعض الترميمات و الإصلاحات

الفرع الثاني:الإنفاق الاستثماري

يشمل الإنفاق على تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة اللازمة للعملية التعليمية و منها الأبنية بما في ذلك القاعات الدراسية ، المختبرات و الأجهزة و الآلات التي تستخدم لأكثر من سنة .

إن نسبة الإنفاق الجاري في الدول النامية تفوق بكثير نسبة الإنفاق الرأسمالي بينما حصة الاستثمار من الإنفاق العام في الدول المتقدمة ،أعلى من تلك التي نجدها في البلدان النامية.[1]

[1] منذ ر عبد السلام ،دراسات في اقتصاديات التربية ،دار الطليعة ،لبنان 1974،ص55.

المطلب الثاني :مؤشرات قياس الإنفاق التعليمي

يمكن أن تستخدم العديد من المؤشرات لقياس الإنفاق التعليمي، والتغيرات في هذا الإنفاق ، والتي تتيح التعرف من خلالها على مدى الإهتمام بالتعليم وتطويره ، ومنها:

الفرع الأول: نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الذي تتضمنه ميزانية الدولة

هذه النسبة يعني توفر إمكانية أكبر لتطوير التعليم، وإهتمام أكبر به، حيث يلاحظ إرتفاع هذه النسبة في الدول المتقدمة والتي يوافقها بالضرورة إرتفاع في حجم الإنفاق على التعليم بسبب إرتفاع حجم الإنفاق الذي تتضمنه ميزانية الدولة المتقدمة، والذي هو متطور أصلا فيها ، في حين أن هذه النسبة في الغالب تنخفض في الدول أقل تطورا وهو الأمر الذي يعني إهتمام أقل بالتعليم، وإمكانية أقل لتطويره، خاصة وأن إنخفاض النسب هذه يعني إنخفاض حجم الإنفاق الذي تتضمنه ميزانية الدول ،وهو ما يوفي إمكانية أقل لتطوير التعليم الذي يعاني من ضعف التطور فيها.[1]

إن نسبة الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة ليست سوى مقياس تقريبي لا يصلح في عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بحسب إختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لآخر ، وحتى في المكان الواحد من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى ، ولذلك نجد أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل الوطني.

[1].فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه،عالم الكتب الحديث ،طبعة 2006،1 ،ص 205- 206.

الفرع الثاني :نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج الوطني

يمثل الناتج الوطني مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المتولدة من جميع عوامل الإنتاج المحلية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، و المساوي للدخل الوطني .

و يعتبر هذا المؤشر مهم يعطي نظرة شاملة على مدى إهتمام الدولة بالتعليم و تطويره . ومما يلاحظ أن هذه النسبة تكون مرتفعة في الدول المتقدمة، وتشكل حجم إنفاق مرتفع، بسبب إرتفاع حجم الناتج والدخل والإنفاق الوطني، وهو الأمر الذي يتيح إمكانية لتطوير التعليم بالرغم من تطوره فيها أصلا، في حين أن هذه النسبة تنخفض في الدول الأقل تطورا، وهو الأمر الذي ينجم عنه حجم إنفاق على التعليم أقل إرتباطا بإنخفاض الناتج والدخل والإنفاق الوطني فيها، وهو ما يعني إهتماما وإمكانات أقل لتطوير التعليم والذي يعاني من ضعف درجة تطوره في هذه الدول.

من خلال الجدول نلاحظ تطور النفقات المخصصة التعليم ففي أمريكا الشمالية سجلت قيمة 155,1 مليار دولار ما يعادل 5,2 % من نتاجها الإجمالي ،و هي نسبة معتبرة بالمقارنة بالدول العربية التي قدرت نسبة النفقات من الناتج الوطني بـــ 4,1 مليار دولار رغم تقارب عدد الدول فيما بينها .

كما تظهر في باقي الجدول النسب الضعيفة التي سجلتها كل من دول صحراء إفريقيا و أمريكا اللاتينية بـــ2,8 %، 3,9 % على التوالي.

أما كل من دول أوروبا و كوريا الجنوبية، ورغم قلة عدد الدول ، إلا أنها سجلت نسب مرتفعة لنصيب النفقات المخصصة للتعليم من تمثلت بـــ 5,2 %، 4,1 % على التوالي .

بعد ذلك سجل نمو في نفقات التعليم في كل من الدول مع ملاحظة التفاوت الواضح بين الدول المتقدمة و الدول النامية من جهة، و بين مجموعات الدول النامية فيما بينها من جهة أخرى .

والجدول التالي يبين تطور نفقات التعليم بمليار الدولار الأمريكي مقارنة إلى الناتج الوطني الإجمالي في مناطق العالم خلال فترة 1980-2004.

الجدول رقم (3-3):

تطور نفقات التعليم بمليار الدولارUS مقارنة إلى الناتج الوطني الإجمالي في مناطق العالم خلال فترة 1980–2004

السنوات / المنطقة	عدد الدول	1980		1990		1995		2004*	
		لنفقات التعليم	% من PNB	نفقات التعليم	% من PNB	نفقات التعليم	% من PNB	نفقات التعليم	% من PNB
أمريكا لشمالية	23	155,1	5,2	330,2	5,4	406,8	5,3	1355,6	5,6
دول أوروبا	20	189,5	5,2	352,9	5,1	469,7	5,3	1370	5,8
الدول العربية	20	18,2	4,1	24,5	4,9	28,1	5	77,8	4,9
دول صحراء إفريقيا	45	16,2	2,8	31,8	3	58,6	2,9	59,9	4,5
أمريكا اللاتينية	41	33,7	3,9	44,5	4	76,5	4,5	186,5	4,4
أسيا الجنوبية	9	13	4,1	18,6	3,7	17,7	3,2	169,1	3,6

Source : UNESCO,Rapport mondial sur l'éducation 2000.

* UNESCO, Statistiques comparées sur l'éducation dans le monde 2007.

تمثل هذه الأرقام في الواقع من نسب النفقات التعليم إلى الناتج الإجمالي، تعطي درجة إهتمام أكثر، التي توليها الدول المتقدمة إلى التعليم.

الفرع الثالث: مقدار الإنفاق التعليمي كحصة للفرد الواحد[1]

يمثل هذا المؤشر قسمة الإنفاق التعليمي على عدد أفراد المجتمع، وهو يبين حصة أو نصيب الفرد الواحد من الإنفاق التعليمي، وإرتفاع مقدار هذا المؤشر يعني إهتماما أكبر للتعليم، وإمكانات أكبر لتطويره ، في حين أن الإنخفاض في هذا المقدار يشير إلى إهتماما أقل بالتعليم، وإمكانات أقل لتطوير، رغم أن هذا يرتبط بموارد المجتمع وإمكاناته من ناحية، وإحتياجاته من ناحية أخرى ، ومدى تطور المجتمع والإقتصاد.

إذا حاولنا التعمق في الأرقام السابقة من خلال نصيب التلميذ الواحد من النفقات تلاحظ التفاوت بين البلدان المصنعة و البلدان النامية بشكل واضح ، حيث تنفق البلدان المتطورة على التلميذ الواحد في الطورين الأول و الثاني في سنة 1992 ما يزيد 22 مرة عن ما تنفقه الدول النامية على التلميذ الواحد لنفس المرحلة التعليمية (3525 دولار /سنويا مقابل 158 دولار /سنويا)، مثلما يوضح الجدول رقم (3-4) ، و يظهر التفاوت أيضا بين مجموعات الدول النامية في السنتين 1992و1998.

والجدول التالي يبين تطور متوسط النفقات التعليم في مناطق و نصيب التلميذ الواحد العالم.

[1] محمد متولى غنيمة، تمويل التعليم و البحث العلمي العربي المعاصر اساليب جديدة،الدار المصرية البنانية ،طبعة 2 ،2002 ،ص40.

الجدول رقم (3-4) :

تطور متوسط النفقات التعليم في مناطق و نصيب التلميذ الواحد العالم

(1980-1992)

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات / الدول	1985		1992	
	متوسط نفقات التعليم	معدل نصيب التلميذ الواحد من نفقات التعليم	متوسط نفقات التعليم	معدل نصيب التلميذ الواحد من نفقات التعليم
الدول المصنعة	1796	16,8	3525	17,7
الدول النامية من بينها	73	11,3	158	13
إفريقيا السوداء	56	18	61	20,9
الدول العربية	176	17,2	161	15
أمريكا اللاتينية / الكاريبي	147	7,6	281	9,2
شرق أسيا	12	10,4	88	11,2
جنوب أسيا	55	13,2	168	14,9

Source : UNESCO, OPCIT 1995.

و من خلال نتائج الجدول رقم يمكن القول أن البلدان النامية خاصة إفريقيا و دول الكاريبي ،باتت تجد صعوبات جمة في تلبية احتياجاها من التمويل للنهوض بقطاع التربية و التعليم .

المبحث الثالث : الإنفاق على التعليم عالميا و عربيا

نظرا الإهتمام الإقتصاديين بالتعليم ، أصبحت نفقات التعليم تشكل نسبة كبيرة من ميزانيات الدول بالمقارنة مع نفقاتها في الميادين و القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية الأخرى .

وعلى الرغم من التباين الكبير في نسب نفقات التعليم في مختلف دول العالم و الذي يرجع إلى إختلاف الظروف و السياسات الإقتصادية و التربوية فيها ، إلا أنها تعرف جميعها تزايد في نفقاتها .و في هذا الصدد سنعرض تطور نفقات التعليم في بعض دول العالم ،منها البلدان المتقدمة و العربية .

المطلب الأول:الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة

تعتبر الدول المتقدمة الرائدة في الإنفاق على التعليم من خلال ما ترصده من نفقات على هذا القطاع الحيوي.

الفرع الأول: نفقات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

تختلف ميزانية التعليم من ولاية إلى أخرى اختلافاً كبيراً نتيجة الفروق الناتجة من وجود أحياء فقيرة وأخرى غنية. وتضطلع بمسؤولية تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مصادر رئيسية وهي[1]:

- الحكومة الفيدرالية التي تشارك بتمويل التعليم بنسبة 4 % .
- حكومة الولاية التي تشارك بحوالي 39 % .

[1] وهيب سمعان : دراسات في التربية المقارنة، الأنجلو المصرية ط1 القاهرة, ص 163

- الحكومة المحلية وتتحمل الجانب الأكبر بنسبة 57% .

ومن ثم يقع العبء الأكبر للأنفاق على التعليم الأمريكي على عاتق السلطات المحلية وحكومات الولايات وسبب ذلك أن التعديل العاشر لدستور الولايات المتحدة الأمريكية قد منح كل ولاية سلطة تنظيم مؤسساتها التعليمية.

يعتبر الإنفاق على التعليم مشكلة كبيرة نظراً لاختلاف الولايات داخل أمريكا في مستوياتها الإجتماعية والإقتصادية، ولذلك إذا كانت الولاية غنية وحصيلة الضرائب كبيرة يكون الإنفاق على التعليم كبير، وساعد ذلك على تقديم خدمة تعليمية جيدة. كما أن إنخفاض المستوى الإقتصادي في بعض المناطق يدفع بعض الولايات الأخرى لتقديم المنح للجهات والمناطق الفقيرة.

الجدول رقم (3-5) :

تطور نسبة نفقات التعليم في الو.م.أ من نفقات الدولة الكلية و من الناتج المحلي الداخلي خلال الفترة 2000-2008

السنوات	% نفقات التعليم من نفقات العامة للدولة	% نفقات التعليم الى PIB
2000	14,40	4,90
2001	17,15	5,64
2002	15,17	5,55
2003	15,20	5,40
2004	14,40	5,30
2005	13,70	5,10
2006	14,80	5,50
2007	14,50	5,63
2008	14,30	5,55

Sources: Office fédéral de la statistique, Dépenses publiques d'éducations; OCDE

و تنفق الولايات المتحدة الأمريكية مبالغ كبير ة لهذا القطاع الحيوي ،و الجدول التالي بين تطور نسب نفقات التعليم من نفقات العامة للدولة و إلى الناتج المحلي الإجمالي .

من خلال الجدول نلاحظ مدى إهتمام الو.م.ا بقطاع التعليم ،حيث بلغت نسبة التعليم من نفقات العامة للدولة حوالي 14,40% و هي تعتبر نسبة معتبرة بالمقارنة بالدول العالم .

وتواصلت الزيادة في هذه النسبة، حيث سجلت أعلى قيمة لها بعد سنة من ذلك بـــ 17,15% .

و سرعان ما لبثت أن إنخفضت نسبة التعليم من نفقات الدولة وذلك راجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2002 حيث تأثر الإقتصاد الأمريكي من هذه الإحداث، أدت إلى تراجع في النفقات العامة و، ومن ثم إنخفاض في نفقات التعليم للدولة .

و في نهاية سنة 2008 سجلت هذه النسبة 14,30 % و هي نسبة منخفضة بالمقارنة بالسنوات الأولى من الدراسة ، ويرجع السبب إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة إثر الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول و بالتالي نقص الموارد لتمويل جزء من نفقات الدولة .

أما فيما يتعلق بنفقات التعليم من الناتج الداخلي الإجمالي ،فقد سجلت نسبة 4,90 % سنة 2000 ، لترتفع إلى 5,55 % سنة 2002 .

و إبتداء من سنة 2003 بدأت هذه النسبة بالأنخفاض مسجلة أدنى نسبة لها خلال السنوات الست الأخيرة من الدراسة .

يتبين من كل هذه المعطيات السابقة أن الولايات المتحدة الأمريكية ترصد ميزانيات كبيرة لقطاع التعليم بالمقارنة بدول العالم .

يعتبر الإنفاق على التعليم مشكلة كبيرة نظراً لاختلاف الولايات داخل أمريكا في مستوياتها الإجتماعية والإقتصادية ، ولذلك إذا كانت الولاية غنية وحصيلة الضرائب كبيرة يكون الإنفاق على التعليم كبير ، وساعد ذلك على تقديم خدمة تعليمية جيدة. كما أن انخفاض المستوى الإقتصادي في بعض المناطق يدفع بعض الولايات الأخرى لتقديم المنح للجهات والمناطق الفقيرة.

الفرع الثاني :نفقات التعليم في الصين

يشتمل تمويل التعليم النفقات والمبالغ المرصودة من قبل الحكومة المركزية للسلطات المحلية ولا تشمل تلك المبالغ الإستثمارات في المباني الأساسية للتعليم ولا الهبات من المؤسسات والمشروعات التعاونية والريفية والإقتصادية والمؤسسات الأخرى.

وتتولى الدولة مسئولية الإنفاق على التعليم وحسب الإحصاءات المتاحة فإن الميزانية العامة للدولة في بعض السنوات كانت على النحو التالي:

الجدول رقم (3-6) :

تطور نفقات التعليم في الصين و نسبتها من إجمالي نفقات الدولة خلال الفترة

1996-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	نفقات الدولة الكلية	نفقات التعليم	نسبة نفقات التعليم من النفقات الكلية
1996	171,09	33,87	19,8
1997	185,53	38,22	20,6
1998	206,09	47,40	23
1999	228,50	48,9	21,4
2000	224,53	50,74	22,6
2001	225,42	51,84	23
2002	239,44	52,67	22
2003	237,11	55,24	23,3
2004	243,4	56,94	23,4
2005	236,34	54,12	22,9
2006	231,56	55,57	24
2007	245,43	56,45	23
2008	244,25	57,4	23,5

Sources: Office fédéral de la statistique, Dépenses publiques d'éducations; OCDE.

يتضح من الجدول السابق تزايد نفقات التعليم العامة للصين فقد إرتفع بمقدار قدره 21,37 مليون دولار مابين سنة 1996 و سنة 2003 .

و قد سجلت نفقات التعليم من نفقات الدولة العامة الكلية حوالي 23,4 % بحلول سنة 2004 و وهي تعتبر نسبة معتبرة بالمقارنة بدول المتقدمة .

و بحلول نهاية فترة الدراسة وصلت نفقات التعليم إلى 57,4 مليون دولار ، وتعتبر قيمة كبيرة ترصدها الصين لهذا القطاع .

الفرع الثالث: نفقات التعليم في اليابان

تقع مسؤلية الإنفاق على التعليم في اليابان على عاتق الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعة والسلطات المحلية ، وتقدم هذه الحكومات دعماً مالياً للأنشطة التعليمية من خلال مخصصات الضرائب وبعض مصادر التمويل الأخرى .

والإنفاق على التعليم من جانب الحكومة الاتحادية يسير في اتجاهين هما :[1]

ـــ الإنفاق على المؤسسات الوطنية التعليمية (جامعات ـــ مؤسسات أخرى) .

ـــ الخدمات والمجالات التعليمية التى تحددها المقاطعات أو المحليات ، ومؤسسات التعليم الخاصة ، والمؤسسات الأخرى مثل ذوى الاحتياجات الخاصة .

وفي تقرير عن التنمية في العالم لعام 1990 بلغت مخصصات اليابان في مجال التعليم من الميزانية العامة 16,5 % وهذا يؤكد إهتمام اليابانيين وحرصهم على تقديم خدمة تعليمية ذات جودة عالية.

ويتم الإنفاق على التعليم على المستوى المحلى في مجالات ثلاثة هي :[2]

[1] - UNESCO: world Data on Education, op, cit. PP. 1-2.

[2] Ibid , op , cit P. 2 .

ــ المؤسسات التعليمية وبلغ إجمالي الإنفاق في هذا المجال حوالي 83,9 % من إجمالي الميزانية المحلية وتم توزيعها على المدارس الابتدائية بنسبة 37,7% وللمدارس الثانوية المتوسطة (الإعدادية) 22,3 % والمدارس الثانوية 18.7% وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة 3,4 %والمدارس الأخرى 1,7 % .

ــ الخدمات الإجتماعية في التعليم وكان توزيع الإنفاق عليها في المناسبات الرياضية والإحتفالات الثقافية بنسبة 11.3 % من إجمالي الميزانية المحلية .

ــ الإدارة المدرسية وبلغ الإنفاق عليها نسبة 4,8 % من نفقات التعليم .

الجدول رقم (3-7) :

تطور نفقات التعليم في اليابان و نسبتها نفقات الدولة و إلى الناتج المحلي الداخلي خلال الفترة 2000-2008

السنوات	% نفقات التعليم من نفقات العامة للدولة	% نفقات التعليم الى PIB
2000	9,4	3,7
2001	10,54	3,56
2002	10,59	3,60
2003	10,70	3,50
2004	9,80	3,60
2005	9,50	3,50
2006	9,50	3,50
2007	9,60	3,37
2008	9,50	3,28

Sources: Office fédéral de la statistique, Dépenses publiques d'éducations; OCDE.

من خلال المعطيات السابقة في الجدول يتضح مدى إهتمام اليابان بالتعليم ، حيث بلغت نسبة نفقات التعليم إلى نفقات الكلية للدولة 9,4 % سنة 2000 ، لترتفع بعد ذلك إلى 10,7% سنة 2003 .

و إبتداء من سنة 2004 إنخفضت هذه النسبة مسجلة نسبة 9,5 % في نهاية سنة 2008 .

و فيما يخص نسبة نفقات التعليم من الناتج المحلي الداخلي ، فقد سجلت نسبة تتراوح مابين 3,5 % و 3,7 % خلال السنوات السبع الأولى .

بعد ذلك سجلت هذه النسبة أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة بـــ3,26 % ، ويرجع هذا الأنخفاض إلى تأثير الأزمة المالية العالمية ، و التي أثرت على اقتصاديات العالم، مما أدت إلى عجز في ميزانيات الدول ، حيث أثرت على الإنفاق العام و بالخصوص الإنفاق على التعليم .

الفرع الرابع: نفقات التعليم فرنسا

تقوم السلطات المحلية بمشاركة الإدارة المركزية في تمويل التعليم الابتدائي والدراسات التكميلية و تقوم السلطات المحلية و بتحمل نفقات شراء الأراضي وتكاليف الأبنية ونفقات الإضاءة وإيجار المساكن للمعلمين والمعدات التعليمية وخدمات التفتيش الصحي والمهني، وصيانة المدارس ومباني مدارس المعلمين والرواتب الإضافية لمفتشي التعليم الابتدائي والأكاديميات من الضرائب المحلية.

أما التعليم العالي والفني والثانوي فتتحمله الحكومة المركزية وتدفع أيضاً رواتب المعلمين في كل المراحل التعليمية حيث يعتبر المعلمون موظفين في الدولة وقد بلغت نسبة ميزانية التعليم حوالي 25 % من ميزانية الدولة العامة.

الجدول رقم :(3-8) :

تطور نفقات التعليم في فرنسا و نسبتها إلى PIB خلال الفترة 1980-2008

الوحدة :مليار يورو

السنوات	نفقات التعليم	PIB	% نفقات التعليم من PIB
1980	28,5	445,3	6,4
1985	50,7	756,7	6,7
1990	68,0	1030,3	6,6
1995	91,3	1201,3	7,6
2000	104,9	1437,0	7,3
2001	107,3	1490,3	7,2
2002	110,8	1538,9	7,2
2003	113,1	1593,0	7,1
2004	115,6	1651,4	7,0
2005	117,5	1727,9	6,8
2006	123,1	1810,3	6,8
2007	126,2	1883,6	6,7
2008	129,4	1960,6	6,6

.**Sources**: Office fédéral de la statistique, Dépenses publiques d'éducations; OCDE.

نرصد فرنسا ميزانية كبيرة لقطاع التعليم ، حيث وصلت بحدود 28,5 مليار يورو سنة 1980 ، لترتفع بعد ذلك بـــ 84,6 مليار يورو في نهاية سنة 2003.

كما سجلت نسبة نفقات التعليم من الناتج المحلي الداخلي تراوحت مابين 6,6 % و 7,65 %خلال نفس الفترة .

و في حلول ستة 2008 , وصلت نفقات التعليم إلى 129,4 مليار يورو ، محققة نسبة 6,6% من الناتج المحلي .

نستنتج مما سبق مدى الإهتمام الكبير الذي توليه فرنسا لقطاع التعليم من خلال ما ترصده من ميزانيات ضخمة لهذا القطاع .

الفرع الخامس: نفقات التعليم بريطانيا

تتحمل وزارة التربية والتعليم للسلطات التعليمية المحلية من الموازنة العامة.

و يقتصر الإنفاق على نوعين من المدارس، أولاً: مدارس المحافظات وتمولها بالكامل سلطة التعليم المحلية، ثانياً: المدارس الخيرية التي تدعمها الكنائس وبعض الجمعيات الخيرية والأنسانية الأخرى بجانب دعم السلطات المحلية.

ويمكن القول إن التمويل يقوم على التعاون بين السلطات المحلية والدولة، وتتحمل السلطات المحلية حوالي 40 % من نفقات التعليم، وتساعد الدولة بحوالي 60 % ، وتقوم السلطات المحلية بفرض الضرائب لمصلحة التعليم .[1]

وهذا يعني أن ثلثي الإنفاق الكلي على التعليم تقريباً في كل سلطة من السلطات المحلية يأتي من الأموال العامة.

[1] Dent , H.C. The Educational system of England and wales. University of London press. P.80.

ويعتبر وضع السلطات التعليمية في علاقتها بوزارة التربية والتعليم في بريطانيا نموذجاً فريداً في النظم التعليمية، فعلى الرغم من أن السلطات التعليمية تتلقى أموالاً كثيرة من وزارة التربية فإن هذه السلطات تتمتع بحرية في التصرف.[1]

أما الجامعات والمدارس العليا، فهي مؤسسات مستقلة، لا سلطة لوزارة التربية عليها، ولكنها تتلقى مساعدات حكومية، تقررها لجنة خاصة تدعى لجنة المساعدات الجامعية، ولا علاقة لها بوزارة التربية.

لقد خصصت الحكومة البريطانية مبالغ ضخمة لقطاع التعليم , الجدول التالي يبين تطور نسبة بين تطور نسب نفقات التعليم من نفقات العامة للدولة و إلى الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم (3–9) : نسبة نفقات التعليم في بريطانيا من نفقات الدولة و إلى PIB خلال الفترة 2000–2008

السنوات	% نفقات التعليم من نفقات العامة للدولة	% نفقات التعليم الى PIB
2000	11	4,40
2001	11,44	4,69
2002	12,75	5,25
2003	11,90	5,10
2004	11,70	5,30
2005	11,90	5,40
2006	11,90	5,50
2007	11,80	5,60
2008	11,60	5,63

Sources: Office fédéral de la statistique, Dépenses publiques d'éducations; OCDE

[1] نازلي صالح أحمد ، حول التعليم العام ونظمه، دراسة مقارنة، الأنجلو المصرية، القاهرة.، ص 244.

و بلغ ما يخصص على الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام لبريطانيا حولي 11% و ذلك سنة 2000 و إرتفعت هذه النسبة إلى 12,75 % بعد سنتين من ذلك .

يرجع سبب هذه الزيادات إلى العدد الهائل من الطلبة و زيادة المرتبات الموظفين في القطاع .

و في السنة الأخيرة من الدراسة سجلت نسبة نفقات التعليم من إجمالي النفقات العامة للدولة إنخفاضا وصلت بذلك إلى 11,60 % .

أما بالنسبة لنسبة نفقات التعليم من الناتج الداخلي المحلي، فبلغت 4,40 % منذ بداية الدراسة ، لترتفع هذه النسبة إلى 5,25 % بحلول سنة 2002 .

و في بقية فترة الدراسة انحصرت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي مابين 4,69 % و 5,63 % وهي نسبة معتبرة بالمقارنة بالو.م.أ.

ويرجع هذا الأنخفاض في النفقات إلى تأثير الأزمة المالية العالمية ، و التي أثر على اقتصاديات العالم مما أدت إلى عجز في ميزانيات الدول ، حيث أثرت على الإنفاق العام و بالخصوص الإنفاق على التعليم .

رغم كل هذا المعطيات ، فان سياسة التعليم في بريطانيا نموذج جيد للتواصل بين الدولة ، السلطات المحلية ، الهيئات و الجماعات و الأفراد من اجل تمويل قطاع التعليم .

المطلب الثاني :الإنفاق على التعليم في بعض الدول العربية

يعد التعليم أفضل أنواع الاستثمار وانطلاقا من ذلك قامت الحكومات العربية بإيلاء التعليم أهمية كبيرة وعناية ورعاية ، فخصصت له ميزانيات مرتفعة نسبيًا بالقياس للنشاطات الحكومية المختلفة ، حيث أصبح ما ينفق على التعليم بمختلف مراحله في الدول العربية بالنسبة إلى الميزانية العامة للدولة أو بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي يشكل نسبة من معتبرة من المعدلات في العالم.

الفرع الأول: نفقات التعليم في مصر

تلعب السياسة العام للدولة في مصر دوراً في تحديد ما يخصص للتعليم من الموازنة العامة للدولة وحجم الإنفاق يتوقف في صورته النهائية على نظرة حكام البلاد لأهمية التعليم والأولويات التي تعطى ,و يعتمد التعليم جميع مراحله إعتماداً مباشراً على المخصصات التي ترصد للتعليم من ميزانية الدولة نظراً لإلتزام الدولة بتوفير التعليم المجاني في مراحله المختلفة . أما في فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم في مصر فيتحدد في قسمين كبيرين هما :[1]

أ ــ التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهى تشكل تكاليف الأرض والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث .

ب ــ التكاليف والنفقات الدورية وتشمل مرتبات المعلمين والإداريين وتكاليف ,الصحة والنقل والصيانة .

[1] محمـــد منيـــر مرســـى : تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب ، القاهرة ،1998 ص 130.

كما أن الإنفاق الحكومي على التعليم شهد نسب متذبذبة من إجمالي الإنفاق العام للدولة و الجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم (3-10):

تطور نفقات التعليم في مصر خلال الفترة 2000-2008

السنوات	نفقات التعليم		نفقات التعليم الكلية	نفقات الدولة الكلية	الناتج المحلي الداخلي	%نفقات التعليم من نفقات الدولة	% نفقات التعليم من الناتج المحلي
	ماقبل الجامعي	الجامعي					
2000	3085,21	1252,24	4337,44	29500,85	99242,12	14,70	4,37
2001	3245,12	1588,62	4833,74	30961,12	100702,38	15,61	4,80
2002	3038,47	1500,56	4539,02	28095,27	92632,65	16,16	4,90
2003	2465,82	1208,52	3674,34	22766,75	74986,52	16,14	4,90
2004	2375,89	1262,79	3638,69	23699,32	82302,54	15,35	4,42
2005	2669,08	1344,99	4014,08	26890,30	89378,47	14,93	4,49
2006	3042,71	1129,37	4172,09	36140,97	108621,42	11,54	3,84
2007	3347,67	1253,91	4601,58	38884,27	127942,67	11,83	3,60
2008	4207,58	1641,58	5849,16	51325,45	157010,26	11,40	3,73

المصدر :الحسابات الختامية للموازنة ،وزارة المالية المصرية.

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التعليم تمثل نسبة معتبرة من نفقات الدولة ، حيث أنها بلغت 15,6 % سنة 2001 ، و بعد ذلك سجلت هذه النسبة زيادة تقريبا بـــ1,5 نقطة مسجلة أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة بـــ17% من نفقات الدولة .

و خلال الأعوام الأربعة من الدراسة شهدت نسبة الإنفاق على التعليم إنخفاض وصلت إلى أدنى نسبة لها بـــ 11,90 % و ير جع انخفاض هذه النسبة إلى زيادة حجم السكان ، و زيادة

الطلب الاجتماعي على التعليم ، تعد هذه المخصصات غير قادرة على تلبية مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب في الوقت الذي يرتفع فيه الإنفاق على التعليم العام في عدد من الدول الأخرى مثل السعودية ، الولايات المتحدة وتونس و الجزائر .

أما نسبة نفقات التعليم بالنسبة للناتج المحلي الداخلي فانحصرت النسبة 4,1 % و 4.8 % مابين سنة 2000 و سنة 2006 ، و إنخفضت هذه النسبة إلى 3.9 % في نهاية فترة هذه الدراسة .

و الملاحظ أن التعليم ما قبل العالي الذي يضم التعليم الأساسي ، التكوين ين المهني و تعليم الكبار يحض بالنصيب الكبر من نفقات الدولة على خلاف التعليم العالي .

الفرع الثاني :نفقات التعليم في البحرين

تولي مملكة البحرين إهتماما بالغا بالتعليم و ذلك إيمانا منها بدوره الكبير في تنمية المجتمع و تطويره، فعملت على دعم هذا القطاع و توفير الموارد المالية اللازمة لتطويره.

تتولى وزارة التربية والتعليم مسئولية تنفيذ السياسة التعليمية للدولة والإنفاق على التعليم بكافة مراحله وأنواعه ويلاحظ من تطور الميزانية خلال السنوات الأخيرة زيادتها بشكل ملحوظ كنسبة مئوية من الميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم (**3-11**):

تطور نفقات التعليم في البحرين خلال الفترة 1986-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	النفقات لدولة الكلية	النفقات التعليم الجارية	النفقات التعليم الاستثمارية	مجموع نفقات التعليم	نفقات التعليم من نفقات الدولة
2000	2093,18	231,92	6,86	367,88	17,58
2001	2214,80	247,37	8,09	340,30	15,36
2002	2741,93	284,88	9,23	294,11	10,73
2003	2873,35	332,21	12,48	259,85	9,04
2004	3161,33	361,02	16,88	248,79	7,87
2005	3890,51	384,78	24,18	408,97	10,51
2006	4195,68	396,98	19,02	416,00	9,92
2007	4932,45	443,82	19,34	463,16	9,39
2008	4978,46	456,67	24,70	481,37	9,67

المصدر :وزارة المالية في البحرين .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى إهتمام البحرين بقطاع التعليم ، حيث بلغت نفقات التعليم 367,8 مليون دولار ، مقسمة إلى 231,92 مليون دولار بالنسبة للنفقات الجارية و 6,8 مليون دولار بالنسبة للنفقات الإستثمارية .

تواصلت هذه الزيادة في نفقات التعليم حيث بلغت نسبة نفقات التعليم من نفقات الدولة الكلية 15,36% في سنة 2000.

و بعد ذلك إزدادت نفقات التعليم بـــ 75,70مليون دولار مابين سنة 2001 و سنة 2006.

و يرجع سبب هذه الزيادة في نفقات التعليم تطور أعداد الطلبة ,إستكمال نشر التعليم في المناطق النائية ، إستكمال البنية التحتية في بناء المدارس والتجهيزات, إضافة إلى إرتفاع أسعار لوازم المدارس .

و خلال العامين الأخيرين من فترة الدراسة ثبتت نسبة نفقات التعليم 9.39 % و 6.67 % على التوالي .

و قد إتضح في هذه الفترة أن زيادة أعداد الطلبة لم يواكبه زيادة في نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم بل حدث العكس وهذا دلالة واضحة على سوء التخطيط في الإدارة المالية لوزارة التربية والتعليم في المملكة ، حيث أنه من الطبيعي أن النمو في أعداد الطلبة لابد وأن يستتبعه زيادة في المخصصات المالية.

رغم كل المعطيات السابقة و بالمقارنة مع الدول العربية ، ترصد البحرين ميزانية كبيرة لقطاع التعليم .

الفرع الثالث :نفقات التعليم في المغرب

يدير قطاع التعليم في المغرب مجموعة من المؤسسات التعليمية ، و هي الوصية على المؤسسات التعليمية الخصوصية ، ويرتكز الإنفاق على النظام التعليمي المغربي على الدولة ،العائلات و المستثمرون . و تعتبر ميزانية الدولة المصدر الرئيسي الإنفاق على التعليم .

تتوزع نفقات التعليم في المغرب ، حيث يتحصل قطاع التربية الوطنية على الحصة الكبرى من نفقات التعليم بالمقارنة بنفقات التعليم العالي و التكوين المهني .

و الجدول التالي يبين تطور نسبة نفقات التعليم و من نفقات الدولة .

الجدول رقم: (3-12):

تطور نفقات التعليم في المغرب خلال الفترة 1997-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	نفقات التسيير للتعليم	نفقات التجهيز للتعليم	نفقات التعليم الكلية	نفقات الدولة الكلية	% نفقات التسيير للتعليم من نفقات التعليم الكلية للدولة	% نفقات التجهيز للتعليم من نفقات الكلية للدولة	% نفقات للتعليم الكلية من نفقات الكلية للدول
1997	1310,37	76,27	1386,64	5657,11	94,50	5,50	24,51
1998	1722,51	140,98	1863,49	7257,59	92,43	7,57	25,68
1999	1892,57	135,73	2028,30	7672,53	93,31	6,69	26,44
2000	1773,17	150,32	1923,49	7242,69	92,19	7,81	26,56
2001	2006,95	176,97	2183,92	8772,39	91,90	8,10	24,90
2002	1928,82	187,45	2116,27	7816,39	91,14	8,86	27,07
2003	2755,77	205,37	2961,14	9805,11	93,06	6,94	30,20
2004	2855,95	203,64	3059,60	10927,13	93,34	6,66	28,00
2005	2809,61	205,04	3014,65	12613,59	93,20	6,80	23,90
2006	3737,58	265,93	4003,52	14401,14	93,36	6,64	27,80
2007	3896,86	299,18	4196,05	15093,70	92,87	7,13	27,80
2008	3631,37	308,63	3940,00	15153,85	92,17	7,83	26,00

المصدر : وزارة التربية و التعليم بالمغرب .

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين حجم الإنفاق على التعليم في المغرب، حيث انتقلت نفقات التعليم من 1386,64 مليون دولار سنة 1997 إلى 2183,92 مليون دولار سنة 2001 .

كما شكلت نفقات التعليم من نفقات الدولة نسبة معتبرة بحدود 30 % سنة 2003 .

و يرجع سبب الإرتفاع في نفقات التعليم إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم و إرتفاع في أجور الموظفين في القطاع .

و بعد ذلك إنخفضت هذه النسبة إلى 26 % في سنة 2008 .و يرجه ذلك إلى عدم كفاية نفقات المخصصة للتعليم من الكم الهائل من الطلبة المتزايد سنويا .

و الملاحظ أن النفقات الجارية للتعليم تستحوذ على النسبة الكبرى من نفقات التعليم و المتمثلة أساسا في أجور الموظفين , إلى جانب نفقات تسيير المنشئات المدرسية ، حيث إنحصرت نسبة نفقات التعليم الجارية ما بين 92 % و 94 % خلال فترة الدراسة .

أما نفقات التجهيز التي تشييد المدارس ، الجامعات و الإدارات التابع لقطاع التعليم ، تمثل نسبة قليلة من نفقات التعليم الكلية .

توضح هذه النتائج أن حجم نفقات التعليم في المغرب يقترب من مثله في الدول العربية .

الفرع الرابع :نفقات التعليم الأردن

تولي الأردن أهمية كبيرة بالتعليم و يظهر مدى تطبيق هذه الأولويات على أرض الواقع .فتشير أرقام الموازنات الأردينة إلى أن مخصصات التعليم بمختلف مستوياته وصلت إلى المستوى الموصى به دولياَ، 4 %- 5 % من الناتج الداخلي المحلي (PIB)، و 17% من نفقات الكلية للدولة[1].

و الجدول التالي يوضح ذلك .

---

[1] *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع*،اليونسكو، 2008، ص56.

الجدول رقم (3-13):

تطور نفقات التعليم في الأردن خلال الفترة 1986-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	التعليم ما قبل العالي	التعليم العالي	إجمالي الإنفاق على التعليم	الإنفاق الكلي للدولة	% الإنفاق على التعليم من نفقات الدولة	الناتج المحلي الداخلي PIB	% الإنفاق على التعليم إلى PIB
1986	220,95	130,53	351,51	2650,50	13,26	6018,08	5,84
1990	156,29	59,78	216,07	1785,07	12,10	3671,10	5,89
1992	169,71	96,71	266,43	1871,10	14,24	4871,54	5,47
1994	222,70	71,54	294,24	2122,38	13,86	5803,81	5,07
1995	257,77	105,70	363,47	2391,97	15,20	6481,32	5,61
1996	279,38	117,23	407,91	2464,69	16,55	7111,86	5,74
2000	170,20	142,49	482,06	2995,76	16,09	8644,49	5,58
2004	412,59	173,11	585,70	3640,14	16,09	10505,14	5,58
2008	473,44	199,09	672,11	5122,74	13,12	14821,91	4,53

المصدر : الحسابات الختامية للموازنة , وزارة المالية الأردنية

يلاحظ من الجدول أن نفقات العامة للتعليم في الأردن قد نمت بصورة مطردة حيث قدرت سنة 1986 بـــ 351,50 مليون دولار ، مقسمة إلى 220,95 مليون دولار بالنسبة للتعليم ما قبل العالي و الذي يضم التعليم الأساسي ، التكوين المهني و تعليم الكبار ، و 130,53 مليون دولار للتعليم الجامعي و البحث العلمي . بذلك بلغت نسبة نفقات التعليم 13,26 % من نفقات الدولة الكلية .

بعد ذلك تراوحت هذه النسبة مابين 12,10% و 16,55% مابين سنة 1990 و سنة 1996.

و بحلول سنة 2008 إنخفضت هذه نسبة التعليم إلى 13,12 % مسجلة أدنى نسبة لها خلال فترة الدراسة و هذا يرجع إلى الأوضاع الإقتصادية التي تمر بها الأردن مما أدى إلى نقص في نفقات الدولة ومن ثم نقص في نفقات التعليم .

و الملاحظ أن نسبة نفقات التعليم من نفقات الدولة هي نسبة معتبرة ,حيث توضح إلى زيادة الأولوية المعطاة لقطاع التعليم بالقياس إلى القطاعات الأخرى .

أما في ما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي ,فانحصرت مابين 5,07 % و 5,84 % خلال فترة الدراسة.

و يرجع السبب للإرتفاع في نفقات التعليم إلى زيادة تحسن الأوضاع الإقتصادية و زيادة الوعي لدى الموطنين بأهمية التعليم في تحسين الأوضاع الإجتماعية ، بذلك زيادة أعداد الطلبة و الذي يؤدي إلى زيادة هيئة التدريس . كما إرتفعت الأجور و رواتب العاملين في قطاع التعليم .

و إنتشار برامج التعليم غير نظامي و التي تتمثل في تعليك الكبار و محو الأمية .

و علاوة على ما تقدم ، فان التوسع الكبير في التعليم المهني و التعليم العالي في الأردن و ما يكلفه من أعباء ضخمة قد أدت إلى زيادة نفقات العامة التعليم .هذا بالإضافة إلى شمول التعليم ميادين مختلفة لم تكن معروفة كالصحة و التغذية المدرسية و الأنشطة الإجتماعية المختلفة .

الفرع الخامس : نفقات التعليم في السعودية

يحظى قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية بإهتمام واسع من قبل الدولة، وهذا واضح وجلي فيما ترصده الدولة من ميزانية سنوية للتعليم والنمو المستمر لأعداد الطلاب في كافة

المستويات الدراسية وتسعى الحكومة ممثلة في الجهات المشرفة على التعليم نحو تحقيق الإلتزام في توفير الخدمات التعليمية لجميع طالبيها في كافة المناطق والمحافظات والهجر وذلك من خلال تخصيص الميزانيات السنوية التي تفي بتوفير هذه الخدمات إيمانا منها بأن هذا واجب تحتمه عليها مسؤولياتها إنطلاقا من إدراكها لأهمية العنصر البشري.

و تتحمل الدولة العبء الأكبر في تمويل التعليم حيث يتم توفير الخدمات التعليمية لجميع الأفراد ذكورا وإناثا مجانا في جميع المراحل التعليمية من التعليم العام والجامعي والدراسات العليا بالإضافة إلى التعليم الفني والتدريب المهني

ويمثل الجدول رقم تطور النفقات التعليمية خلال السنوات 2000-2008

الجدول (3-14):

تطور النفقات التعليمية في السعودية خلال السنوات 2000-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	نفقات الدولة الكلية	نفقات التعليم	% نفقات التعليم من نفقات الدولة
2000	49325,44	11004,85	22
2001	57327,22	12692,49	22
2002	53864,71	13645,05	25
2003	55730,37	14429,5	26
2004	61328,57	15295,16	25
2005	74664,68	16242,02	22
2006	89316,66	17821,26	20
2007	101315,5	22170,31	22
2008	109318,81	24594,84	22

المصدر : وزارة المالية السعودية

من خلال الجدول نلاحظ انتقال نفقات التعليم من11004,85 مليون دولار سنة 2000 إلى 13645,05مليون دولار سنة 2002 مشكلة نسبة 26 % من نفقات الدولة .

بعد ذلك ازدادت نفقات التعليم بمقدار قدرة 10165,34 مليون دولار مابين سنة 2003 و سنة 2008.

و بالرغم من إنخفاض نسب التعليم من نفقات الدولة الكلية ،حيث سجلت مابين 20 % و 22 % خلال السنوات الأربعة الأخيرة .

وعلى الرغم من الإرتفاع المستمر والسنوي في ميزانية التعليم التي بلغت نسبة 22 % سنويا خلال فترة الدراسة ،إلا أن النظام التعليم السعودي يواجه بعض الصعوبات من أبرزها قلة إسهام القوى العاملة السعودية في التنمية، إضافة إلى صعوبات داخل النظام التعليمي نفسه تتمثل في نقص مخصصات المشاريع والصيانة وعدم توفير المباني المدرسية المناسبة، واستحواذ نفقات التعليم المخصصة للرواتب والأجور على حوالي80 % من الميزانية نفقات التعليم الكلية و ما تبقى يوجه لإشغال الصيانة و متطلبات تسير المنشئات المدرسية .

الفرع السادس :نفقات التعليم في قطر

تتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف على التعليم الحكومي بجميع مراحله كما تشرف على التعليم الأهلي والخاص.

و قد وصل ما يخصص للتعليم من نفقات الدولة بـــ 9,68 % سنة 1999 .

بعد ذلك توالت الزيادات في الإنفاق على التعليم ، حيث قدرت بـــ 902,06 مليون دولار ما بين سنة 2003 و سنة 2008 ، مع ملاحظة أن نسبة الإنفاق على التعليم بدأت بالنقصان ، ويرجع ذلك إلى انخفاض نفقات الدولة .

و في سنة 2008 سجلت نسبة نفقات التعليم من نفقات الدولة إرتفاع ملحوظ ، حيث وصلت إلى 7,91 %.

و فيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الداخلي ، و فقد سجلت أعلى نسبة لها سنة 1999 بـــ 37,45 % .

بعد ذلك يمكن ملاحظة تذبذب هذه النسبة ما بين 26,83 % و 33 % مابين سنة 2000 و سنة 2006.

الجدول رقم (3-15):

نفقات التعليم في قطر خلال الفترة 1999-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	نفقات التعليم	نفقات الدولة	% نفقات التعليم من والنفقات الدولة	الاجمالي الناتج المحلي (PIB)	% نفقات التعليم من PIB
1999	449,29	4641,85	9,68	12394,83	37,45
2000	443,34	4765,76	9,30	17762,33	26,83
2001	458,80	5565,58	8,24	17538,20	31,73
2002	566,10	5631,96	10,05	19360,28	29,09
2003	672,41	6441,68	10,44	23533,52	27,37
2004	649,70	7467,33	8,70	31668,39	23,58
2005	812,58	9918,81	8,19	34089,71	29,10
2006	994,68	13819,03	7,20	40695,90	33,96
2007	953,10	18319,76	5,20	51243,13	35,75
2008	1574,47	19904,93	7,91	64265,80	30,97

المصدر : المجلس الأعلى للتعليم بقطر.

ويرجع السبب إلى الزيادات في نفقات التعليم إلى زيادة أعداد الطلبة إضافة إلى ذلك زيادة مشاريع البني التحتية لقطاع التعليم , التي تسعى الدولة من خلالها توفير أحسن ظروف التمرس .

من خلال مما سبق نستنتج مدى ضخامة النفقات التي ترصدها كذا من الدول المتقدمة و كذا الدول العربية لقطاع التعليم إلا أن هناك فرق كبير بينهما من خلال ما تخصصه هذه الدول في ميزانيتها المالية .

المبجث الرابع : مصادر تمويل التعليم ،العوامل المؤدية لزيادة الإنفاق على التعليم و طرق ترشيده.

إن تمويل التعليم يعني توفر الموارد المالية اللازمة لأداء المهام التعليمية ، ونظرا للتزايد الكبير في نفقات التعليم من خلال الميزانيات الضخمة التي ترصدها لقطاع التعليم ، فان تزايد هذه النفقات يعود إلى جملة من الأسباب ، وبالتالي تسعى الدول إلى تحقيق قدر ممكن جملة الأهداف المسطرة في سياستها التعليمية و ذلك الإستخدام الأمثل لنفقات التعليم.

المطلب الأول : مصادر تمويل التعليم

يعتبر تمويل التعليم عبئ مشترك بين الحكومات و الأفراد،حتى و إن كانت الحكومات تتحمل العبء الأكبر من نفقات الاستثمار التربوي ، سواءا كانت دول نامية أو متقدمة .

لكن الترعة الحالية ، و التي سادت بعد الضغوطات المالية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول المختلفة على اختلاف الإقتصادية .أصبحت تدفع الأشخاص سواء كانوا أفراد أو شركات

للمشاركة شيئا فشيئا لتمويل قطاع التعليم ،و يمكن استخلاص مصادر تدفقات لتمويل التعليم في الإطراف التالية:

الفرع الأول :تمويل الدولة للتعليم

يحتل التمويل الحكومي المصدر الأساسي لتمويل التعليم في الدول التي تزداد درجة تدخل الدولة فيها ، ومن بينها الدول النامية حيث يقل الاعتماد على الموارد المالية الخاصة كمصدر للتمويل وتتحصل الدولة على مواردها المالية سواء من الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة على المواطنين سواء كانوا أفراد أو شركات، و الذين يمارسون نشاطات اقتصادية التي تزيد من دخلهم ، الإيرادات الناجمة عن قيام الدولة بممارسة أعمال ونشاطات اقتصادية سواء إنتاجية أو خدماتية و الأرباح من المشاريع الإستثمارية المختلفة .إلى جانب الإعانات التي تتحصل عليها الدولة من العالم الخارجي في حالة عجز إيرادات الحكومة الاعتيادية عن تلبية نفقاتها في شكل قروض أو مساعدات مالية .

الفرع الثاني: تمويل الجماعات المحلية للتعليم

في كثير من الدول يكون تمويل و تسيير القطاع التربوي في شكل لا مركزي ن حيث تلعب الجماعات المحلية من ولايات ، دوائر و بلديات دور كبير في تمويل مؤسسات التربية و التعليم . ففي الجزائر مثلا تمويل بناء و صيانة المدارس الأساسية للطور الابتدائي و المتوسط من اختصاص البلديات ، وفي النيبال فان صيانة اغلب البناءات المدرسية من اختصاص الجماعات المحلية ، وهو نفس الشأن في اغلب الدول النامية.

الفرع الثالث: الجمعيات و المنظمات الإجتماعية الخاصة

تساهم الجمعيات و المنظمات النشطة في مجال التعليم كجمعيات أولياء التلاميذ و قدماء المعلمين في تمويل النشاط التربوي . فهذه الجمعيات نشأت في الجزائر وفق أحكام القانون 31/90 المؤرخ في 1990/12/04، المتعلق بتأسيس الجمعيات.

و يتمثل دورها في تقديم الدعم المادي و المعنوي للمؤسسات التعليمية و مساعدات المؤسسات في تنشيط العمل التربوي كتوزيع الجوائز على المتفوقين ، إقامة الاحتفالات المدرسية ، و توفير بعض التجهيزات اللازمة للمدرسة .

و نفس الدور تلعبه هذه الجمعيات في مختلف دول العالم الثالث ، ففي النيبال ، كوبا ، الطوغو ...الخ، تقوم ببناء أغلب المؤسسات التعليمية المستويين الأول و الثاني و يمول مابين 15 % إلى 20 % من التكاليف العادية لتسيير هذه المؤسسات.

الفرع الرابع: تمويل المنظمات العالمية للتعليم

أصبحت كثير من الدول النامية تمول من طرف الدول و الهيئات الخارجية ، على شكل هبات و مساعدات أو على شكل قروض مالية .

و لعل التعاون الثنائي بين الدول يلعب دورا كبيرا في تمويل القطاع التربوي للبلدان الفقيرة ، فالدول الفرنكفونية تعتمد أساسا على الإعانات الفرنسية في تشجيع و تمويل مدارسها .

و التمويل الخارجي عن طريق الهبات و المساعدات لا يكون دوما بريئا ن بل يخفي في طياته في غالب الأحيان تجديد الهيمنة الفكرية و الثقافية للدول المانحة للدول الفقيرة .

كما أن بعض المنظمات العامية و الجهوية المختصة ، كمنظمة العالمية للعلوم و الثقافة ، المنظمة العربية للعلوم و الثقافة كما أن بعض المؤسسات المالية العلمية و الجهوية ، أصبحت مختصة في الميدان التربوي ، بإعتباره أداة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، كالبنك العالمي ، البنك الإفريقي للتنمية ، والتي أصبحت تقوم بتمويل البرامج التعليمية ، و الإجتماعية الدول النامية ، بتقديم القروض الخاصة بذلك ، و المساعدات الفنية .

و الجدول التالي يبين مساهمة المنظمات العالمية في دعم التعليم .

الجدول رقم (3-16):

مساهمة المنظمات العالمية في دعم التعليم للفترة 1980-1997

الوحدة :مليون دولار

السنوات / المنظمات	1980	1985	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1997
منظمة اليونسكو	78	88	73	82	82	90	100	106	109
البنك الإفريقي للتنمية	27	116	148	310	127	14	33	50	154
البنك الإفريقي للتنمية	65	67	291	236	387	138	358	368	628
البنك الإسلامي للتنمية	17	45	43	32	26	53	55	56	41
البنك العالمي	440	928	1487	1884	2006	2008	2057	1071	880
الصندوق الأوربي للتنمية	34	30	43	89	106	124	53	31	45

SOURCE :UNESCO, Statistiques comparées sur l'éducation dans le monde 2007

من الجدول أعلاه نستنتج أن المنظمات العالمية تسعى جاهدة لدعم التعليم و تقديم المساعدات المالية و أن اغلب هذه المساعدات موجهة إلى الدول النامية و التي لديها عجز في تمويل التعليم .و ما يمكن ملاحظته من الجدول أن البنك العالمي يحتل الصدارة بقيمة بلغت 2057 مليون دولار في سنة 1995، ومع مساهمة لمنظمة اليونسكو بقيمة قدرت بـــ 100 مليون دولار أمريكي وذلك في نفس السنة . إلى جانب البنك الإفريقي للتنمية الذي يدعم أغلب دول صحراء إفريقيا التي تعاني من عجز كبير في التمويل، و تمثلت قيمة المساعدات بـــ154مليون دولار في سنة 1997 ،ومع مساهمة كل من البنك اللاتيني للتنمية ، الإسلامي للتنمية و الصندوق الأوروبي للتنمية الذي قدرت قيمة الإعانات في سنة 1997بـــ 45،41،628 مليون دولار على التوالي .

الفرع الخامس:المؤسسات الإقتصادية العمومية و الخاصة

تشارك المؤسسات الإقتصادية سواء العمومية أو الخاصة في تمويل القطاع التربوي ، فالخدمات الإجتماعية لهذه المؤسسات تلعب دورا بارزا في تزويد المؤسسات التربوية بوسائل مالية و مادية كالكتب للمكتبات المدرسية ، وتوفير بعض اللوازم المكتبية لإدارة المدرسة .

كما يمكن اللجوء إلى هذه المؤسسات أيضا، مثلما عمدت بعض الدول إلى نظام رسوم خاص إلى تمويل التعليم ،حيث أدخلت باكستان سنة 1986 ضريبة إضافية على الواردات يستفيد منه قطاع التعليم، وفي البرازيل تم إعتماد ضريبة قدرها 2,5% من أجور المستخدمين في القطاع الخاص موجهة خصيصا للتعليم الإبتدائي. وأدخلت كوريا الجنوبية سنة 1982 ضريبة

على مداخيل الفوائد و الإتاوات ، و ساهمت الضريبة سنة 1987 في تمويل 15% من وزارة التربية في هذا البلد[1].

كما أن هذه المؤسسات تقوم بتقديم المساعدات إلى عمالها من أجل تمدرس أولادهم ، فالخدمات الإجتماعية لهذه المؤسسات ،تقدم سنويا لعمالها إعانات مالية أو مادية لمواجهة تكاليف الدخول المدرسي الجديد .

و لقد عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة ، ما يعرف بعملية بالتضامن المدرسي ،و التي تشارك فيها المؤسسات الإقتصادية بشكل واسع ، و يتمثل الهدف منها ضمان دخول أبناء الطبقة الفقيرة للمدرسة ، وذلك بتوفير المساعدات مالية و مادية لأسرهم ، حيث تشرف وزارة الأسرة و التضامن العائلي على البرنامج فتجمع المساعدات و تنسقها مع الهيئات المحلية من دوائر وبلديات، و منظمات اجتماعية مهتمة بالميدان التربوي .

الفرع السادس: تمويل العائلي للتعليم

تساهم العائلات في تمويل التعليم و ذلك خاصة في الدول المتقدمة و التي تعتمد على التعليم الخاص ، حيث أنها تدفع مبالغ كبيرة لإلتحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة.

أما في الدول النامية و تعاظم الإنفاق العائلي على التعليم تمثل مشكلة قومية تهدد ديمقراطية التعليم ، وتخل بمفهوم تكافؤ الفرص , ورغم رفع شعار مجانية التعليم فان الإنفاق العائلي في تزايد مستمر، وذلك بزيادة في حقوق التمدرس ،هذا غير مصروفات الملابس ،الكتب ،تكاليف الأنشطة و الدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورة لرفع مستوى التحصيل التعليمى

[1]Danièle Blondel, L.éducation pour le vingt et unième siècle : questions et perspectives, 2001, P 97

ولعله من المهم كذلك الإشارة إلى أن الإنفاق قد زاد بالنسبة للأسر التي تلحق أبنائها بالتعليم الخاص.

فبالنسبة للجزائر فإن حقوق التمدرس التي تعتبر شرطا أساسي لإلتحاق التلميذ بالمدرسة ، و رغم الحجم الكبير لمبالغ حقوق التمدرس ،فإن وزارة التربية الوطنية لا تعتمدها في ميزانيتها السنوية ، و هذا تماشيا مع مبدأ مجانية التعليم السري الفعل.

إن حقوق التسجيل تمثل مصدرا أساسيا في ميزانية المؤسسات المدرسية ، و التي تظهر في حساباتها و بنودها من خلال البند 221 الذي يمثل مداخيل على عاتق الأولياء.

و يمكن تقدير حقوق التمدرس المدفوعة من طرف أسر التلاميذ للسنة الدراسية 2007-2008 ، وذلك مع معرفة قيمة حقوق التمدرس و أعداد التلاميذ لنفس السنة

الجدول رقم (3-17)

حقوق التمدرس المدفوعة خلال السنة الدراسية 2007-2008

مرحلة التعليم	حقوق التمدرس (دج)	عدد التلاميذ	المبلغ الإجمالي (دج)
الابتدائي	50	3 931 874	196593700
المتوسط	100	2 595 748	259574800
الثانوي	200	974 748	194949600

المصدر : من إعداد الطالب بناء إلى معطيات من وزارة التربية الوطنية

يعتبر مبلغ حقوق التمدرس معتبر حيث يمثل نسبة معتبرة من نفقات التسيير للقطاع.

المطلب الثاني :أسباب زيادة الإنفاق التعليمي

من الملاحظ أن هناك اتجاها يكاد عاما في معظم الدول يتمثل في إستمرار الزيادة في الإنفاق التعليمي ، رغم التفاوت في ذلك بين دولة وأخرى ، وبين فترة و أخرى في الدولة الواحدة ، و حسب الإختلاف في مواردها و ظروفها و أوضاعها الخاصة ، و درجة تطورها و إحتياجاتها وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنفاق التعليمي،و تؤدي إلى زيادته .

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على شكل الإنفاق التعليمي وحجمه، بعض هذه العوامل داخلية نابعة من النظام التعليمي نفسه، وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به والتي تؤثر فيه، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى التالي :

الفرع الأول: عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية

وهي عوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والأساليب المستخدمة وطرق تفاعل المدخلات بعضها مع بعض، ومن هذه العوامل ما يلي:

- تأهيل المعلمين وخبراتهم مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصا إذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات التي يحملها المعلمون.
- إلزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم .
- الإهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على

إقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلاب في الفصل مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الفصول الناتجة عن هذه السياسات، وهذا أدى إلى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب أو البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة[1].

– التوجه و بشكل مستمر نحو الإهتمام بالجوانب العلمية ذات الطبيعة التطبيقية و بدرجة اكبر من الجوانب الأنسانية ذات الطبيعة النظرية ، و بالذات في التعليم الجامعي ، و كذلك التوجه نحو التعليم المهني في التعليم الثانوي و الذي يتصل بالجوانب العملية و التطبيقية ،كل هذا يفرز معه الحاجة إلى إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة من أجل زيادة تفاعل الطلاب وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، إضافة إلى التوسع الحالي في إدخال الحاسب الآلي وخدمات الأنترنت، وما يصاحب ذلك من التطوير والتحديث المستمر لهذه التقنيات نظرا لطبيعتها المتجددة باستمرار.

– الإهتمام بتطوير البيئة التعليمية وخصوصا الأبنية المدرسية وتطوير نماذج حديثة تشتمل على خدمات تعليمية مساندة من ملاعب ومسارح وقاعات محاضرات ومختبرات وصالات طعام ،وهذا انعكس على كلفة هذه الأبنية وزيادة الإنفاق عليها.

– الإهتمام بالأنشطة المدرسية وما يتطلب ذلك من رصد ميزانيات لها تخصص للأنفاق على متطلباته سواء كانت هذه الأنشطة داخل المدارس أو خارجها مثل الرحلات الطلابية.

– مستوى الهدر التعليمي المتمثل في رسوب الطلاب وإعادة الصفوف والتسرب من المدرسة، والذي يشكل هدرا إقتصاديا واضحا من حيث مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من

[1].محمود عباس عابدين ،علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية،طبعة 1 ،2000،ص58.

المقرر له وعدم إتاحة الفرصة للطلاب الجدد مما يؤدي إلى زيادة أعداد الطلاب وبالتالي يؤثر على كلفة الوحدة التعليمية.

– ضعف الإدارة التعليمية وعدم الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وضعف جودة توزيع هذه الموارد على عناصر العملية التعليمية وبشكل يحقق الأهداف التعليمية.

ضعف التنسيق بين قطاع التعليم والقطاعات الأخرى .

التوسع في التعليم العالي وعدم مراعاة حاجة المجتمع لبعض التخصصات.

الفرع الثاني: عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع

وهي العوامل الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه وفي بنيته وفي مراحله وسياساته، ومن أهمها ما يأتي:

– الزيادة السكانية و التي تتحقق بمعدلات نمو مرتفعة تفوق ما تحقق من زيادة و معدلات للنمو السكاني في الدول المتقدمة بالإضافة إلى ما تؤدي إليه مثل هذه الزيادة السكانية من إرتفاع الأهمية النسبية للفئة العمرية من صغار السن و الذي ينبغي توفير التعليم لهم ,و ما يصاحب ذلك من زيادة الضغط على التعليم ، خاصة بعدما تبنت معظم دول العالم فكرة التعليم الإلزامي المجاني في مراحل معينة ، وهو الأمر الذي يفرض بالضرورة زيادة في الإنفاق التعليمي بالشكل الذي يفرز معه الحاجة إلى زيادته[1].

[1]. محمد متولي غنيمة، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي ،الوضع الراهن و احتمالات المستقبل ، العدد الأول القاهرة \ن الدار المصرية اللبنانية ،1996،ص51

– التغيرات الإقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الأقليمي أو الدولي مثل إرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط، ومستوى الناتج الوطني للدولة وما يصاحبه من تقلبات في العملة الوطنية والأسعار والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي العام المرتبط بإرتفاع أسعار مستلزمات العملية التعليمية سوا كانت الموجودات الرأسمالية الثابتة كالأبنية و الآلات و المستلزمات التي ترتفع أسعارها بشكل مستمر ، وكذلك إرتفاع رواتب و أجور أعضاء هيئة التدريس و الهيئات الإدارية ، و خاصة أن قطاع التعليم يعتبر من القطاعات التي تمتاز بالكثافة الكبيرة العمال وبالذات المدرسون ، وهو الأمر الذي يرفع من نفقات التعليم

– التطور النسبي في المستويات الثقافية و الإجتماعية الذي يتحقق نتيجة التطور النسبي في المجتمع و الإقتصاد من خلال التوجهات التنموية ، و ما يرافق ذلك من زيادة الوعي ، وإنتشار الثقافة ،و التطور الحضاري و الإجتماعي .كلها عوامل تدفع بإتجاه تحقق زيادة في الطلب على التعليم كما و نوعا ، و هو الأمر الذي يضغط بإتجاه التوسع في التعليم لتلبية الزيادة في هذا الطلب ، وهو ما يقود إلى زيادة الإنفاق التعليمي[1].

– الزيادة النسبية في الدخول لدى الأفراد يفرز معه زيادة في الطلب على التعليم بالضرورة، و هو الأمر الذي يفرز معه الحاجة للتوسع في التعليم من أجل تلبية الزيادة في الطلب، ومن ثم زيادة الإنفاق التعليمي.

[1] د.فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه،مرجع سابق ،ص 200

- زيادة إهتمام المجتمعات بالتعليم والإنفاق عليه على إعتبار أن الإنفاق على التعليم هو إستثمار في العنصر البشري، و الذي يؤدي إلى تطوير المجتمع وتنميته تنمية حقيقية شاملة في جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية.

المطلب الثالث :ترشيد الإنفاق التعليمي :

تعمل مختلف الجهات ذات العلاقة بتمويل التعليم إلى الإستفادة من الموارد المتاحة و على تخفيض الإنفاق على التعليم عن الطرق التالية :

1- ضمان التخصيص الأمثل للأنفاق التعليمي بحيث يتم الربط بين هذا الإنفاق و تحقيقه لأفضل النتائج ، من خلال توزيع النفقات على المجالات و الأوجه التعليمية المختلفة بشكل يتناسب و درجة إسهامها في تحقيق النتائج كما و نوعا ، و حجبه عن التوجه نحو المجالات التي لا تسهم في ذلك ، حيث يلاحظ مثلا توجه قدر من التعليم إلى مجالات تعليمية و أوجه لا تحقق أهداف مهمة للتعليم ،سواء المتصل منها بالإفراد ، المجتمع أو الإقتصاد ،و كما هو الحال في الإنفاق على مجالات تعليمية ذات طبيعة نظرية و بشكل يفوق الحاجة إليها ، ويقل الإنتفاع منها ، دون توجيه القدر الكافي من الإنفاق التعليمي على مجالات التعليم ذات الطبيعة العملية و التطبيقية ، و بالتي يزداد الطلب على خريجيها ، ومن ثم ترتفع الحاجة إليها ، ويزداد الإنتفاع منها سواء للأفراد أو المجتمع أو الإقتصاد ككل .

2- ضمان الإستخدام الكامل للموارد و الإمكانات التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية ، حيث يلاحظ و بالرغم من ندرة الموارد و الإمكانات هذه ، و محدودية توفرها أن هنالك ضعف في درجة إستخدامها و ذلك مثلا في إستخدام أقل لقاعات الدراسة ، أو المخصصة

للنشاطات غير التعليمية، وكذلك نقص إستخدام الآلات و الأجهزة ، و المعامل و المختبرات ، و الأبنية ، لا بل أن هذا الأمر يمتد في ضعف درجة الإستخدام العنصر البشري سواء إتصل ذلك بالهيئات التدريسية و كذلك الإنفاق على الإداريين و الذين يتم إستخدامهم في حالات ليست بالقليلة بشكل يتجاوز الحاجة إلى خدماتهم ،و الذين يتم توظيفهم و الإنفاق عليهم لإعتبارات لا تتعلق في معظمها بمؤهلاتهم و الحاجة إليهم ، وإنما لإعتبارات شخصية و إجتماعية و غيرها ، و هو ما يتضمن إنفاقا مهما لا يتم الإنتفاع منه بدرجة كافية ، و هو ما يفرض ضرورة الحد من هذا الإنفاق ، وبالشكل الذي يرتبط بما هو ضروري منه من خلال ما يتحقق عن طريقه من إسهام أكبر في العملية التعليمية.

3- التوجه نحو العمل على خفض الهدر و الضياع و التبديد للموارد الذي يرافق القيام بالعملية التعليمية ، و الإنفاق عليها ، و الذي يتمثل في إرتفاع نسب الرسوب ، و التي تعني تكرار الإنفاق على الطالب الذي يتعرض للرسوب ، و بقدر تكرار رسوبه ، وهو الأمر الذي يرفع من نفقات التعليم. فمثلا تخفيض معدل التكرار معناه تخفيض العدد الإجمالي للمقاعد الضرورية في المدارس وبالتالي تخفيض نفقات الموجهة التعليم .

4- التخطيط التعليمي الذي يتم بموجبه ضمان تحقيق أقصى انتفاع ممكن من الإنفاق التعليمي و بالشكل الذي يقود إلى خفضه ، إذا أحسن إستخدامه،و من خلال التخطيط التعليمي تحقق أقصى قدر ممكن من الأهداف التعليمية بأقل قدر ممكن من النفقات ، وفي أقل وقت ممكن و بأقل جهد ممكن ، و بالشكل الذي يتيح تطور التعليم كما و نوعا من خلال

5- اختيار الوسائل و الأساليب و الإجراءات في إطار الخطط التعليمية التي تتضمن أفضل إستخدام ممكن للموارد و الإمكانات المتاحة و، وتجنب الهد ر و التبديد في الإنفاق على التعليم.

إستعمال تكنولوجيا تعليم جديدة أقل تكلفة، فبعض تجارب التعليم عن بعد في التعليم العالي تم إعتمادها في العديد من البلدان.

خاتمة الفصل الثالث :

ترصد الدول مبالغ ضخمة على التعليم من ميزانيتها بالمقارنة بالقطاعات الأخرى من خلال الإنفاق عليه ، والذي يحوي في طياته مؤشرات تبين مدى الأهمية التي توليها الدول لها الميدان على خلاف الميادين الأخرى .و هنا يتضح الفرق الواضح بين ما تنفقه البلدان المصنعة للتعليم مقابل ما هو موجود في الدول النامية .

و الجدير بالذكر أن هناك طرقا يمكن أن تساهم فيها الأفراد و الهيئات و المؤسسات الاقتصادية في تمويل قطاع التعليم ، وذلك بمقدار إستفادة كل من هذه الأطراف من العملية ، وحسب درجة الوعي و الجوانب الثقافية و التجربة التي يتمتع كل مجتمع في ها الميدان .

كما يجب إتباع طرق و معايير تسعى من خلالها تحقيق درجة كبيرة من الاستخدامات للأموال التي تنفق و على التعليم .

و الجزائر كسائر الدول ترصد في ميزانيتها مبالغ كبيرة لقطاع التعليم ككل و بالخصوص قطاع التربية الوطنية .

الفصل الرابع

دراسة نفقات قطاع التربية الوطنية بالجزائر

1980 -2008

مقدمة الفصل الرابع:

يحظى قطاع التعليم بالجزائر ولاسيما قطاع التربية الوطنية باهتمام كبير وواسع من طرف الدولة ،حيث شهد تطور بوتيرة سريعة ، خاصة في خلال العقدين الأخيرين ،و يبدو أن تطور التلاميذ يعتبر عاملا أساسيا في تحديد هذا التطور الذي عرفه القطاع .إذ عليها يتوقف التطور في تعداد الأساتذة و والعمال الإداريين،و كذلك الهياكل الاستقبالية على إختلافها البيداغوجية و الإدارية وغيرها.و لكن يبقى في نهاية المطاف أن التطور المذكور كله مرهون بالقيد المالي ، أي الموارد المالية للبلد ، وبالضبط تلك النفقات المخصصة للقطاع في إطار ميزانية الدولة.

وسنقتصر في بحثنا هذا على جانب النفقات العامة وهي نفقات التسيير والتجهيز لقطاع التربية و الوطنية ، و أوجه إنفاقها و الغايات التي تبرر هذه النفقات .ونرى بأن إبراز هذا الجانب من نفقات القطاع ،و تحديد وزنه بالنسبة لنفقات الدولة يتطلب منا أولا ول كل شيء أن نتساءل عن التطور الذي عرفه القطاع ، وذلك من حيث تعداد الطلبة و الأساتذة ,كذلك من حيث الهياكل القاعدية الإستقبالية المختلفة ،البيداغوجية منها (مدارس ملحقات ،ثانويات ,متاقن).

المبحث الأول:التطور الكمي لقطاع التربية الوطنية

يبدو أن قطاع التربية الوطنية ، كغيره من القطاعات الإجتماعية الأخرى ، لم يفلت من الطابع الاجتماعي الغالب عليه .وينعكس في الإفراط الكبير الذي يعرف سلك الإداريين و العمال و الأساتذة على مستوى القطاع ،و ذلك بالإستناد إلى معايير دولية .كما أن تعداد الطلبة هو الأخر ،قد إزداد بوتيرة عالية ،مقارنة بالفترة الزمنية القصيرة نسبيا .ما أدى بالدولة إلى إنشاء هياكل بيداغوجية و إدارية لمواكبة هذه الزيادة الكبيرة . و فيما يلي سنعالج التطورات لتعداد الطلبة ، الأساتذة و الهياكل القاعدية المتاحة للقطاع .

المطلب الأول :تطور الجانب البشري

لقد عرف قطاع التربية الوطنية ، زيادة في تعداد التلاميذ ، و ذلك نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم ، و ينعكس ذلك في تطور وتيرة كل من سلكي الأساتذة و العمال التابعين للقطاع .و سنتطرق إلى تطور التلاميذ و الجهة المؤطرة لمختلف مراحل التعليم للقطاع .

الفرع الأول :تطور عدد التلاميذ

شهد قطاع التربية الوطنية منذ الاستقلال زيادة في تعداد التلاميذ المتمدرسين بصفة مستمرة من سنة إلى أخرى ، وحسب مراحل التعليم المختلفة .

1-التعليم التحضيري :

يعد التعليم التحضيري الأرضية القاعدية التي تقوم عليه كل مراحل التعليم اللاحقة و يؤثر بشكل هام على مردودية النظام التعليمي في كل مراحله ، حيث تنص أمرية 16 أفريل 1976

في مادتها 19 على أن هذه المرحلة من التعليم تستغرق مدة سنتين، ويقبل فيه الأطفال الدين تتراوح أعمارهم مابين 4 إلى 6 سنوات وذالك وفقا لشروط يحددها وزير التربية الوطنية[1].رغم ذلك لم يعرف انطلاقته إلا في سنة 1981 عندما أنشأت وزارة التربية الوطنية مديرية فرعية للتعليم المتخصص الذي يعتبر التعليم التحضيري من صلاحياتها ، ففتحت أقساما على مستوى بعض المدارس الابتدائية و ضعت مناهج له ، و كونت دفعات من المربيات وكلفت مفتشي التعليم الأساسي بمهمة التكوين و المراقبة في بعض الولايات .و بالتالي إزداد تعداد التلاميذ ، حيث وصل عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم التحضيري بالدخول المدرسي 1993/1992 إلى 12021 تلميذ من بينهم 10399 تلميذة .

بعد ذلك شهد تعداد التلاميذ تذبذب في الإرتفاع، فبلغ في العدد في 1997/96، 33503 تلميذ ،بنسبة مشاركة للبنات قدرت بـــ 48,96 % من إجمالي التلاميذ .

و مع تحسن الأوضاع الإجتماعية في مطلع سنة 2000 إرتفعت نسبة نمو التلاميذ، حيث بلغت 26 % بحلول سنة 2003 ،.

تواصلت بعد ذلك هذه الزيادات في تعداد التلاميذ بحلول سنة 2008 ،مسجلة قيمة معتبرة قدرت بـــ 134161 تلميذ ،من بينهم 65660 تلميذة محققة بذلك نسب 48,95 % من إجمالي التلاميذ.

و الجدول التالي يبين تطور أعداد التلاميذ في الطور التحضيري خلال الفترة الزمنية 1992-2008.

[1] مادة رقم 8 من مرسوم تنظيم وتسيير المدرسة التحضيرية، الجريدة الرسمية ، العدد 33 ،الصادرة في 23 أبريل سنة.1976 .

الجدول رقم (4-1):

تطور أعداد التلاميذ في الطور التحضيري خلال الفترة 1992-2008

السنوات	سنة أولى تحضيري 1èreANNEE PREPARATOIRE		سنة ثانية تحضيري 2ème ANNEE PREPARATOIRE		الجملـة ENSEMBLE	
	المجموع TOTAL	بنـات FILLES	المجموع TOTAL	بنـات FILLES	المجموع TOTAL	بنـات FILLES
1993-1992	12 264	5 928	8 856	4 471	21 120	10 399
1994-1993	13 367	6 432	14 042	6 600	27 409	13 032
1995-1994	15 764	7 794	11 893	5 515	27 657	13 309
1996-1995	21 142	10 281	10 755	5 388	31 897	15 669
1997-1996	19 109	9 472	14 394	6 931	33 503	16 403
1998-1997	22 255	10 737	11 070	5 452	33 325	16 189
1999-1998	25 817	12 657	9 884	4 850	35 701	17 507
2000-1999	22 388	10 737	16 385	8 119	38 773	18 856
2001-2000	25 589	12 573	21 081	10 195	46 670	22 768
2002-2001	31 917	15 885	25 096	11 981	57 013	27 866
2003-2002	32 049	15 468	18 046	8 912	50 095	24 380
2004-2003	35 296	16 846	21 310	10 324	56 606	27 170
2005-2004	50 285	24 271	20 980	9 837	71 265	34 108
2006-2005	4 074	2 052	97 168	47 318	101 242	49 370
2007-2006	2 915	1 563	108 681	53 987	111 596	55 550
2008-2007	1 315	705	132 846	64 955	134 161	65 660

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, Ministère du l'éducation Nationale

2-التعليم الأساسي:

إزداد تعداد التلاميذ في قطاع التربية في المرحلة الأساسية، حيث بلغ في سنة 1980، 3118821 تلميذ في الطور الابتدائي و 804621 في الطور المتوسط بمشاركة للبنات بنسبة 41,32 % في كل من الطورين الابتدائي و المتوسط.[1]

[1] Rétrospective statistique Sous-direction des Statistiques. Ministère du l'éducation Nationale. Février .2000.p 39-40.

و مع تطبيق مبدأ المدرسة الأساسية الذي يقوم على إجبارية التعليم الأساسي و مجانيته .

أما في فترة التسعينيات شهد تناقص في أعداد التلاميذ ،فوصل العدد إلى 5436134 تلميذ في كل من الطورين بنسبة تمدرس 80,82 % و ذلك راجع إلى الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها البلاد والتي إنعكست سلبا على مستوى تفكير و معيشة الفرد الجزائري و التخريب الذي طال العديد من المؤسسات التعليمية و التحولات الإجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري ، بانتهاج البلاد الإصلاحات الهيكلية في قطاعات الدولة ومن بينها قطاع التربية الوطنية ،حيث تم إتباع سياسة الضغط على النفقات اللازمة لتمويل القطاعات الاقتصادية للدولة [1].

بعد ذلك شهدت إرتفاعات مستمرة في تعداد التلاميذ و يرجع إلى تحسن الظروف الأمنية و عودة معظم المتوقفين عن الدراسة من تلاميذ و أساتذة ، حيث إنتقل عدد المتمدرسين في السنة الدراسية 2003-2004 إلى 6729498 تلميذ و هو ما يعني تضاعف هذا العدد حوالي مرتين (02) منذ الثمانيات .

و مع نهاية سنة 2008, شهد عدد التلاميذ إنخفاضا طفيفا حيث وصل إلى 3931874 تلميذ في الطور الابتدائي و 2595748 تلميذ في المتوسط. يرجع ذلك إلى الإصلاحات في النظام التربوي،والتي أدت إلى تقليص سنوات لدراسة في الطور الابتدائي إلى 5سنوات ،ورفعها في الطور المتوسط إلى 4 سنوات.

---

[1] عبد اللطيف بن آشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009 ، آلفا للنشر الجزائر فيفري2004 ، ص127.

و الجدول التالي يبين تطور أعداد التلاميذ في التعليم الأساسي خلال الفترة 1980-2008.و

الجدول رقم (4-2) :

تطور أعداد التلاميذ في التعليم الأساسي خلال الفترة 1980-2008

السنوات	الطوران 1و2 1ère & 2ème CYCLES		الطور 3 3ème CYCLE		المجموع Ensemble
	المجموع TOTAL	بنــات FILLES	المجموع TOTAL	بنــات FILLES	
1980-1979	3 061 252	1 274 581	737 902	285 383	3 799 154
1981-1980	3 118 827	1 307 550	804 621	313 849	3 923 448
1982-1981	3 178 912	1 338 761	891 452	355 543	4 070 364
1983-1982	3 241 924	1 375 135	1 001 420	402 381	4 243 344
1984-1983	3 336 536	1 422 855	1 126 520	458 126	4 463 056
1985-1984	3 414 705	1 469 043	1 252 895	512 589	4 667 600
1986-1985	3 481 288	1 516 157	1 399 890	577 825	4 881 178
1987-1986	3 635 332	1 599 458	1 472 545	599 464	5 107 877
1988-1987	3 801 651	1 682 514	1 490 863	604 605	5 292 514
1989-1988	3 911 388	1 741 376	1 396 326	566 660	5 307 714
1990-1989	4 027 612	1 798 783	1 408 522	578 838	5 436 134
1991-1990	4 189 152	1 877 990	1 423 316	592 583	5 612 468
1992-1991	4 357 352	1 965 859	1 490 035	629 824	5 847 387
1993-1992	4 436 363	2 011 685	1 558 046	888 619	5 994 409
1994-1993	4 545 274	2 061 349	1 618 622	911 625	6 163 896
1995-1994	4 548 827	2 086 456	1 651 510	923 815	6 200 337
1996-1995	4 617 728	2 129 494	1 691 561	751 023	6 309 289
1997-1996	4 674 947	2 164 303	1 762 761	804 070	6 437 708
1998-1997	4 719 137	2 193 983	1 837 631	854 952	6 556 768
1999-1998	4 778 870	2 229 152	1 898 748	896 262	6 677 618
2000-1999	4 843 313	2 264 608	1 895 751	908 608	6 739 064
2001-2000	4 720 950	2 210 114	2 015 370	968 544	6 736 320
2002-2001	4 691 870	2 204 374	2 116 087	1 016 556	6 807 957
2003-2002	4 612 574	2 166 045	2 186 338	1 057 978	6 798 912
2004-2003	4 507 703	2 119 454	2 221 795	1 083 046	6 729 498
2005-2004	4 361 744	2 049 927	2 256 232	1 106 260	6 617 976
2006-2005	4 196 580	1 973 901	2 221 328	1 088 324	6 417 908
2007-2006	4 078 954	1 926 560	2 443 177	1 216 025	6 522 131
2008-2007	3 931 874	1 860 190	2 595 748	1 280 541	6 527 622

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N.

3 -**التعليم الثانوي**: عرف التعليم الثانوي بدوره تزايد في أعداد التلاميذ من سنة إلى أخرى ، و ذلك نتيجة تحقيق نسب الإنتقال مرتفعة للتلاميذ في الطور المتوسط .

و الجدول التالي يبين تطور أعداد التلاميذ التعليم الثانوي خلال الفترة 1980-2008.

الجدول رقم (4-3):

تطور أعداد التلاميذ الطور الثانوي خلال الفترة 1980-2008

من بينهم التقني DONT TECHNIQUE		الثانوي العام و التقني SECONDAIRE & TECHNIQUE		السنوات
بنــات FILLES	المجموع TOTAL	بنــات FILLES	المجموع TOTAL	
2 614	12 770	63 738	183 205	1980-1979
3 066	14 493	77 897	211 948	1981-1980
3 855	16 348	95 029	248 996	1982-1981
4 933	19 857	108 498	279 299	1983-1982
8 617	32 086	131 757	325 869	1984-1983
12 078	42 577	148 439	358 849	1985-1984
20 072	66 886	179 686	423 502	1986-1985
30 392	98 300	218 898	503 308	1987-1986
39 957	128 083	262 774	591 783	1988-1987
48 352	156 423	322 875	714 966	1989-1988
51 237	165 182	342 788	753 947	1990-1989
47 724	153 360	350 774	752 264	1991-1990
30 577	96 025	352 093	742 745	1992-1991
24 307	78 973	358 062	747 152	1993-1992
17 995	61 230	386 224	793 457	1994-1993
18 798	63 639	409 246	821 059	1995-1994
20 545	69 195	430 416	853 303	1996-1995
20 394	64 888	449 506	855 481	1997-1996
22 086	64 988	472 302	879 090	1998-1997
21 936	62 725	499 435	909 927	1999-1998
20 787	57 749	516 519	921 959	2000-1999
21 178	58 319	547 945	975 862	2001-2000
21 663	60 996	585 486	1 041 047	2002-2001
22 986	65 690	621 647	1 095 730	2003-2002
23 449	65 716	645 782	1 122 395	2004-2003

2005-2004	1 123 123	648 325	64 161	23 188
2006-2005	1 175 731	686 440	59 326	20 833
2007-2006	1 035 863	596 347	52 798	18 686
2008-2007	974 748	570 842	33 366	10 554

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N

من الجدول أعلاه نستنتج أن الطور الثانوي شهد إرتفاعات في أعداد التلاميذ ، حيث بلغ بحلول سنة 1980, 211948 تلميذ من بينهم 14493 تلميذ بالنسبة للتعليم التقني و بمشاركة للبنات قدرت بـــــ 77 897 تلميذة .

و الملاحظ أن التعليم الثانوي العام هو المهيمن على حساب التعليم التقني الذي يمثل 6,74 % لينخفض عدد التلاميذ في فترة التسعينيات حيث بلغ نسبة نمو للتلاميذ 0,59 % في سنة 1992 و ذلك راجع إلى الأوضاع الأمنية و التصحيحات الهيكلية التي إنتهجتها الجزائر في تلك المرحلة [1] .

ليرجع بعد ذلك عدد التلاميذ إلى الإرتفاع من جديد، حيث سجل الدخول المدرسي 2004-2005، 1123123 تلميذ في التعليم الثانوي العام و 64461 تلميذ في التعليم التقني، مشكلا بذلك نسبة 14,50 % من إجمالي التلاميذ .

و ما ميز هذه المرحلة تفوق نسبة الإناث عن الذكور، حيث سجلت نسبة الإناث 57,73 % من إجمالي التلاميذ .

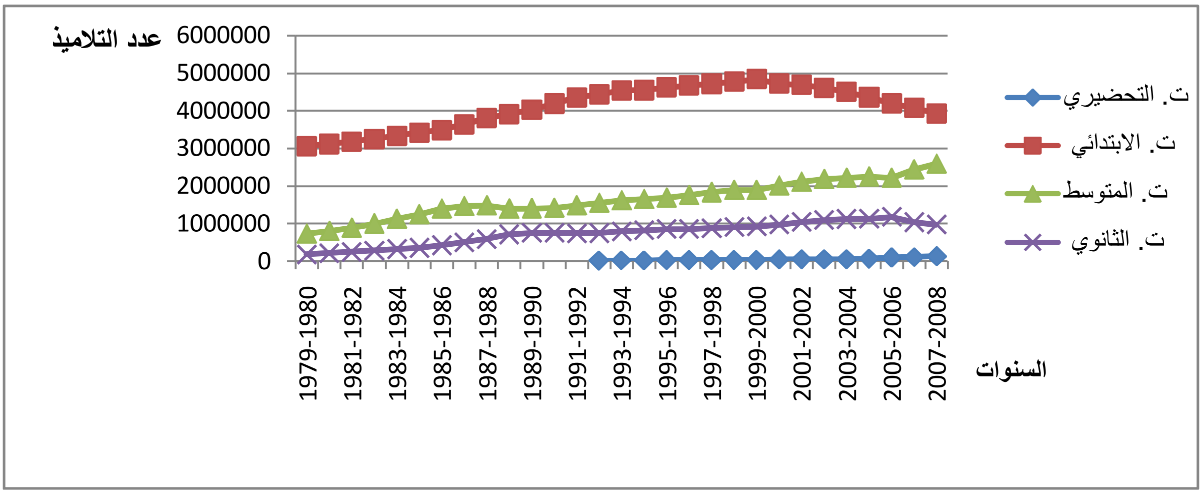
[1] مزيان محمد كتاب التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة ، التحديات، ج1 ، سلسلة إصدارات مخبر التربية والتنمية، دار الغرب للنشر، وهران 2002 ، ص100 .

و مع نهاية سنة 2008 سجل إنخفاض في نسبة أعداد التلاميذ إلى 12,99 % من إجمالي التلاميذ بتعداد 9747480 تلميذ و ذلك راجع إلى الإصلاحات التي إنتهجتها المنظومة التربوية ، حيث بحلول السنة الدراسية 2008-2009 تم إزالة التعليم التقني .

و الشكل التالي يلخص تطور أعداد التلاميذ في المراحل السابقة .

الشكل رقم (4-1):

تطور أعداد التلاميذ في مختلف أطوار التعليم خلال الفترة الزمنية 1980-2008



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجداول السابقة .

الفرع الثاني التأطير البيداغوجي :

تلبية للطلب المتزايد للتمدرس في الستينات تم توظيف ممرنين يتمتعون بمستوى تأهيلي يقل عن مستوى شهادة الأهلية و مساعدين لهم مستوى الأهلية أو يعادلها و مدرسين، علاوة على ذلك فقد تم اللجوء إلى التعاون بهدف تحقيق تعريب التعليم . وهذا ما يفسر ضعف مستوى تأهيل المعلمين الجزائريين وإرتفاع نسبة المعلمين الأجانب في الستينات والسبعينات.

نظرا للتزايد المستمر في أعداد التلاميذ منذ الاستقلال و لضمان تأطير جيد تم توظيف معلمين و أساتذة و ذلك المواءمة الإحتياجات لتأطير المتمدرسين الجدد.

1-التعليم التحضيري : تزايد أعداد المعلمين في التعليم التحضيري بصفة مستمرة ، وهذا راجع إلى الزيادة السكانية ، خصوصا الفئة العمرية الفتية .[1]

و مع حلول الدخول المدرسي 1993/92 بلغ عدد المعلمين 206 معلم ، و 836 معلمة ، بمعدل تأطير معلم لكل 20 تلميذ [2].

بعد ذلك تواصلت الزيادات في السنة الدراسية 1997/96 حيث وصل العدد إلى 1524 معلم و معلمة .

و الملاحظ أن عدد المعلمات يفوق عدد المعلمين ،ففي سنة 2004 شكلت نسبة المعلمات 80.78 % من إجمالي هيئة التدريس.

و مع تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم تواصلت مجهودات الدولة و ذلك بتوفير مناصب مالية وصل عدد في سنة 2008 المدرسين إلى 5252 مدرس ، رغم تناقص في معدل التأطير والذي قدر معلم لكل25 تلميذ.

و الجدول التالي يبين تطور هيئة التدريس في الطور التحضيري في الفترة الزمنية 1992-2008.

---

[1] وزارة التربية الوطنية، المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتربية سنة 2006، ص2

[2] سلسلة إحصائية من 1962 إلى 2000 ، وزارة التربية الوطنية،مديرية التخطيط، فيفري 2000.

الجدول رقم (**4-4**):

تطور المعلمين للطور التحضيري خلال الفترة 1992-2008

السنوات	المعلمون	معلمات	المجموع
1993-1992	206	836	1042
1994-1993	1212	1770	2982
1995-1994	195	1085	1280
1996-1995	134	1104	1238
1997-1996	154	1179	1333
1998-1997	300	1224	1524
1999-1998	93	1175	1268
2000-1999	194	1249	1443
2001-2000	196	1466	1662
2002-2001	806	2049	2855
2003-2002	299	1496	1795
2004-2003	414	1740	2154
2005-2004	353	2112	2465
2006-2005	592	3165	3757
2007-2006	701	3374	4075
2008-2007	1009	4243	5252

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N

2-التعليم الأساسي :

تلبية للطلب المتزايد للتمدرس في الستينات تم توظيف ممرنين يتمتعون بمستوى تأهيلي يقل عن مستوى شهادة الأهلية و مساعدين لهم مستوى الأهلية أو يعادلها و مدرسين، علاوة على ذلك فقد تم اللجوء إلى التعاون بهدف تحقيق تعريب التعليم . وهذا ما يفسر ضعف مستوى تأهيل المعلمين الجزائريين وإرتفاع نسبة المعلمين الأجانب في الستينات والسبعينات.

و بحلول سنة 1980 شهد إرتفاع في أعداد الأساتذة الجزائريين ، حيث بلغ 108121أستاذا

، مع إنخفاض في تعداد الأساتذة الأجانب ،وصل إلى 4208 أستاذا في نفس السنة ،وقدرت نسبة الجزأرة بـــ99,28 % في الطور الابتدائي و 86,58 % في الطور المتوسط ,ذلك نتيجة لتطبيق مبدأ الجزأرة التي اتخذته المنظومة التربوية في إطار الإصلاحات في النظام التعليمي [1].

أما في مرحلة التسعينيات ، فبلغ معدل التأطير أستاذ لكل 17 تلميذ ، مع تناقص في جانب الأساتذة الأجانب ، فقد وصل سنة 1992 إلى 921 أستاذا و ذلك راجع ظاهرة العنف في تلك المرحلة .

لقد كان قطاع التربية الوطنية من أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل، إذ أن الإرتفاع العددي لسلك المعلمين كان يتم بمعدل 4500 مدرسا و 180 مساعدا إضافيا في السنة على مستوى التعليم الابتدائي. أما على مستوى التعليم المتوسط فقد كان الإرتفاع السنوي بمعدل 2800 أستاذا في السنة على إمتداد الفترة من الاستقلال إلى سنة 1998.[2]

و مع الدخول المدرسي 2003-2004 ،الذي شهد إصلاح في المنظومة التربوية ،حيث وصل عدد المعلمين و الأساتذة في الطورين الإبتدائي و المتوسط إلى 277929 ، بين معلم وأستاذ ، وحقق معدل تأطير قدر بـــ أستاذ لكل 24 تلميذ ، لتواصل الزيادة في أعداد الأساتذة بحلول سنة 2008 ,حيث بلغ العدد285247 أستاذا, من بينهم 26 أستاذ أجنبي ، و بمعدل تأطير إلى في حدود أستاذ لكل 23 تلميذ .

وخلال نفس السنة ،و تحقيقا لمبدأ الجزأرة الشاملة بلغ عدد الأساتذة الأجانب 26 أستاذ أجنبي

---

[1] عبد الرحمن بن سالم، المرجع في التشريع المدرسي، ط3 ، المكتبة الوطنية ودار الهدى، الجزائر، 2000 ، ص15

[2] الديوان الوطني للإحصاء ، الجزائر بالأرقام، نتائج2003 ، رقم34 ، نشرة 2005 ، ص21-22

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-5):

تطور هيئة التدريس في الطور الأساسي خلال الفترة 1980-2008

السنوات	الطوران 1و2 1ère & 2ème CYCLES		الطور 3 3ème CYCLE		المجموع Ensemble
	المجموع TOTAL	أجانب Etrangers	المجموع TOTAL	أجانب Etrangers	
1980-1979	85 499	609	26 830	3 599	112 329
1981-1980	88 481	640	29 555	2 777	118 036
1982-1981	94 216	632	33 660	2 444	127 876
1983-1982	100 288	640	38 969	2 120	139 257
1984-1983	109 173	604	44 206	1 637	153 379
1985-1984	115 242	471	51 048	1 132	166 290
1986-1985	125 034	446	60 663	1 010	185 697
1987-1986	132 880	370	68 875	942	201 755
1988-1987	139 875	344	73 031	739	212 906
1989-1988	139 917	342	76 703	627	216 620
1990-1989	144 945	348	79 783	622	224 728
1991-1990	151 262	345	82 741	596	234 003
1992-1991	154 685	359	86 610	562	241 295
1993-1992	153 793	314	90 019	472	243 812
1994-1993	164 982	286	94 240	457	259 222
1995-1994	166 771	254	96 464	405	263 235
1996-1995	169 010	193	98 187	308	267 197
1997-1996	170 956	175	99 004	264	269 960
1998-1997	170 460	156	99 907	219	270 367
1999-1998	169 519	100	100 595	154	270 114
2000-1999	170 562	84	101 261	131	271 823
2001-2000	169 559	56	102 137	98	271 696
2002-2001	170 039	46	104 289	81	274 328
2003-2002	167 529	40	104 329	76	271 858
2004-2003	170 031	25	107 898	64	277 929
2005-2004	171 471	23	108 249	47	279 720
2006-2005	171 402	18	109 578	30	280 980
2007-2006	170 207	11	112 897	16	283 104
2008-2007	168 962	10	116 285	16	285 247

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N.

3-الطور الثانوي:

بالنسبة للتعليم الثانوي شهد نفس ما شهده الطورين الأولين ، حيث كان هناك إرتفاع في تعداد الأساتذة و الذي وصل إلى 10498 سنة 1981، من بينهم 4174 أستاذا أجنبيا ، و بذلك حققت نسبة جزأرة قدر بـــ 60,24 % .

و بحلول سنة 1992، بلغت نسبة نمو لتعداد الأساتذة 0,77 % ، وهي تعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة بالسنوات السابقة ، و يرجع ذلك نتيجة لظاهرة العنف وسياسة التصحيحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر ، حيث مست كل قطاعات الدولة بما فيها قطاع التربية الوطنية [1] .

و مع تحسن الأوضاع الإقتصادية ، الإجتماعية و الأمنية ، و التي أدت إلى زيادة أعداد التلاميذ الملتحقين بمقاعد الدراسة ، إرتفع عدد الأساتذة الى 59177 أستاذا ، من بينهم 6889 أستاذا في التعليم التقني و 83 أستاذا أجنبيا ، و معدل التأطير أستاذ لكل 19 تلميذ .

و بحلول سنة 2008، والتي شهدت إرتفاعا في أساتذة التعليم الثانوي العام مع إنخفاض في أعداد الأساتذة في التعليم التقني ، حيث وصل العدد إلى 6643 أستاذا ، ما يمثل نسبة 10,31% من إجمالي الأساتذة ، و يرجع ذلك نتيجة الاصطلاحات التربوية الرامية إلى إزالة التعليم التقني ، حيث تم إزالته بحلول الدخول المدرسي 2008-2009.

[1] CNES – Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contente de l'ajustement structurel . Alger Avril 98 p 25. . ,

الجدول رقم (4-6):

تطور هيئة التدريس في الطور الثانوي خلال الفترة 1980-2008

السنوات	التعليم الثانوي SECONDAIRE		من بينهم التقني DONT TECHNIQUE	
	المجموع TOTAL	أجانب Etrangers	المجموع TOTAL	أجانب Etrangers
1980-1979	9 365	4 371	...	...*
1981-1980	10 498	4 174	551	...
1982-1981	13 136	4 241	708	...
1983-1982	14 292	4 124	867	...
1984-1983	16 892	4 295	1 114	...
1985-1984	18 418	3 916	1 487	...
1986-1985	21 555	3 911	2 163	587
1987-1986	26 238	3 827	3 181	653
1988-1987	31 057	2 991	4 350	572
1989-1988	37 023	2 432	5 313	366
1990-1989	40 939	2 253	5 883	221
1991-1990	44 283	1 774	6 318	135
1992-1991	44 622	917	5 541	42
1993-1992	45 711	379	5 317	20
1994-1993	49 647	379	6 186	24
1995-1994	50 328	314	6 579	10
1996-1995	52 210	248	6 799	8
1997-1996	52 944	199	6 788	7
1998-1997	53 343	193	6 253	5
1999-1998	54 033	147	6 450	4
2000-1999	54 761	127	6 478	4
2001-2000	55 588	118	6 637	4
2002-2001	57 274	111	6 684	4
2003-2002	57 747	90	6 720	4
2004-2003	59 177	83	6 889	3
2005-2004	60 185	75	6 943	4
2006-2005	62 330	49	6 871	1
2007-2006	62 642	47	6 781	1
2008-2007	64 459	43	6 643	1

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N

* عدم توفر بيانات إحصائية

الفرع الثاني : الهياكل و المنشات القاعدية (Infrastructure)

إن المجهود المشار إليه سابقا ما كان ليتحقق لولا الشبكة الواسعة من المدارس ، الثانويات و المتاقن ،التي تم إنجازها في مختلف المناطق و الجهات .مما جعل بلادنا تتوفر على شبكة من المرافق التعليمية يفوق عددها 23000 مؤسسة تعليمية في نهاية سنة 2008 .

و يبين الجدول رقم تطورا عدد المؤسسات التعليمية من الثمانيات إلى غاية سنة 2008.

الجدول رقم (4-7):

تطور الهياكل القاعدية لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008

السنوات	الطوران 1 و 2 1ère & 2ème CYCLES	الطور 3 3ème CYCLE	الثانوي SECONDAIRE		المجموع ENSEMBLE
	ملحقات مدارس أساسية A.E.F.	أكماليات Ecoles FOND.	ثانويات LYCEES	متاقن TECHNICUM	
1980-1979	9 034	873	185	23	10115
1981-1980	9 263	932	205	25	10 425
1982-1981	9 399	1 036	222	24	10 681
1983-1982	9 864	1 181	248	24	11 317
1984-1983	10 266	1 267	286	33	11 852
1985-1984	10 588	1 388	309	44	12 329
1986-1985	11 144	1 561	342	73	13 120
1987-1986	11 427	1 747	385	96	13 655
1988-1987	11 843	1 929	440	110	14 322
1989-1988	12 240	2 108	574	131	15 053
1990-1989	12 694	2 248	621	137	15 700
1991-1990	13 135	2 339	672	140	16 286
1992-1991	13 461	2 433	700	145	16 739
1993-1992	13 970	2 541	732	151	17 394
1994-1993	14 734	2 651	760	152	18 297
1995-1994	14 836	2 778	782	186	18 582
1996-1995	15 186	2 921	821	212	19 140
1997-1996	15 426	3 038	877	223	19 564
1998-1997	15 199	3 145	903	229	19 476
1999-1998	15 507	3 224	951	232	19 914

20 262	237	981	3 315	15 729	2000-1999
20 859	246	1 013	3 414	16 186	2001-2000
21 297	249	1 040	3 526	16 482	2002-2001
21 694	246	1 084	3 650	16 714	2003-2002
22 020	248	1 133	3 740	16 899	2004-2003
22 308	244	1 179	3 844	17 041	2005-2004
22 583	244	1 229	3 947	17 163	2006-2005
22 999	234	1 304	4 104	17 357	2007-2006
23 292	-*	1 591	4 272	17 429	2008-2007

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N

وما يلاحظ زيادة في عدد المؤسسات التعليمية قدرت بـــ5585 مؤسسة تعليمية خلال السنوات العشر الأولى ، نتيجة تقديم الدولة لرخص المالية لقطاع التعليم و التكوين من خلال المخطط_الخماسي الأول 1985/80 ، حيث قدرت تلك الرخص بـــ 40,20 مليار دج [1]، وتتابع الدعم للقطاع من خلال المخطط الخماسي الثاني 1989/85 بـــ 45 مليار دج [2] ، وذلك سعيا من الدولة لتحسين الظروف التعليمية للتلميذ.

بعد ذلك شهدت الفترة 1990- 2000 تراجع في أعداد المؤسسات المنجزة خلال هذه الفترة ،والتي قدرت بـــ 4562 مؤسسة تعليمية و يرجع ذلك إلى التصحيحات الهيكلية التي شهدها الجزائر ، إنخفاض قي أسعار البترول في الأسواق الخارجية ، مما أدى إلى إرتفاع حجم المديونية الخارجية ، ففرض ذلك على الدولة إلى تقليص حجم المشاريع الاستثمارية ، وبالخصوص المشاريع المقدمة لقطاع التربية الوطنية .

* سيتم تحويل المتاقن إلى ثانويات التعليم الثانوي العام ،حيث سيتم إزالة التعليم التقني بالدخول المدرسي 2008-2009.

[1] مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، الجزائر1984، ص 346..

[2] تقرير عام المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986، ص 230.

كما شهدت الفترة 2000-2008 تحسن أسعار البترول، والتي أدت إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية ، ومع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم و تميزه بالمجانية ، أدى ذلك إلى ظهور ضغوط كبيرة على المنشاءات القاعدية و بالتالي بروز إكتضاض حاد في الأقسام ، فعمدت الدولة إلى مواصلة إنشاء مزيد من المؤسسات التعليمية ، فارتفع العدد في سنة 2004 إلى 22020 مؤسسة تعليمية ، بنسبة نمو قدرت بـــ 53 % بالمقارنة بسنة 1980.[1]

و الملاحظ أن عدد المدارس الابتدائية يحتل الصدارة بـــ17429 مدرسة ، على خلاف المؤسسات الأخرى التي قدرت بـــ4272 مدارس أساسية و 1591 ثانوية، وذلك في سنة 2008.

إن المعطيات السابقة تدل على التقدم المدهش الذي أحرزه قطاع التربية الوطنية بالجزائر على مستوى الأطوار التعليمية الثلاثة ، و يرجع هذا التقدم إلى النفقات التي خصصتها الدولة من ميزانيتها لهذا القطاع .

[1] Rétrospective statistique ; 2000 ,ONS ,Données statistiques ,n° 38, 39.

المبحث الثاني :أهمية نفقات قطاع التربية الوطنية و تطورها

تولي الجزائر أهمية بالتعليم و بالخصوص قطاع التربية الوطنية .يظهر هذا الإهتمام الكبير من خلال دراسة نفقات قطاع التربية الوطنية و ربطها بنفقات الدولة العامة للدولة من جهة ،و الناتج المحلي الخام من جهة أخرى ، و هذا لمعرفة حصة الأموال التي ترصدها الدولة للقطاع ، و الأولوية التي تعطيها له بالمقارنة بالقطاعات الأخرى .

المطلب الأول : نفقات التربية الوطنية بالنسبة لنفقات الدولة

إن العلاقة بين ميزانية قطاع التربية الوطنية و الميزانية العامة للدولة تمثل المجهود النسبي لهذا للدولة في هذا القطاع مقارنة بمجهودات لباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى كالصحة، الزراعة و الصناعة إلى غير ذلك من مشاريع الدولة التي تتطلب إنفاقا عاما ،أي الأولويات التي تمنحها الدولة لقطاع التربية الوطنية في مجموع النشاطات التي تمولها .

و الجدول التالي يبين حصة نفقات قطاع التربية الوطنية من نفقات الإجمالية للدولة .

الجدول رقم (4-8):

تطور نفقات قطاع التربية الوطنية ونسبتها إلى نفقات الكلية للدولة خلال الفترة 1980-2008

الوحدة :مليار دج

السنوات	نفقات قطاع التربية الوطنية			%من ميزانية التسيير	%من ميزانية التجهيز	%من ميزانية الكلية للدولة
	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات الكلية			
1980	4,96	2,32	7,27	17,88	10,01	14,3
1981	6,72	2,85	9,57	18,57	9,02	14,12
1982	7,88	2,13	10,01	18,66	5	11,8
1983	8,74	2,53	11,27	17,34	5,24	11,43
1984	10,13	4,70	14,83	16,97	10,2	14,03
1985	11,03	4,80	15,82	17,18	8,83	13,36

16,34	9,9	21,23	17,10	4,47	12,63	1986
18,57	9,26	25,22	20,05	4,17	15,89	1987
18,72	8,58	26,08	21,16	4,08	17,08	1988
18,04	8,17	24,83	21,90	4,04	17,85	1989
20,91	7,68	29,71	29,24	4,29	24,95	1990
17,46	5,98	25,78	35,63	5,13	30,50	1991
14,32	4,41	21,58	50,60	6,60	44,00	1992
13,54	5,15	19,04	68,17	10,29	57,88	1993
13,94	4,37	21,56	80,96	11,27	69,69	1994
13,79	4,88	19,84	101,36	14,48	86,88	1995
14,53	5,55	19,48	123,30	16,74	106,56	1996
14,25	7,1	17,39	131,39	20,00	111,39	1997
14,17	8,33	16,15	146,52	21,85	124,67	1998
13,58	7,54	15,66	149,23	21,18	128,05	1999
12,06	7,35	13,75	158,17	25,42	132,75	2000
12,86	6,92	16,43	172,26	34,85	137,41	2001
12,21	6,85	15,01	195,73	37,62	158,11	2002
11,63	5,14	15,59	205,52	34,41	171,11	2003
11,91	5,85	15,55	228,74	42,12	186,62	2004
11,37	4,3	17,28	261,96	45,05	216,91	2005
10,41	6,98	15,45	370,16	147,70	222,46	2006
9,03	3,82	16,27	356,55	87,58	268,97	2007
7,96	2,44	13,85	388,75	61,46	327,29	2008

- **SOURCE** : Direction Générale du Budget dz..

- نسبة ميزانية التسيير و التجهيز للقطاع إلى ميزانية الدولة محسوبة كلها من قبل الباحث.

إن الوضع الذي يمكن معاينته من خلال الجدول السابق عن طريق تتبع نسبة النفقات الجارية المخصصة للقطاع في ميزانية التسيير ، إذ سجلت نسبة 17,88 % في إجمالي ميزانية التسيير الكلية للدولة كما عرفت هذه النسبة إرتفاعا خلال السنوات 1987، 1989 ،1990 ، حيث سجلت النسب : 25,22 % ، 26,08 % 29,71 % على التوالي.

ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار البترول في الأسواق الخارجية و توسع الدولة في رفع الأجور و الرواتب و الشبكة الاجتماعية.

و عرفت الفترة 1995- 2000 ، إنخفاضا في نسبة نفقات التسيير للقطاع بالمقارنة لنفقات الدولة الكلية ، حيث وصلت إلى 13,75 % في نهاية هذه الفترة ، و تعد أدنى نسبة لهاحققت منذ الثمانيات .

وترجع هذه الإنخفاضات إلى الأوضاع الإقتصادية المزرية ، وإتباع سياسة التقشف في النفقات العامة خلال فترة التسعينيات ، من ضغط النفقات الموجهة للقطاع و تجميد أجور الموظفين ،نتيجة الإصلاحات الاقتصادية و الإجتماعية .[1]

وفي الفترة 2001 -2004 ، عرفت نفقات التسيير للقطاع زيادة بـــ 49,207 مليار دج؛ حيث شكلت نسبة لا تتعدى 16,43 % من إجمالي نفقات الدولة خلال هذه الفترة.

و في السنة الأخيرة من الدراسة إنخفضت هذه النسبة إلى 13,85 % ، وذلك رغم أن مستواها قيمتا المطلقة و المقدرة بـــ 327,30 مليار دج.

بالنسبة الإنفاق الاستثماري ،حيث شكلت ميزانية التجهيز لقطاع التربية الوطنية بالمقارنة مع ميزانية التجهيز للدولة نسبة وصلت إلى حدود 10 % في بداية فترة الدراسة لتنخفض إلى 5% في سنة 1982، إلا أنها سجلت أعلى قيمة له مع إنطلاقة سنة 1980 بـــ10,20 % .

---

[1] روابح عبد الباقي و علي همال – أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر – الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي و المسألة الإجتماعية – جامعة قسنطينة 30/29 ماي 2000.

و خلال الفترة 1985–1989، تراجعت هذه النسبة ، لكنها ظلت في مستوى بين 7 % و 9 % في الفترة نفسها .

و المشار إلى إن فترة الثمانينات ، عرفت زيادة في استثمارات للدولة معتمدة على التحسن في أسعار البترول ،مما أدى إلى ارتفاع في نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية.

و مع بداية التسعينيات و التي شهدت إصلاحات هيكلية أدت إلى نقص المشاريع الموجهة لقطاعات الدولة ،و خصوصا الموجهة منها إلى قطاع التربية ، حيث إنخفضت نسبة نفقات التجهيز للقطاع مقارنة مع نفقات الدولة إلى 4,88 % في سنة 1995.

غير أن حدث إنعطاف واضح مع حلول سنة 2001 ، لتبدأ هذه النسبة إتجاها تنازليا حتى كانت لتصل إلى مستواها الذي عرفه عام 1994 ، و المقصود هنا بطبيعة الحال كنسبة من نفقات التجهيز الكلية للدولة ، رغم مستواها المرتفع ،و الذي وصل إلى 34,85 ملياردج .

كما عرفت هذه النسبة إنخفاض خلال سنتي2007 و 2008 بمقدار قدره 26,124 مليار دج ويرجع إلى عدم استكمال المشاريع المحددة في الآجال المحددة .

المطلب الثاني :حصة نفقات قطاع التربية الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي

إن الاتجاه العام لتطور نسبة ميزانية العامة لقطاع التربية الوطنية بالناتج المحلي الإجمالي يعكس خصوبة المالية العامة التي توضع تحت تصرف القطاع .

و يتضح من الجدول التالي اتجاه تطور نسبة قطاع التربية الوطنية و درجة حساسيتها إلى الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم (4-9):

تطور نفقات قطاع التربية الوطنية و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2008

الوحدة :مليار دج

السنوات	نفقات قطاع التربية الوطنية	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	%النفقات من الناتج المحلي الإجمالي
1980	7,27	162,51	4,47
1981	9,57	191,47	5,00
1982	10,01	207,55	4,82
1983	11,27	233,75	4,82
1984	14,83	263,86	5,62
1985	15,82	291,60	5,43
1986	17,10	296,55	5,77
1987	20,05	312,71	6,41
1988	21,16	344,72	6,14
1989	21,90	422,04	5,19
1990	29,24	554,39	5,27
1991	35,63	862,13	4,13
1992	50,60	1074,70	4,71
1993	68,17	1189,72	5,73
1994	80,96	1487,40	5,44
1995	101,36	2004,99	5,06
1996	123,30	2570,03	4,80
1997	131,39	2780,17	4,73
1998	146,52	2810,00	5,21
1999	149,23	3212,54	4,65
2000	158,17	4078,68	3,88
2001	172,26	4241,80	4,06
2002	195,73	4455,30	4,39
2003	205,52	5247,50	3,92
2004	228,74	6135,90	3,73
2005	261,96	7544,00	3,47
2006	370,16	8460,50	4,38
2007	356,55	9325,00	3,82

المصدر : نفقات قطاع التربية الوطنية نفس مصدر الجدول رقم (4-8)

- statistiques économiques : Comptes économiques (1963-2002), ONS. : 1963 2002Quelques indicateurs socio-économiques, 2003- 2008 in : www.ons.dz

من خلال الجدول الذي يبين نسبة نفقات قطاع التربية الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي ،حيث وصلت هذه النسبة إلى 5 % في سنة 1981 ، ثم انخفضت إلى 4,82 % في سنة 1983.

بعد ذلك رجعت هذه النسبة إلى الإرتفاع، و سجلت نسبة 5,62 % في سنة 1984 ، حيث قدرت كل من نسبة نفقات التسيير و النسبة نفقات التجهيز للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي بـــ 3,84 % و 1,78 % على التوالي خلال نفس السنة.

و في سنة 1987 سجلت أعلى نسبة لها بـــ 6,41 % منذ بدايات الثمانيات .

وما ميز فترة الثمانيات أنها عرفت بوفرة في الموارد المالية نتيجة إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، بإستثناء سنة 1986[1] و التي عرفت إنخفاض في أسعار البترول مما أثر على إيرادات الدولة البترولية ، مما خلف نقص في النفقات العامة الموجهة لقطاعات الدولة و خاصة قطاع التربية الوطنية .

بعد ذلك عرفت فترة التسعينيات هبوط في حصة قطاع التربية الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي ،حيث بلغت في سنة 1994 نسبة 5,44 % لتنخفض بـــ 1,09 نقطة ما بين سنتي 1994 و 1997.ذلك نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر ،و التي أدت إلى خفض في نفقاتها على مجمل قطاعاتها ،زمنها قطاع التربية الوطنية.

[1] عبد الله دعيدة – التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية – مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر ،ص22

و خلال الفترة 2001-2005 ، عرفت نسبة نفقات القطاع بالنسبة الناتج المحلي إستقرار في حدود 4,38 % ، لتنخفض هده النسبة إلى 3,53 % في نهاية فترة الدراسة.

يرجع ذلك إلى البرامج الإنمائية التي إنتهجتها البلاد إبتداءا من 2001 إلى 2009 من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001 – 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. حيث تم من خلال ذلك تخصيص مبالغ ضخة لدعم القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية من بينها قطاع التربية الوطنية.

المبحث الثاني :تحليل بنية نفقات قطاع التربية الوطنية و تطورها

ترصد الجزائر مبالغ ضخمة في ميزانيتها لقطاع التربية الوطنية ، حيث تحتل ميزانية القطاع الصدارة بالنسبة لميزانية العامة للدولة.

سوف نحاول دراسة نفقات القطاع ، و ذلك من خلال دراسة وتحليل بنية نفقات التسيير و التجهيز .

المطلب الأول: ميزانية التسيير

تمثل ميزانية التسيير مجموع النفقات اللازمة لسير الإدارة المركزية لقطاع التربية و المؤسسات التعليمية الموجودة تحت وصايتها . كأجور الموظفين ومصاريف الصيانة، ولوازم المكاتب، و ترتب حسب الترتيب الكلاسيكي من فصول و فقرات.

وسنطرق إلى ميزانية التسيير من خلال طريقة إعدادها و عرض لمدونة الميزانية و تحليل تطور بنيتها .

الفرع الأول: إعداد ميزانية التسيير

إن تحضير توقعات الميزانية تخضع لإجراءات مشتركة، تحدد سنويا بواسطة التعليمات المنهجية المعدة من طرف وزارة المالية، وترسل عن طريق الوزارة التربية الوطنية إلى المؤسسات التعليمية مرفقة بنماذج جداول، ويُحَدد فيها الجدول الزمني للإرسال والمصادقة، والتوجيهات المتعلقة بعملية تقييم الإعتمادات لميزانية التسيير، والخاصة بكل باب على حدى.

و لا تعرف الخطوط العريضة للميزانية إلا بعد عرض وزارة التربية الوطنية مقترحاتها ،و تقديم ميزانيتها لوزارة المالية ، فهي ملزمة بتقديم مجموعه من الوثائق والتي تتضمن كل سنة بصفة عامة مايلي:[1]

- تقرير مفصل يتضمن تبرير الاحتياجات وبرامج النشاط المراد تحقيقها.
- تعداد الموظفين طبقا للجدول المرفق مع التعليمة.
- حساب التسيير والحساب الإداري للسنة الماضية.
- الوضعية المالية إلى غاية التاريخ المطلوب بالتعليمة.
- بيان التزامات المستخدمين الأولي و التكميلي.
- تعداد التلاميذ .
- وضعية النفقات الحقيقية والمتوقعة إلى غاية التاريخ المطلوب بالتعليمة.
- وضعية الموارد المحصلة والمتوقعة حسب طبيعة كل واحدة.

[1] Ministère de finance ; direction générale du Budget...

- الكشوفات للمقارنة إن وجدت، و الخاصة بأشغال الصيانة، العتاد والأثاث المكتبي، عتاد الإعلام الآلي،...الخ المتوقع (إقتناؤها من طرف المؤسسات التعليمية).

- قائمة العمال المؤقتين.

- الإحتياجات المالية للعلاوات الجديدة إن وجدت وفقا للقوانين.

- الإحتياجات المالية لتسوية متأخر الأجور لكل صنف من الموظفين.

كل هذه الوثائق تعد في نسختين، و ترسل من طرف وزارة التربية الوطنية إلى وزارة المالية وبعد المصادقة على قانون المالية لكل سنة.

تشرع الوزارة التربية الوطنية في إعداد رزنامة لكل مديريات التربية من أجل مناقشة الميزانية النهائية لكل مديرية بالنظر إلى الغلاف المالي المخصص لوزارة للوزارة الوصية .

وبعد المصادقة على ميزانية وزارة التربية الوطنية من طرف مصالح وزارة المالية، يبلغ الغلاف المالي إلى كل الأطراف موزعا بابا بباب حسب النفقات ذات طبيعة واحدة، ويبقى لمديريات التربية الوطنية توزيع نفقات مابين المؤسسات التعليمية التابعة لها.

- ومن أهم الملاحظات التي يجب أن نشير إليها من حيث إجراءات إعداد الميزانية وتوزيع الإعتمادات:

- عند إعداد ميزانية الدولة بالنسبة لكل القطاعات، لم يؤخذ بعين التسيير،خصوصيات قطاع التربية ، حيث أن السنة الدراسية تبدأ في مطلع شهر سبتمبر ، في حين السنة المالية التي تغطيها ميزانية الدولة ، بما فيها ميزانية القطاع ، تختتم بعد حوالي أربعة أشهر من بداية

السنة الدراسية .بل فان بعض النفقات يتم التوقف عنها بمرسوم تنفيذي عند مطلع شهر ديسمبر، أي بعد ثلاث أشهر فقط من انطلاق السنة الدراسية.و يستمر هذا التوقف حتى غاية شهر أفريل .أما عمليا ،فالتوقف يستمر حتى شهر جوان ،أي حتى تتم مصادقة الجهات المؤهلة على الميزانية الجديدة ،و التي تبدأ مع أول جانفي من كل سنة ، ويزداد عدم التلاؤم ما بين السنة المالية والسنة الدراسية عندما نعلم بأن هذه الأخيرة تختتم مع مطلع شهر جويلية ، أي بعد مرور حوالي شهرين فقط من الحصول على الميزانية الجديدة.

و فيما يخص الإدارة المركزية للقطاع، لابد من الإشارة من جديد إلى الطريقة المعتمدة لديها في إعدادها لميزانية القطاع. وهي أنها تعتمد في إعداد ميزانية التسيير لسنة معينة (ن) على المعادلة التالية : [1]

ميزانية التسيير للسنة (ن) = [الإعتمادات المخصصة للسنة السابقة (ن-1)]+ [تصحيح ضروري بالقيمة الحالية للسنة(ن-1)]-[النفقات الاستثنائية للسنة (ن-1)] +[تعميم إجراءات السنة(ن-1) لتشمل السنة(ن)] + الإجراءات الجديدة للسنة (ن)].

الفرع الثاني : مدونة ميزانية التيسير لقطاع التربية الوطنية

تمثل مدونة ميزانية التسيير لقطاع التربية الوطنية الشكل الإداري التي توزيع نفقات التسيير القطاع حيث أنها تقسم إلى عناوين و أقسام و أبواب .

[1] R. Muxellec, Finances publiques, Sirey, 7° edition, 1999, p. 210.

الجدول رقم (4-10)

مدونة ميزانية التيسير لقطاع التربية الوطنية[1]

رقم الأبواب	العنـــا وين	الإعتمادات المخصصة (دج)
	العنوان الثالث: وسائل لمصالح	
	القسم الأول: الموظفون – مرتبات العمل	
01-31	الإدارة المركزية الأجور الرئيسية	
02-31	الإدارة المركزية - التعويضات والمنح المختلفة	
03-31	الإدارة المركزية - ا لموظفون المناوبون و الميامون - الأجور ولواحقها	
32	**القسم الثاني** : الموظفون – المعاشات و ا لمنح-	
02-32	الإدارة المركزية - ريوع حوادث العمل-	
33	**القسم الثالث** :الموظفون - التكاليف الإجتماعية	
01-33	الإدارة المركزية - المنح العائلية..	
02-33	الإدارة المركزية - المنح الاختيارية	
03.-33	الإدارة المركزية - الضمان الاجتماعي	
04-33	الإدارة المركزية - ا لمساهمة في الخدمات الإجتماعية	
	القسم الرابع : الأدوات وتسيير ا لمصالح	
01-34	الإدارة المركزية - تسديد النفقات	
02-34	الإدارة المركزية – الأدوات والأثاث.	
03-34	الإدارة المركزية - اللوازم	

[1] الجريدة الرسمية الصادرة بـ16فيفري 2008 العدد 06 ،ص115-121.

04-34	الإدارة المركزية – التكاليف اللاحقة	
05-34	الإدارة المركزية – الألبسة	
42-34	الإدارة المركزية – الموظفون المتعاونون – تسديد النفقات	
90-34	الإدارة المركزية – حظيرة السيارات	
92-34	الإدارة المركزية – الإيجار	
97-34	الإدارة المركزية – النفقات القضائية – نفقات الخبرة التعويضات المترتبة على الدولة	
	القسم الخامس : أشغال الصيانة	
01-35	الإدارة المركزية – صيانة المباني	
	القسم السادس: إعانات التسيير	
01-36	إعانة للمدرسة الدولية الجزائرية بفرنسا	
21-36	إعانات لمؤسسات التعليم الأساسي.	
31-36	إعانات مؤسسات التعليم الثانوي والتقني	
35-36	إعانات معاهد تكوين معلمي المدرسة الأساسية وتحسين مستواهم	
36 – 39	إعانة للمعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم	
36 – 43	إعانات لمؤسسات التعليم الأساسي للطورين الأول والثاني ذات الأقسام الداخلية	
36 – 45	إعانة للمعهد الوطني للبحث في التربية .	
36 – 49	إعانة للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.	
36 - 51	إعانة للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد.	
36 - 58	إعانة للديوان الوطني للامتحانات والمسابقات	
	القسم السابع : النفقات المختلفة	
37 - 01	الإدارة المركزية – المؤتمرات والملتقيات	
37 - 03	الإدارة المركزية – الدراسات	
37 - 04	نفقات تسيير مشروع دعم إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر (MEDA II)	

	العنوان الرابع : التدخلات العموميّة	
	القسم الثاني : النشاط الدولي	
42 - 11	النشاط التربوي الاستثنائي	
42 - 51	نفقات تسيير اللجنة الوطنية لليونسكو	
	القسم الثالث : النشاط التربوي والثقافي	
43 - 01	منح لتلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي	
43 - 41	إعانة لتشجيع الخدمات التكميلية المدرسية	
43 - 42	المطاعم المدرسية	
43 - 43	النشاط التربوي لفائدة المهاجرين	
43 - 49	تشجيع الدولة للإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية	
43 - 60	تشجيع تكوين موظفي التربية وتحسين مستواهم	
43 - 61	تشجيع النشاط الثقافي والرياضي في مؤسسات التعليم الأساسي	
43 - 62	تشجيع النشاط الثقافي والرياضي في مؤسسات التعليم الثانوي والتقني	
43 - 63	نفقات تسيير اللجنة الوطنية للمناهج	
	القسم السادس : المساعدة والتضامن	
46 - 02	منحة مدرسية خاصة لفائدة التلاميذ المعوزين	
46 - 03	مساهمة الدولة في مجانية الكتاب المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين	
	القسم السابع : النشاط الاجتماعي – الوقاية	
47 - 21	الصحة المدرسية	
	الفرع الجزئي الثاني: المصالح اللامركزية التابعة للدولة	
	العنوان الثالث :وسائل المصالح	
	القسم الأول : الموظفون – مرتبات العمل	
31 - 11	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – الأجور الرئيسية	
31 - 12	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – التعويضات والمنح	

13 - 31	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الموظفون المناوبون والمياومون - الأجور و لواحقها	
	القسم الثاني: الموظفون - المعاشات والمنح	
11 - 32	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - ريوع حوادث العمل	
12 - 32	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - معاش الخدمة والأضرار الجسدية	
	القسم الثالث : الموظفون - التكاليف الإجتماعية	
11 - 33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المنح العائلية	
13 - 33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الضمان الاجتماعي	
14 - 33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - المساهمة في الخدمات الإجتماعية	
	القسم الرابع : الأدوات وتسيير المصالح	
11 - 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - تسديد النفقات	
12 - 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الأدوات والأثاث	
13 - 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - اللوازم	
14 - 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - التكاليف الملحقة	
15 - 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - الألبسة	
91 - 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة - حظيرة السيارات	
93 – 34	ا لمصالح اللامركزية التابعة للدولة - الإيجار	
98 – 34	ا لمصالح اللامركزية التابعة للدولة - النفقات القضائية - التعويضات ا لمترتبة على الدولة	
	القسم الخامس : أشغال الصيانة	
11 – 35	ا لمصالح اللامركزية التابعة للدولة - صيانة ا لمباني	
	الفرع الجزئي الثالث:مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني	
	العنوان الثالث :وسائل ا لمصالح	
	القسم الأول : الموظفون - مرتبات العمل	

31 - 21	ا لمصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الأساسي – الأجور الرئيسية	
31 - 22	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الأساسي التعويضات والمنح المختلفة	
31 - 31	ا لمصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الثانوي والتقني – الأجور الرئيسية	
31 - 32	ا لمصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الثانوي والتقني – التعويضات والمنح المختلفة	
	القسم الثالث : الموظفون – التكاليف الإجتماعية	
33 - 21	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الأساسي –المنح العائلية	
33 - 23	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الأساسي – الضمان الاجتماعي	
33 - 24	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الأساسي –المساهمة في الخدمات الإجتماعية	
33 - 31	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الثانوي والتقني – المنح العائلية	
33 – 33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الثانوي والتقني – الضمان الاجتماعي	
33 – 34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة – مؤسسات التعليم الثانوي والتقني – ا لمساهمة في الخدمات الإجتماعية	

توزع نفقات في مدونة ميزانية التسيير لقطاع التربية الوطنية إلى ثلاث فروع جزئية:

I – **الفرع الجزئي الأول**: المصالح المركزية

يضم هذا الفرع نفقات الإدارة المركزية لقطاع التربية الوطنية و تتمثل في نفقات المخصصة لمقر الوزارة .وبدوره يقسم الفرع إلى عنوانين هما :

1) **العنوان الثالث**: وسائل لمصالح.

يضم هذا العنوان سبعة أقسام هي:

- **القسم الأول** : مرتبات الموظفين .

يشمل هذا القسم كل نفقات المخصصة لمرتبات الموظفين العاملين سواء الدائمون أو المؤقتين في مقر الوزارة القطاع، حيث يضم الأجور الرئيسية المستخدمين إضافة إلى التعويضات و المنح المختلفة.

- **القسم الثاني** : يتمثل نفقات هذا القسم في تلك المخصصة لحوادث العمل.

- **القسم الثالث** : يتضمن نفقات المخصصة للمنح العائلية لأبناء الموظفين وزوجاتهم ،نفقات اشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي و نفقات المساهمة في الخدمات الإجتماعية .

- **القسم الرابع** : الأدوات وتسيير المصالح

تضم نفقات المخصصة لسير إدارة مقر وزارة القطاع من لوازم ، أثاث و معدات ، نفقات قضائية ...الخ .

- **القسم الخامس** : نفقات الصيانة

يضم نفقات المخصصة لصيانة مباني إدارة الوزارة و الملحقات التبعة لها .

- **القسم السادس**: إعانات التسيير

هذا القسم مشترك بين الأجزاء الفرعية الثلاثة: حيث يضم نفقات المخصصة لإعانات لتسيير المؤسسات التعليمية و المعاهد التابعة لوزارة التربية الوطنية مثل المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم و للديوان الوطني للامتحانات والمسابقات.

– **القسم السابع:** النفقات المختلفة

يصم هذا القسم النفقات الملتقيات و الدراسات التي تقوم بها وزارة القطاع ،إضافة إلى نفقات دعم إصلاح التربوي في إطار برنامج دول المتوسط MEDA II.

2) العنوان الرابع : التدخلات العموميّة

يضم هذا العنوان أقسام هي:

– **القسم الثاني:** النشاط الدولي

نفقات تسيير اللجنة الوطنية لليونسكو ،حيث تتوفر الجزائر على بعثة دائمة بمقرها

– **القسم الثالث** : النشاط التربوي والثقافي

يضم هذا القسم كل من منح لتلاميذ مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي، نفقات المخصصة للمطاعم المدرسية ، نفقات النشاط الثقافي والرياضي في المدارس و نفقات النشاط التربوي المخصص لفائدة أبناء المهاجرين.

– **القسم السادس:** المساعدة والتضامن

يحتوي هذا القسم على النفقات المخصصة للتلاميذ المعوزين من منح مدرسية او مساهمة في مجانية الكتاب المدرسي لهؤلاء التلاميذ .

– **القسم السابع** : النشاط الاجتماعي

يشمل هذا القسم لنفقات الصحة الدراسية من أدوية طبية أو أدوات النظافة.

II – الفرع الجزئي الثاني: المصالح اللامركزية التابعة للدولة

يضم النفقات المخصصة لمديريات التربية الوطنية على مستوى ولايات الدولة،

و يضم أربعة أقسام تتمثل في : [1]

– **القسم الأول**: الموظفون – مرتبات العمل

يضم نفقات أجور المستخدمين العاملين على مستوى مديريات التربية الوطنية.

– **القسم الثاني**: الموظفون – المعاشات والمنح

و تضم نفقات المخصصة لتعويض الأضرار الجسدية الناتجة عن الحوادث للمستخدمتين على مستوى مديريات التربية .

– **القسم الثالث** : الموظفون – التكاليف الإجتماعية

يتضمن نفقات المخصصة لمنح المستخدمين العاملين على مستوى مديريات التربية التعليمية ، نفقات اشتراكاتهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي ،و نفقات الخدمات الإجتماعية .

– **القسم الرابع** : الأدوات وتسيير المصالح

تمثل نفقات المخصصة لتسير مصالح مديريات التربية التابعة للقطاع .

– **القسم الخامس**: أشغال الصيانة

[1] الجريدة الرسمية الصادرة ،مرسوم تنفيذيّ رقم 08 - 27 مؤرّخ 3 فبراير سنة 2008 يتضمّن توزيع الاعتمادات وزارة التربية الوطنية العدد 06 ، ص115.

يضم نفقات لصيانة مباني و مكاتب مديريات التربية .

III-الفرع الجزئي الثالث: مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني

يضم هذا الفرع النفقات المخصصة مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني.

و يضم عنوان وحيد وهو وسائل ا لمصالح ، حيث يتم توزيع النفقات فيه إلى قسمين هما:

– القسم الأول : الموظفون – مرتبات العمل

يتضمن هذا القسم أجور الموظفين في المؤسسات سواءا مدرسين أو إداريين أو عمال .

– القسم الثالث : الموظفون – التكاليف الإجتماعية

يتضمن نفقات المخصصة لمنح المستخدمين العاملين على مستوى المؤسسات التعليمية ، نفقات اشتراكاتهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي ،و نفقات الخدمات الإجتماعية .

و بالرجوع إلى مدونة ميزانية التسيير للقطاع فمثلا :

01 – 31

الفصل الأول

العنوان الثالث

القسم الأول

و هو عبارة نفقات الأجور الرئيسية لموظفي الإدارة المركزية في وزارة قطاع التربية الوطنية و لا يحتوي على أي اعتماد موجه لهدف آخر.

المطلب الثاني : تطور ميزانية التسيير لقطاع التربية الوطنية :

لقد خصت الدولة الجزائرية مبالغ طائلة لوزارة التربية الوطنية من أجل تلبية التزايد المستمر للطلب الاجتماعي على التعليم ، وبذلك عرفت نفقات التسيير لقطاع التربية الوطنية زيادة اسمية معتبرة منذ الثمانيات .

و الجدول التالي يعطي صورة واضحة لتطور ميزانية التسيير القطاع خلال الفترة 1980-2008 .

الجدول رقم (4-11):

تطور نفقات التسيير لقطاع التربية الوطنية بالنسبة لنفقات التسيير للدولة خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات التسيير لقطاع التربية الوطنية	نفقات التسيير للدولة	%من نفقات التسيير للدولة
1980	4,96	27,72	17,88
1981	6,72	36,20	18,57
1982	7,88	42,24	18,66
1983	8,74	50,42	17,34
1984	10,13	59,71	16,97
1985	11,03	64,19	17,18
1986	12,63	59,50	21,23
1987	15,89	63,00	25,22
1988	17,08	65,50	26,08
1989	17,85	71,90	24,83
1990	24,95	84,00	29,71
1991	30,50	118,30	25,78
1992	44,00	203,90	21,58
1993	57,88	303,95	19,04
1994	69,69	323,27	21,56
1995	86,88	437,98	19,84
1996	106,56	547,00	19,48
1997	111,39	640,60	17,39
1998	124,67	771,72	16,15

1999	128,05	817,69	15,66
2000	132,75	965,33	13,75
2001	137,41	836,29	16,43
2002	158,11	1053,37	15,01
2003	171,11	1097,39	15,59
2004	186,62	1200,00	15,55
2005	216,91	1255,27	17,28
2006	222,46	1439,55	15,45
2007	268,97	1652,70	16,27
2008	327,29	2363,19	13,85

SOURCE : Direction Générale du Budget, Direction du Budget de Fonctionnement.

– نسبة نفقات التسيير لقطاع التربية الوطنية إلى نفقات التسيير للدولة محسوبة من طرف الباحث .

من الجدول أعلاه نلاحظ التزايد المستمر لنفقات التسيير ،و ذلك خلال بداية الثمانيات، حيث قدرت بـــ 4,96 مليار دج في سنة 1981، لترتفع إلى 11,03 مليار دج في سنة 1985 ، مشكلة بذلك نسبة 17,18 % من ميزانية تسير الدولة.

و تواصلت الزيادة في نفقات التسيير للقطاع ،باستثناء سنة 1986؛ حيث و هي سنة الصدمة النفطية التي تسببت في انهيار أسعار النفط و بالتالي تراجع الإيرادات النفطية التي تمول القطاع.

آما فترة التسعينيات ،فقد سجلت نفقات التسيير أعلى نسبة لها من ميزانية تسيير الدولة ، وبلغت 29,71 % في سنة 1990 ، و تفسير ذلك يرجع إلى عملية تصحيح أجور مختلف أسلاك قطاع التربية الوطنية و التي جاءت في إطار سياسة التصحيح الاقتصادي .[1]

[1] Boukhaoua Smail et Guettaf Lila – La philosophie du PAS et l'impact sur les dépenses sociales cas de l'algérie - Colloque international sur le programme d'ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l'éducation et de la santé université de Batna - Algérie 20/21/22 Novembre 2000.

بعد ذلك تراجعت حصة التربية الوطنية من نفقات التسيير من 19,04 % سنة 1993 إلى 15,66 %سنة 1999 مسجلة أدنى نسبة لها و ذلك سنة 2000 بـــ 13,75% , ويرجع ذلك إلى سياسة التعديل الهيكلي التي تبنتها الجزائر و التي أدت إلى الضغط على النفقات و عدم توفير مناصب شغل و تجميد أجور الموظفين للقطاع .

و مع حلول سنة 2001 تضاعفت نفقات التسيير بـــ 28 مرة منذ سنة 1980 مسجلة نسبة 16,43 % من ميزانية تسير الدولة ، وهذا ناتج عن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي خصص لقطاع التربية 27 مليار دج ، بعد ذلك سجلت زيادة معتبرة مابين 2005 و 2008 إلى 110,70 مليون دج، و تفسير الزيادات الملحوظة في السنوات الأربعة الأخيرة راجع إلى تمويل رسكلة و تحسين مؤهلات سلك الإداريين و العمال التابعين للقطاع إضافة إلى نظام الأجور الجديد الساري المفعول ابتداءا من 01جانفي 2008.

الفرع الأول : طبيعة نفقات التسيير :

في المدونة لميزانية التسيير التربية الوطنية تقسم نفقات التسيير إلى أربع أقسام وهي :

أجور المستخدمين ، نفقات التشغيل ، نفقات التدخلات الإجتماعية و الإقتصادية

1-**نفقات المستخدمين :** تضم هذه النفقات الأجور الرئيسية للمستخدمين سواءا إداريين ، مدرسين أو عمال لدى القطاع ,إضافة إلى المنح العائلية و اشتراكات في الضمان الاجتماعي ، حيث تمثل أجور الإدارة المركزية و الولائية نسبة ضئيلة من إجمالي الأجور لا تتعدى 3% ، و هي تتوافق مع نسبة موظفين الإدارة المحلية و الولائية الذين يمثلون نفس النسبة ,كما أن أجور

موظفي المؤسسات التعليمية ، سواء أساتذة أو إداريين مثلت نسبة 97 % من إجمالي الأجور من ميزانية التسيير للقطاع ، وهو ما يفسر العدد الضخم للمناصب المالية التي يحتلها القطاع .

الجدول رقم (4-12)

تطور نفقات المستخدمين في القطاع خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : ألف دج

السنوات	نفقات المستخدمين الإدارة المركزية	مجموع مؤسسات تعليمية	المجموع
1980	281,78	3659,63	3941,41
1981	352,41	4319,28	4671,69
1982	403,08	6061,60	6464,68
1983	443,19	6714,03	7157,21
1984	557,33	7840,99	8398,32
1985	463,77	8691,43	9155,20
1986	765,38	9814,10	10579,48
1987	364,82	13751,80	14116,62
1988	385,62	14931,98	15317,59
1989	438,56	15205,34	15643,90
1990	432,21	21207,08	21639,29
1991	517,35	26401	26918,35
1992	1001,69	38389,30	39390,99
1993	1337,69	49822,41	51160,10
1994	1854,55	59802,11	61656,66
1995	2214,57	75984,98	78199,54
1996	2746,49	93366,42	96112,91
1997	2826,52	97377,88	100204,40
1998	3121,84	109797,17	112919,02
1999	3150,95	113111,10	116262,05
2000	3200,31	115766,67	118966,98
2001	3216,48	116572,15	119788,63
2002	3794,66	135420,25	139214,91
2003	3881,26	140470,52	144351,77
2004	4270,75	155535,63	159806,38
2005	5077,60	179519,97	184597,57
2006	5278,67	186412,07	191690,74
2007	5315,30	190568,00	195883,30
2008	6317,03	225444,00	231761,03

SOURCE :Direction Générale du Budget, Direction du Budget de Fonctionnement.

من الجدول أعلاه نستخلص التطور الكبير في أجور كل من المدرسين و الإداريين التابعين للقطاع، حيث قدرت في سنة 1980 بـــ 3,941 مليون دج ، من بينها 3,60 مليون دج مخصصة الأساتذة و المعلمين في المؤسسات التعليمية ،ممثلة بذلك نسبة 92,85 % من إجمالي الأجور .

بعد ذلك سجل زيادة مقدرة بـــ 2,70 مليون دج ما بين سنة 1982 و سنة 1985 .

و في سنة 1986 شهدت نفقات الأجور تراجع في النمو ، مسجلة نسبة من إجمالي الأجور ، وذلك راجع السبب إلى إنخفاض أسعار البترول في نفس السنة حيث تم تجميد الأجور .

و مع تحسن الأوضاع الإقتصادية للبلاد و تزايد الإيرادات البترولية ، سجلت نفقات المستخدمين زيادة معتبرة قدرت بـــ 5,391 مليون دج مابين سنة 1986و سنة 1989 .

ومع بدايات التسعينيات، بلغت النفقات المخصصة الأجور المؤسسات التعليمية 26,40 مليون دج في سنة1991 بنسبة 98,08 % من إجمالي نفقات المستخدمين للقطاع.حيث شهدت هذه الفترة تطبيق سياسة تجميد في الأجور و من بينها أجور قطاع التربية الوطنية ، وتوقف عن فتح مناصب شغل في القطاع [1].

و خلال الفترة 1994- 2001 لوحظ تذبذب في أجور المستخدمين، حيث سجلت قيمة 78,21 مليون دج سنة 1995 لتنتقل إلى 118,966 مليون دج سنة 2000 .

[1] Mohamed BELATTAF – Algérie et quelques effets sociaux économiques - Colloque PAS et perspective de l'économie Algérienne – Cread- ANDRU Alger 98.

بعد ذلك سجلت السنوات التالية 2004,2002 نسب نمو معتبرة لنفقات المستخدمين قدرت بـــ 16,22 %، 10,71% على التوالي .

تواصلت الزيادات في نفقات المستخدمين ،حيث بلغت قيمة الزيادة بـــ 11,285 مليون دج مابين سنتي 2005-2007 .

و في سنة 2008 ، عرفت نفقات المستخدمين إرتفاعا لم يسبق له من قبل حيث قدرت نفقات الكلية للمستخدمين 231,761 مليون دج من بينها 225,444 مليون دج ، وذلك راجع إلى تطبيق نظام الأجور الجديد الساري المفعول ابتداءا من 01جانفي 2008 .

2– نفقات التشغيل :

تضم هذه النفقات كل من :

- **نفقات الأدوات وتسيير المصالح :** و تتمثل في نفقات للسير العادي للمؤسسات التعليمية ، إلى جانب نفقات اقتناء الأدوات و الأثاث ، الألبسة ، النفقات القضائية.

– **نفقات الصيانة** : تضم النفقات المخصصة لصيانة المباني من إدارات ومؤسسات تعليمية.

–**إعانات التسيير** : حيث تقدم إعانات مالية للمؤسسات التعليمية لضمان السير الحسن لنشاطها .

و الجدول التالي يبين تطور نفقات التشغيل لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008

رقم (4-13):

تطور نفقات التشغيل لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : مليون دج

السنوات	نفقات الأدوات وتسيير المصالح	نفقات الصيانة	إعانات التسيير
1980	60,04	6,15	220,26
1981	64,77	9,50	309,85
1982	64,96	8,00	477,22
1983	70,95	9,70	563,65
1984	70,37	10,40	683,37
1985	76,36	12,10	794,23
1986	53,48	8,70	651,48
1987	54,16	13,15	734,64
1988	30,83	8,70	808,16
1989	38,52	1,50	1449,04
1990	33,14	1,40	1612,30
1991	37,81	2,30	1653,71
1992	109,01	11,16	1943,48
1993	125,41	13,40	2501,09
1994	130,15	14,21	2988,87
1995	144,76	17,80	3532,18
1996	149,92	21,00	4397,29
1997	148,62	23,50	4811,09
1998	142,35	16,33	4855,72
1999	144,34	16,33	4840,93
2000	186,82	16,33	5238,50
2001	186,79	18,86	8885,28
2002	271,68	28,06	9721,49
2003	69,18	30,06	10702,92
2004	329,53	26,58	12737,18
2005	381,34	29,23	14214
2006	435,14	32,75	15486
2007	496,87	37,00	17923,48
2008	597,61	52,00	21214,10

SOURCE : Direction Générale du Budget, Direction du Budget de Fonctionnement

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التشغيل شهدت إرتفاعات في قيمتها ، و ذلك للسير الحسن المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع .

- فبالنسبة لنفقات المخصصة لتسير المصالح عرفت إرتفاعا ملحوظا حيث إنتقلت من 60,041 مليون دج سنة 1980 إلى 76,357 مليون سنة 1985 ، وذلك راجع إلى الطلب المتزايد على اللوازم و الأدوات لتسيير المؤسسات التعليمية .

-أما بالنسبة لنفقات الصيانة فلم تعرف تزايد قي قيمتها مقارنة بالنفقات الأخرى، وهذا راجع إلى أن أشغال الصيانة لا تتطلب أموال كبيرة حيث قدرت في سنة 1985 بــ12,10 مليون دج .

- و فيما يخص نفقات الإعانات التسيير ، والتي تمثل النسبة الأكبر الإعتمادات بالمقارنة بالنفقات الأخرى ، حيث شهدت هذه النفقات تزايد سريع من سنة إلى أخرى، فقد سجلت 220,225 مليون دج في سنة 1980، لترتفع إلى 794,23 مليون سنة 1985.

- و في سنة 1986 سجل هبوط في نفقات التشغيل ، و سبب ذلك إنتهاج سياسة التقشف في النفقات العامة و الراجعة إلى هبوط الإيرادات البترولية .

- بعد ذلك شهدت عودة في إرتفاع في النفقات الموجهة للقطاع، فسجلت نفقات تسير المصالح قيمة 30,834 مليون دج في سنة 1988 ، مع ملاحظة إنخفاض في نفقات الصيانة إلى8,70 مليون دج ، و ذلك راجع لقلة أشغال صيانة المباني و المشاءات التعليمية .

و عكس ذلك واصلت النفقات المخصصة لإعانات التسيير في التزايد ، حيث قدرت بـــ 808,159 مليون دج .

و مع بدايات التسعينيات شهدت النفقات المخصصة لتسير المصالح زيادة قدرت بـــ 92,272 مليون دج ما بين سنة 1990و سنة 1993,، وذلك راجع إلى إدخال أدوات تكنولوجية جديدة باهظة الثمن .

و بالرجوع إلى نفقات الصيانة ، و التي ارتفعت من 1,400 مليون دج في سنة 1990 إلى 13,400مليون سنة 1993، و ذلك راجع لاحتياجات المكثفة المؤسسات التعليم إلى أشغال الصيانة خاصة و أن الدولة مرت بأزمة أمنية صعبة أدت إلى تدمير المنشآت التعليمية .

و مع حلول سنة 1994 ،شهدت النفقات المخصصة للتشغيل إستقرارا إلى غاية 1999 و يرجع ذلك إلى الإصلاحات الهيكلية و من خلاله تم تخفيض النفقات و من بينها نفقات قطاع التربية الوطنية .

ولقد عرفت 2001-2004 ، العودة إلى التزايد في النفقات ، حيث تضاعفت نفقات تسير المصالح بـــ 5,5 مرات منذ 1980، و ارتفعت نفقات الصيانة بـــ 7,711 مليون دج في نفس الفترة ,أما إعانات التسيير فتضاعفت بـــ 22 مرة خلال 24 عاما .

و خلال الفترة 2005-2008 ، والتي شهدت إستثمارات كبيرة أدت إلى إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة تحتاج إلى نفقات لتسييرها، وذلك لمواكبة الزيادة في أعداد التلاميذ . و مع

نهاية سنة 2008 قدرت نفقات تسير المصالح 597,61 مليون دج ،نفقات الصيانة 52 مليون دج ، مع تحقيق أعلى قيمة لإعانات التسيير منذ الثمانيات بـــ21214,10 مليون دج .

3- **نفقات التدخلات الاقتصادية و الإجتماعية** : مثل التدخلات الإقتصادية و الإجتماعية لوزارة التربية الوطنية في مجموعة النشاطات و المساعدات التي تشرف عليها في الوسط المدرسي سواء لفائدة التلاميذ و الموظفين أو لفائدة أولياء التلاميذ .

وتتمثل التدخلات الاقتصادية و الإجتماعية في :

-**المنح الدراسية**: تعرف المنحة بأنها مخصص مالي تقدمه الدولة للتلاميذ المتمرنين والطلبة المسجلين قانونا في مؤسسات التعليم والتكوين وكذا التلاميذ المتمدرسين بقصد تغطية جزء من مصاريفهم أو تكملة وسائل عيشهم.

-**نفقات الإطعام** : هي تضم النفقات لتسيير المطاعم المدرسية ،من توفير أغذية للتلاميذ .

-**نفقات الصحة المدرسية** :تشمل هذه النفقات المبالغ المخصصة لشراء الأدوية ،و أدوات النظافة للتلميذ .

- **نفقات النشاط التربوي** :تتمثل في نفقات الموجهة إلى الأنشطة الثقافية في المدارس إلى جانب الأنشطة الرياضية التي تسعى وزارة التربة الوطنية بمهام ترقيته في الوسط المدرسي .

- **نفقات التدخل الدولي**: و تضم نفقات النشاطات الدولية في إطار تمثيل الجزائر ضمن المنظمات العلمية كمنظمة الأمم المتحدة للثقافة و العلوم -اليونسكو UNESCO-حيث تتوفر الجزائر على بعثة دائمة بمقرها، و المنظمة العربية للثقافة و العلوم.

و بصفة عامة فان التدخلات الإقتصادية و الإجتماعية للوزارة واسعة و متشعبة ، حيث تسعى من وراءها إلى تحقيق أهداف و مرامي المنظومة التربوية .

و الجدول التالي يبين تطور نفقات التدخلات الإجتماعية و الاقتصادية خلال الفترة 1980-2008.

الجدول رقم (4-14):

تطور نفقات التدخلات الاقتصادية و الإجتماعية لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : مليون دج

السنوات	نفقات المنح	نفقات الإطعام	نفقات النشاط التربوي	نفقات الصحة	نفقات النشاط الدولي
1980	192	383,75	3,85	0,30	8
1981	194,60	476,75	2,64	0,35	8,18
1982	209	488	3,31	0,32	7,27
1983	213	505,50	3,40	0,36	5,60
1984	214,50	500,50	4,81	0,41	6,64
1985	178	379	5,50	0,42	9,10
1986	134	185	4,80	0,43	18,50
1987	136	186	3,50	0,47	18
1988	137	189	3,60	0,47	17,50
1989	139,29	195	4,10	1	16
1990	130	220	16,60	2,30	15,50
1991	150	235	17,60	2,50	16
1992	168	275	20,42	5	16,10
1993	178,08	300	25,98	6	15,50
1994	187	343	28,29	9	17,50
1995	198,22	360	30,75	11	22,50
1996	182,27	400	33	12,10	24,70
1997	160,60	414	33,22	12,45	74,50
1998	167	423	33,40	12,60	74,50
1999	176,66	436,50	34,80	12,71	78,20

96,20	13,21	34,88	462,69	194,33	2000
100,03	143,71	45	1498,07	242,23	2001
106,51	164,50	60	2406	322,50	2002
106,51	173,05	70	3634	363,50	2003
175,52	187	76,50	3893	384,12	2004
187	195	88,47	6044,38	384,12	2005
202,16	197	106,60	6494,37	405	2006
197	203	120	7350	408	2007
213	210	132	11920	406,20	2008

SOURCE : Direction Générale du Budget, Direction du Budget de Fonctionnement

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التدخلات في تزايد مستمر ، حيث سجلت نفقات المخصصة المنح الدراسية للتلاميذ قيمة قدرت بـــ192 مليون دج في سنة 1980 لترتفع إلى 213 مليون دج في سنة 1984 .

أما بالنسبة لنفقات الخاصة بالإطعام و التي تمثل النسبة الكبرى من نفقات الكلية للتدخلات ، فقد شهدت زيادة قدرت بـــ 121,750 مليون دج مابين سنة 1980 و سنة 1984 .

كما عرفت النفقات المخصصة للقيام بالنشاطات التربوية و الرياضية زيادة بـــ 960 ألف دج في نفس الفترة .

و الملاحظ أن نفقات الصحة المدرسية مثلت القيمة الصغرى لمجمل النفقات، حيث إنتقلت من 300 ألف دج في سنة 1980 إلى 410 ألف دج في سنة 1984.

و فيما يخص من نفقات النشاط الدولي ،فقد انخفضت بـــ 1,363 مليون دج مابين سنة 1980و سنة 1984.

و مع نهاية سنة 1986 شهدت كل من نفقات الموجهة للمنح ، المطاعم و الأنشطة التربوية ، تناقص في قيمتها ، مع ثبات في كل من نفقات الصحة ، و نفقات النشاطات مع منظمة اليونسكو .

و في الفترة 1988-2000 شهدت نفقات التدخلات الاقتصادية و الإجتماعية إرتفاعا متذبذب ، حيث عرفت نفقات المنح زيادة مقدرة بـــ 57,326 مليون دج،كما تضاعفت نفقات الإطعام بـــ(02) مرتين خلال نفس الفترة ,و يرجع دلك إلى إرتفاع مستوى العام الأسعار للمواد الغذائية في تلك المرحلة.

و إنتقلت نفقات الصحة الدراسية من 472 ألف دج من بداية الفترة إلى 13213 ألف دج في نهاية الفترة .

و فيما يخص نفقات النشاط التربوي و النشاط الدولي، فقد عرفت نسبة نمو سنوي متوسط قدر بـــ 30,88 % ، 20,50 % على التوالي خلال الفترة نفسها .

- الفترة 2001-2004: تميزت هذه الفترة بالزيادة المستمرة في النفقات ، حيث شهدت نفقات المنح إرتفاعا معتبرا قدر بـــ 141,887 مليون دج. و هذا راجع إلى زيادة في المنحة الدراسية للتلاميذ و التي قدرت بـــ 2000 دج للتلميذ الواحد ، والسارية المفعول ابتداءا من الدخول المدرسي 2001/2000. و بالنسبة النفقات الموجهة الإطعام سجلت أكبر قيمة لها منذ 1980 بـــ 1498,065 مليون دج لترتفع إلى 3893 مليون دج سنة 2004 ، و هذا راجع إلى إنشاء مؤسسات تعليمية المجهزة بالمطاعم و تزايد التلاميذ المستفيدين من الإطعام .

و نظرا لإهتمام الجولة بالصحة المدرسية ، وتوفير الجو الملائم لتمدرس التلميذ صخرت مبالغ كبيرة لذلك ، حيث سجلت نفقات المخصصة الصحة المدرسية زيادة معتبرة قدرت بـــ 43,289 مليون دج.

كما شملت الزيادة في نفقات كل من النشاط التربوي ، و النشاط الدولي ،حيث سجل معدل نمو سنوي متوسط معتبر قدرت بـــ 22,07 % ، 18,81% على التوالي خلال نفس الفترة .

و تواصلت الزيادة في النفقات في الفترة المتبقية من الدراسة (2005–2008)، حيث تضاعفت نفقات المنح بـــ (02) مرتين منذ سنة 1980 ، ذلك نتيجة زيادة في نفقات المنح للتلاميذ وصلت 3000 دج بالدخول المدرسي 2007-2008.[1]

الى جانب ذلك عرفت نفقات الإطعام زيادة معتبرة قدرت بـــ 5875,62 مليون دج خلال نفس الفترة .

و نتيجة زيادة في اهتمام الدولة بالصحة المدرسية ،إرتفعت نفقات المخصصة للصحة إلى 210 مليون دج سنة 2008.

كما عرفت هده الفترة زيادة في تدخل الدولة في النشاطات التربوية الدولية الخاصة بالمنظمات الدولية مثل (unesco) والتي تسهر من أجل تحقيق التعليم للجميع (EPT)، ارتفعت نفقات النشاط الدولي التربوي إلى 26 مليون دج مابين سنتي 2005و 2008.

[1] وزرة التربية الوطنية، قسم التخطيط و الإحصاء..

و لضمان تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ ، ارتفع حجم نفقات النشاط التربوي إلى 132 مليون دج في نهاية فترة الدراسة .

نستخلص نفقات المخصصة للمستخدمين تمثل الجزء الكبير من نفقات تسيير القطاع ،حيث شكلت نسبة 80 % من نفقات التسيير للقطاع ، ويترك الجزء البسيط لنفقات ذات الطابع الإجتماعي و المتمثلة في المنح المدرسية ، الصحة المدرسية ، المطاعم و النشاطات الثقافية .كل ذلك يؤثر على تمدرس التلاميذ ،مما يؤدي إلى تحصيل علمي ضعيف ، و نتائج ضعيفة و التي يشهدها القطاع .

المطلب الثاني: نفقات التجهيز

تتضمن هذه النفقات التي تصرف من اجل انجاز هياكل الاستقبال الضرورية لسير نشاط مؤسسات التربية الوطنية و تتمثل في نفقات الخاصة بتشييد المدارس، الإدارات التابعة للقطاع .

و الجدول رقم يبين تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008.

الجدول رقم (4-15)

تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008.

الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية	نفقات التجهيز للدولة	% من نفقات التجهيز للدولة
1980	2,32	23,12	10,01
1981	2,85	31,59	9,02
1982	2,13	42,60	5
1983	2,53	48,25	5,24
1984	4,70	46,03	10,2
1985	4,80	54,30	8,83
1986	4,47	45,15	9,9
1987	4,17	45	9,26
1988	4,08	47,50	8,58
1989	4,04	49,50	8,17
1990	4,29	55,81	7,68
1991	5,13	85,70	5,98
1992	6,60	149,45	4,41
1993	10,29	199,68	5,15
1994	11,27	257,65	4,37
1995	14,48	296,90	4,88
1996	16,74	301,60	5,55
1997	20	281,50	7,1
1998	21,85	262,38	8,33
1999	21,18	280,88	7,54
2000	25,42	346,01	7,35
2001	34,85	503,60	6,92
2002	37,62	548,98	6,85
2003	34,41	669,42	5,14
2004	42,12	720	5,85
2005	45,05	1047,71	4,3
2006	147,70	2115,88	6,98
2007	87,58	2294,05	3,82
2008	61,46	2519	2,44

SOURCE : Direction Générale du Budget, Direction du Budget d'Equipement

- نسبة نفقات التجهيز إلى نفقات التجهيز للدولة محسوبة من طرف الباحث

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد نفقات التجهيز لقطاع التربية بوتيرة عالية في الفترة الأولى(1980–1985)، إذ تضاعفت بـــ (02) مرتين ، و بمعدل نمو سنوي متوسط 6,9 % خلال نفس الفترة .ومع نهاية سنة 1986 سجلت نفقات التجهيز هبوطا قدر بـــ 327 مليون دج بالمقارنة بسنة 1985 .

بعد ذلك سجل إنخفاض في نسبة نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية بالمقارنة مع نفقات التجهيز الكلية للدولة خلال السنوات 1987، 1988، 1989، و تمثلت في النسب ، 9,26 %، 8,58 %، 8,17 % على التوالي .

و يرجع تلك الإنخفاضات في نفقات التجهيز إلى مخلفات الأزمة البترولية سنة 1986 ، إلى جانب انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى إقتصاد السوق[1] ، حيث تم تخفيض النفقات الكلية للدولة في المشاريع الإستثمارية لبناء الهياكل القاعدية المخصصة لقطاع التربية الوطنية

و خلال الفترة الثانية (1990–2000) ، شهدت هذه النسبة اتجاها تنازليا، و المقصود هنا بطبيعة الحال كنسبة من ميزانية التجهيز للدولة ، حيث قدرت بـــ 7,35 % في السنة الأخيرة من هذه الفترة .

و ما تميزت به هذه الفترة التوجه إلى سياسة إقتصادية تثبيتية هادفة إلى تقليص الإستثمار العمومي .

[1] Karim Nashashib, "Les dimensions budgétaires de l'ajustement", in Finances et développement, Septembre 1992, p.p.36-39.

كما شهدت الفترة الأخيرة من الدراسة (2001–2008) إرتفاعا في نفقات التجهيز حيث سجلت قيمة قدرت بــ 147700 مليون دج في سنة 2006، ويرجع إلى العودة القوية إلى الإستثمارات العمومية ، من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(PSRE) 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSCE) 2005-2009، حيث قامت الدولة بتوفير مبالغ ضخمة لقطاع التربية و ذلك من أجل تطوير هياكله القاعدية لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم.

ما يمكن ملاحظته بعد ذلك ،هو أن القيمة المطلقة لنفقات التجهيز في إنخفاض ، وذلك راجع إلى عدم تسليم المشاريع لانجاز المشاءات التابعة للقطاع في الآجال المحددة حيث أنها تتطلب أكثر من سنة لتشيدها .

المطلب الثالث :متوسط حصة التلميذ من النفقات الكلية لقطاع التربية الوطنية:

تمثل حصة التلميذ من النفقات الكلية للقطاع مؤشر جيد من اجل الوقوف إلى درجة التطور التي حصلت في مدى استفادة التلميذ من الخدمات المقدمة في مجال التعليم، حيث قمنا بتكوين الجدول الذي يظهر مستوى نصيب التلميذ السنوي في التعليم الأساسي و الثانوي خلال الفترة 1980–2008 .

الجدول رقم (4-16):

نفقات قطاع التربية و متوسط نصيب التلميذ من النفقات الإجمالية 1980-2008

السنوات	مبالغ النفقات بالمليون دج	عدد التلاميذ	متوسط نصيب التلميذ من نفقات التعليم (دج)	% التغير النسبي نفقات التعليم	%التغير النسبي في نصيب التلميذ
1980	7270,23	3982359	1825,61	-	-
1981	9573,00	4135396	2314,89	31,67	26,80
1982	10012,11	4319360	2317,96	4,59	0,13
1983	11274,76	4522643	2492,96	12,61	7,55
1984	14829,70	4788925	3096,67	31,53	24,22
1985	15824,05	5026449	3148,16	6,71	1,66
1986	17099,53	5304680	3223,48	8,06	2,39
1987	20054,00	5611185	3573,93	17,28	10,87
1988	21157,00	5884297	3595,50	5,50	0,60
1989	21895,23	6022680	3635,46	3,49	1,11
1990	29240,47	6190081	4723,76	33,55	29,94
1991	35626,00	6364732	5597,41	21,84	18,49
1992	50595,24	6590132	7677,42	42,02	37,16
1993	68168,71	6741561	10111,71	34,73	31,71
1994	80957,77	6957353	11636,29	18,76	15,08
1995	101358,00	7021396	14435,59	25,20	24,06
1996	123297,63	7162592	17214,11	21,65	19,25
1997	131392,29	7293189	18015,75	6,57	4,66
1998	146520,02	7435858	19704,52	11,51	9,37
1999	149230,43	7587545	19667,81	1,85	-0,19
2000	158173,16	7661023	20646,48	5,99	4,98
2001	172263,47	7712182	22336,54	8,91	8,19
2002	195725,32	7849004	24936,33	13,62	11,64
2003	205516,93	7894642	26032,46	5,00	4,40
2004	228736,87	7851893	29131,43	11,30	11,90
2005	261957,89	7741099	33839,88	14,52	16,16
2006	370155,01	7593639	48745,41	41,30	44,05
2007	356551,54	7557994	47175,42	-3,68	-3,22
2008	388749,76	7502370	51816,93	9,03	9,84

المصدر :نفقات الكلية للقطاع نفس مراجع الجدول (3-1).

-عدد التلاميذ : المديرية الفرعية للإحصائيات، وزارة التربية الوطنية.

- متوسط نصيب التلميذ من النفقات ، التغير النسبي للنفقات نصيب التلميذ كلها محسوبة من طرف الباحث .

الملاحظ أن نصيب التلميذ بلغ 1825,61 دج سنة 1980 ليرتفع إلى3096,67 دج سنة 1984 ، بعد ذلك تضاعفت حصة التلميذ ما بين 1980و 1990 بـــ 2,5 مرة ، و هي بذلك أدنى من مستوى تزايد نفقات القطاع التي كانت بواقع 4 مرات لنفس الفترة , كما أن متوسط المعدل السنوي لنمو حصة التلميذ من النفقات الكلية للقطاع لم يزد عن9,57 %، رغم من تزايد نفقات القطاع ككل بمعدل نمو سنوي متوسط وصل إلى 14,09 %.

أما خلال الفترة 1991-2001 تزايد نصيب التلميذ من النفقات بمعدل نمو سنوي متوسط يساوي 15,71 % بينما كان لمجموع مبالغ النفقات القطاع مستوى أعلى، وصل إلى %18,09 .

و خلال الفترة 2002-2008 تضاعف نصيب التلميذ بـــ (02) مرتين، ومثل ذلك حصل إلى نظيره لمجموع النفقات المخصصة لقطاع التربية ،حيث انتقل نصيب التلميذ من النفقات 336, 22 ألف دج في بداية هذه الفترة إلى 51,816 ألف دج في نهاية الفترة .

- و ترجع هذه الزيادات في متوسط نصيب التلميذ إلى الرفع في قيمة المنحة المدرسية التي قدرت 2000دج ، و تطبيق نظام الأجور الجديد الساري المفعول في 01جانفي 2008 .
- تمثل حصة التلميذ من النفقات الكلية لقطاع التربية قيمة معتبرة تسعى الدولة من خلال ذلك إلى تحسين النتائج المتحصل عليها في الأطوار التعليمية الثلاثة التابع للقطاع .

المبحث الرابع: مقارنة نفقات قطاع التربية الوطنية بالنسبة للقطاعات التعليمية الأخرى

نظرا لزيادة الطلب الإجتماعي الكبير على التعليم من طرف الفئة العمرية من 2 سنة إلى 18 سنة . وفرت الدولة أموال ضخمة إلى قطاع التربية الوطنية ، وذلك من أجل السير الحسن لظروف التمدرس على خلاف القطاعات التعليمية الأخرى و المتمثلة بقطاع التعليم العالي و البحث العلمي و قطاع التكوين المهني ، لذا عمدنا لتبيان مكانة قطاع التربية بالمقارنة بالقطاعات الأخرى من خلال عرض النفقات التسيير و التجهيز لكل قطاع .

المطلب الأول : مقارنة نفقات التسيير بالنسبة للقطاعات التعليمية الثلاثة

تمثل نفقات التسيير لقطاع التعليم أهمية بالغة ، وذلك من أجل تسيير المؤسسات التابعة و السير الحسن لتمدرس التلاميذ ، حيث تخصص الدولة مبالغ لكل قطاع تعليمي .

و الجدول يقدم تفصيلا مقارنا للنفقات التي ترصده الدولة على القطاعات التعليمية الثلاثة

الجدول رقم (4-17)

تطور نفقات التسيير القطاعات التعليمية الثلاثة خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : مليار دج

السنوات	قطاع التربية الوطنية	التكوين مهني	التعليم العالي	المجموع
1980	4,96	0,37	1,47	6,80
1981	6,72	0,36	1,88	8,97
1982	7,88	0,50	2,06	10,44
1983	8,74	0,67	2,29	11,70
1984	10,13	0,89	2,49	13,52
1985	11,03	1,40	2,94	15,37
1986	12,63	1,47	3,10	17,20
1987	15,89	1,56	3,62	21,07
1988	17,08	1,71	3,86	22,65
1989	17,85	1,67	4,68	24,20
1990	24,95	1,94	5,64	32,53
1991	30,50	2,00	7,05	39,56

57,81	10,68	3,13	44,00	1992
74,42	13,04	3,49	57,88	1993
89,24	15,33	4,23	69,69	1994
109,36	17,94	4,55	86,88	1995
131,88	19,60	5,72	106,56	1996
139,19	22,46	5,33	111,39	1997
157,12	25,77	6,68	124,67	1998
170,55	35,07	7,44	128,05	1999
178,50	37,71	8,04	132,75	2000
192,59	47,10	8,07	137,41	2001
229,32	58,72	12,50	158,11	2002
249,66	64,38	14,18	171,11	2003
270,33	68,91	14,80	186,62	2004
312,07	78,76	16,40	216,91	2005
329,36	89,92	16,99	222,46	2006
391,37	105,34	17,05	268,97	2007
465,47	118,31	19,87	327,29	2008

SOURCE : Direction Générale du Budget, Direction du Budget Fonctionnement et Equipement.

يشير الجدول إلى أن نفقات التسيير في المراحل الثلاثة من التعليم قد شهدت زيادة معتبرة ، فقد إزداد الإنفاق في قطاع التربية الوطنية من 4,96 مليار د ج سنة 1980 إلى 327,29 مليار دج سنة 2008 ،محققا نسبة نمو سنوي في المتوسط بلغت 16,66%.أما بالنسبة للإنفاق في قطاع التعليم العالي ، فقد زاد هو الأخر بـــ 116,84 مليار دج خلال نفس الفترة ،محققا نسبة نمو سنوي في المتوسط قدربـــ17,34%.وفيما يخص قطاع التكوين المهني ،فقد عرف زيادة في الإنفاق أقل من القطاعات الأخرى ، حيث إنتقل من 370 مليون دج سنة 1980 إلى 19,9 مليار دج، و بمعدل نمو سنوي قدر بـــ 16,53%.

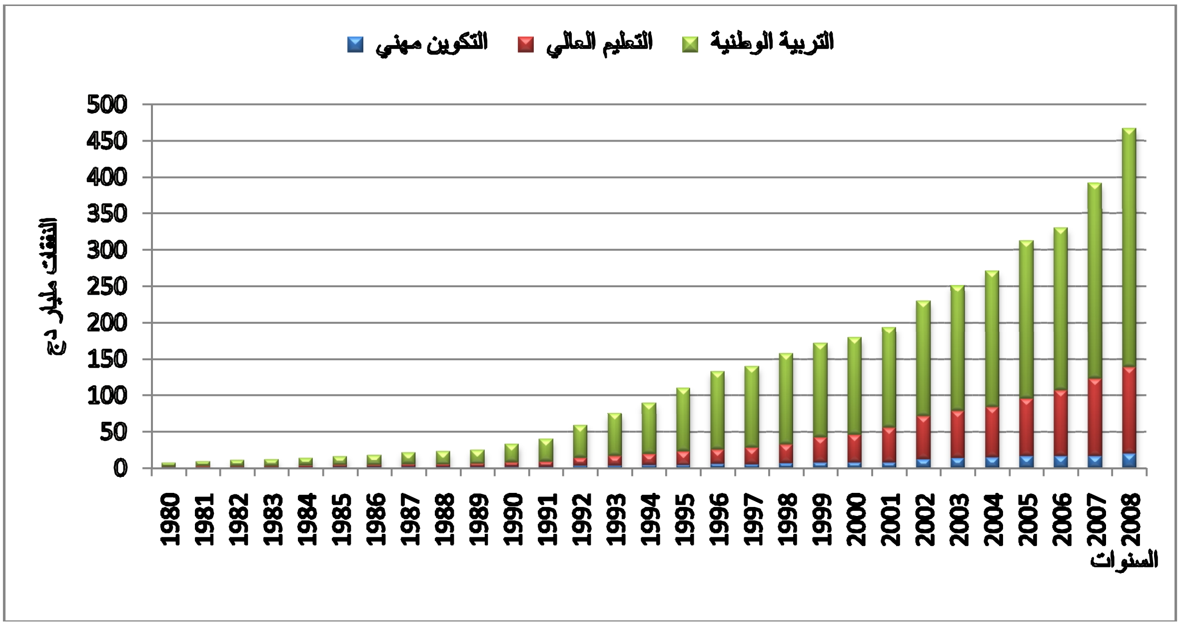
- بالنسبة للمراحل التعليمية ، حظي قطاع التربية الوطنية بالنصيب الأكبر من الإنفاق على التعليم مقارنة بالتعليم العالي،و التكوين المهني ، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم في قطاع التربية الوطنية بالنسبة إلى مجمل نفقات التسيير المخصصة للتعليم في المتوسط 74,19% ،كما شكل كل قطاع لتعليم العالي و التكوين المهني النسب : 20,38% و5,42 % على التوالي .

تشير الأرقام السابقة على الأهمية التي يحتلها قطاع التربية الوطنية بالنسبة للقطاعات التعليمية الأخرى ،بإعتباره الركيزة الأساسية لبناء الطاقات البشرية .

و الشكل التالي يبين أكثر توضيح على توزيع نفقات التسيير على القطاعات التعليمية الأخرى .

الشكل (4-2)

تطور نفقات التسيير للقطاعات التعليمية الثلاثة خلال الفترة 1980-2008



المصدر : ابتدءا من الجدول رقم 4-17

المطلب الثاني : مقارنة نفقات التجهيز بالنسبة للقطاعات الثلاثة

تمثل النفقات التجهيز الموجه لقطاع التعليم قيمة معتبرة ، حيث تعمد الدولة من خلال ذلك إلى توفير هياكل الإستقبال لطالبي التعليم ، من أجل السير الحسن للتمدرس فهي تنفق مبالغ ضخمة للقطاعات التعليمية الثلاثة . و عليه يمكن مقارنة نفقات التجهيز للقطاعات الثلاثة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4-18)

تطور نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : مليار دج

السنوات	نفقات قطاع التربية الوطنية	نفقات التعليم العالي	نفقات التكوين المهني	المجموع
1980	2,32	1,05	0,60	3,97
1981	2,85	1,56	0,50	4,91
1982	2,13	2,30	0,59	5,02
1983	2,53	2,92	1,00	6,45
1984	4,70	2,50	1,51	8,70
1985	4,80	2,15	1,82	8,77
1986	4,47	2,00	1,69	8,17
1987	4,17	1,87	1,58	7,62
1988	4,08	1,88	1,35	7,31
1989	4,04	1,68	1,30	7,02
1990	4,29	1,74	1,33	7,35
1991	5,13	2,16	1,92	9,20
1992	6,60	2,48	2,12	11,21
1993	10,29	3,13	2,85	16,26
1994	11,27	2,48	2,96	16,71
1995	14,48	2,48	2,97	19,93
1996	16,74	4,13	3,33	24,20
1997	20,00	4,78	3,92	28,70
1998	21,85	10,97	3,78	36,60
1999	21,18	11,28	4,73	37,20

42,92	6,64	10,86	25,42	2000
62,99	9,61	18,53	34,85	2001
68,83	10,24	20,97	37,62	2002
69,13	11,00	23,72	34,41	2003
85,54	13,11	30,31	42,12	2004
91,39	14,58	31,76	45,05	2005
225,54	15,77	62,06	147,70	2006
159,07	25,38	46,11	87,58	2007
162,17	25,87	74,84	61,46	2008

SOURCE : Direction Générale du Budget, Direction du Budget Fonctionnement et Equipement.

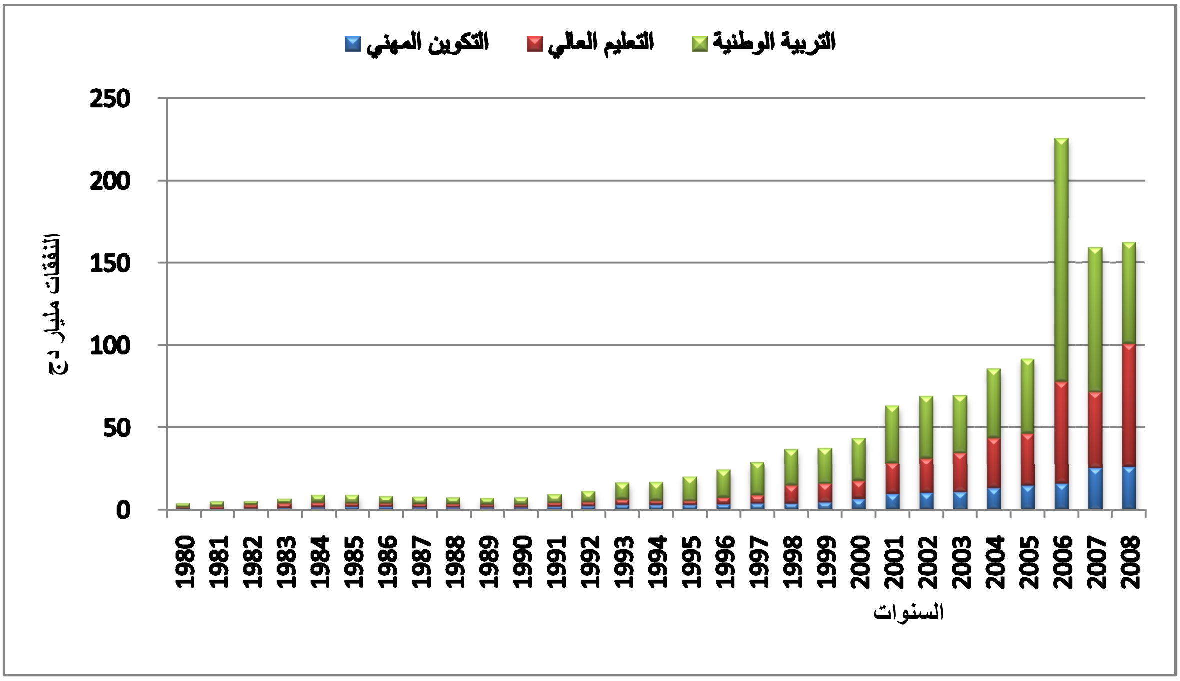
من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التجهيز عرفت بدورها زيادة معتبرة ، و ذلك نتيجة زيادة الطلب المتزايد على التعليم مما أدى إلى إنشاء هياكل لمواكبة الزيادة في هذا في الطلب .حيث عرفت نفقات التجهيز لقطاع التربية الوطنية معدل نمو سنوي متوسط وصل إلى 18,58% ، كما سجلت نفقات كل من قطاع التعليم العالي و التكوين المهني معدل نمو سنوي متوسط قدر بـــ21,12% و 16,36% على التوالي .

و بالرجوع إلى نسبة نفقات التجهيز لكل قطاع بالنسبة إلى مجمل نفقات التجهيز المخصصة للتعليم فسجلت في كل من قطاع التربية الوطنية ،التعليم العالي وقطاع التكوين المهني النسب التالية : 56,47% ،27,70% ،15,84% على التوالي.

و الشكل التالي يعطي توضيحا أكثر لتطور نفقات التجهيز المخصصة للتعليم .

الشكل (4-3)

تطور نفقات التجهيز للقطاعات التعليمية الثلاثة خلال الفترة 1980-2008



المصدر : ابتدءا من الجدول رقم 4-18

من خلال الشكل السابق نستنتج إن قطاع التربية الوطنية يمثل لقيمة الكبرى من النفقات المخصصة للتعليم ككل ،ثم يأتي بعده قطاع التعليم العالي ،وفي الأخير قطاع التكوين المهني ، و الذي يمثل نسبة ضئيلة من النفقات للدولة ككل .هذا يدل على المكانة الكبيرة التي يحتلها قطاع التربية الوطنية في المالية العامة للدولة.

خاتمة الفصل الرابع:

لقد حضي قطاع التربية الوطنية اهتماما كبيرا من طرف الدولة ،إذ أنها توفر له موارد مالية وبشرية ضخمة ، وذلك لتحسين مردوه .

إلا أن القطاع لم يفلت من الطابع الاجتماعي ، و ينعكس في الإفراط في أعداد الموظفين من أساتذة و إداريين إلى جانب التضخم البشري في أعداد المتمدرسين ، مما جعل القطاع يواجه مشاكل في استقبال الكم البشري الهائل ، رغم الجهود المبذولة في المنشئات القاعدية.

وفيما يخص دراسة نفقات القطاع بالنسبة لنفقات الكلية للدولة، فان نفقات قطاع التربية الوطنية تمثل نسبة معتبرة من نفقات الإجمالية؛ حيث تحتل المرتبة الثانية بعد نفقات العسكرية التي تحتل الصدارة الأولى في ميزانية الدولة .

وبالرجوع إلى تحليل بنية نفقات القطاع فان ميزانية تسيير القطاع تبين أن الجزء الكبير منها موجه إلى نفقات المستخدمين و المتمثلة في الأجور ، حيث تشكل 80% من إجمالي النفقات ، ولا تمثل النفقات ذات الطابع الاجتماعي سوى جزء ضئيلا لا تتعدى 2%.و تخص المنح، المطاعم المدرسية و الصحة المدرسية و النشاطات الثقافية و الرياضية .

و بالمقارنة مع نفقات التجهيز، والتي تمثل نسبة قليلة من ميزانية الدولة بالمقارنة بميزانية التسيير لنفس القطاع ،مما يودي إلى الضغط على المنشاءات التعليمية و حدوث اكتظاظ في الاقسام.

كل هذا يؤثر على مردود المؤسسات التربوية و بالتالي يعيق أهداف الدولة الرامية غالى تحقيق تعليم للجميع في ظروف جيدة وفقا لمعايير دولية.

و مع ذلك تبقى حصة نفقات المخصصة لقطاع التربية الوطنية هامة مقارنة بدول المستوى المتوسط، غير أن هذه النفقات تبقى غير كافية بالنظر إلى المقاييس المعمول بها بالنسبة للدول المتقدمة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تمثل النفقات العامة أداة الدولة لتدخلها في جميع الميادين ، حيث تقوم بالإنفاق على قطاعات و مجالات مختلفة ، سعيا منها لتحقيق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية .

و يعد التعليم من المجالات التي توليها الدول لما له أهمية على الاقتصاد و المجتمع ككل ، فان هذه الدول تسعى جاهدة إلى الإنفاق في هذا الميدان ،وذلك من أجل تطويره، الحصول على عوائد إقتصادية وإجتماعية .

و تشير الدراسات السابقة حول الأنفاق على التعليم أهمية دراسة هذا الجانب من الإنفاق ، ودلك من اجل معلرفة الأسباب الحقيقية لتزايد الأنفاق التعليمي ، و إيجاد الحلول من أجل الإستخدام الأمثل لهده النفقات .

و تعتبر الجزائر من الدول التي تولي إهتمام كبير بالتعليم و بالخصوص قطاع التربية الوطنية الذي يمثل القاعدة الأساسية لتكوين الرأسمال البشري ،إذ تخصص ميزانيات ضخمة من أجل تحسين مردود هذا القطاع.

و على هذا فقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية :

- تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية ، ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بالاستخدام الأمثل لهذه النفقات .

- تبين من عرض و تحليل عدد من أفكار الاقتصاديين في اقتصاد التعليم ،انطلاقا من بدايات ظهور هذا الفكر الاقتصادي ،و أن التعليم دور في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها ، وان الإنفاق على التعليم يعد استثمار في الرأسمال البشري .

- التضخم البشري في قطاع التربية الوطنية بالجزائر جعلها تواجه مشاكل في استقبال الكم الهائل رغم المجهودات الكبيرة المبذولة في المنشات القاعدية ،كما جعلها تعرف مشاكل تمويلية كبيرة ،خاصة إذا علمنا أن التمويل في المؤسسات التعليمية يعتمد أساسا على نفقات الدولة .

- بالرجوع إلى نفقات قطاع التربية الوطنية ،حيث يمثل نسبة عالية من ميزانية الدولة ، لكن هذه الميزانية،تغلب عليها نفقات الأجور بحيث تمثل هذه الأخيرة 80 % من هذه الميزانية مما يترك الجزء القليل لتمويل النشاطات الأخرى لنفس القطاع ،هذا ما يؤثر على مردود هذه المؤسسات ، ويعيق تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تربية و تعليم الأطفال و تهيئتهم لمواجهة المستقبل .

إن النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث تقودنا إلى وتقديم اقتراحات وتوصيات التي ترمي تحسين أساليب الإنفاق على قطاع التربية الوطنية.

التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

-يمكن ترشيد الإنفاق على قطاع التربية الوطنية عن طريق تعديل توزيع النفقات على المصالح الوظيفة التعليمية ،و هذا بتقليص النفقات الخاصة برواتب و أجور الموظفين .أو بتقليل عدد الموظفين الإداريين.

– إعادة النظر في أسلوب تمويل المدارس الابتدائية ،بجعل هذا التمويل من مسؤولية الوزارة الوصية في إطار ميزانيات متفردة (budgets individualisés)،و الانتقال تدريجيا من مفهوم الميزانية المبنية على الوسائل إلى مفهوم الميزانية المبينة على البرامج و النتائج .

– إدماج المؤسسة التعليمية في محيطها الاقتصادي و الاجتماعي ، وإحداث تفاعل ايجابي بين المدرسة و محيطها ، بما يضمن استفادة المدرسة من الفرص التي تتيحها هذا المحيط في مجال الإسناد و الدعم ،وفي المجال الثقافي و الاجتماعي .

– تبويب الميزانية بحسب المرحلة التعليمية لتسهيل دراسات الكلفة التعليمية لكل مرحلة.

– العمل على إرساء أسس الحكامة الراشدة (La bonne gouvernance) في المؤسسات التربوية ، من خلال الإشراك المتزايد للفريق التربوي و ممثلي جمعيات أولياء التلاميذ في رسم أهداف تطوير المؤسسات التعليمية و تبني نمط تدبير و تسيير يعتمد على المشاركة و التشاور.

–تخصيص مبالغ كبيرة لقطاع التعليم لتتمكن الدولة من تعميم التعليم الأساسي وذلك بتخفيض ميزانية الدفاع لصالح التعليم.

–إعادة النظر في تركيب الميزانية وتخصيص مبالغ أكبر لباب النفقات الرأسمالية والاستثمارية من أجل التوسع في المباني المدرسية لمواكبة الزيادة المتوقعة في إعداد الطلاب.

–تخصيص مبالغ أكبر لبند الصيانة خاصة أنه يستأثر بنسبة ضئيلة جداً من الميزانية وهناك حاجة ماسة لترميم وصيانة المباني المدرسية الحالية.

–تسهيل إجراءات صرف النفقات وتجنب الإجراءات الروتينية المعقدة التي تعيق صرف المبالغ المالية المرصودة ومن أجل تجنب الوفر الحاصل في بعض الأبواب والبنود وخاصة باب النفقات الرأسمالية والاستثمارية.

– العمل على تعزيز المتزايد لاستقلالية والمؤسسات التربوية ، ليس فقط على الصعيد المالي ،مع وتشجيع والبحث عن ومصادر وتمويل بديلة مدعمة للتمويل العمومي

–رفع كفاءة النظام التعليمي وتجنب الهدر التربوي المتمثل في الرسوب والتسرب وذلك بإجراء الدراسات اللازمة لذلك.

في حالة تعثر الإصلاحات على مستوى قطاع التربية الوطنية بسبب صعوبة تمريرها اجتماعيا ،وبالضبط فيما يخص الجانب التعليمي منه، فان الحل البديل في تقديرنا والذي نوصي به هنا هو العمل على إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة تتمتع بقانون خاص التي يكون من شاهما أن تخلق نوع من المنافسة على المستوى الوطني الشيء الذي نعتقد انه سيكون عاملا مشجعا في المستقبل على القبول بالإصلاحات.

أفاق البحث :

هناك جوانب عدة متعلقة بجانب النفقات التي قمنا بمعالجتها في هذه الرسالة ،لكن في تقديرنا وبناء على النتائج البحث المتوصل إليها ،فانه سيكون من المهم جدا أن تخصص أبحاث ،سواء على مستوى تحضير رسائل ماجستير أو أطروحات دكتوراه، لدراسة متأنية للمساعدات المالية التي تخصصها ميزانية الدولة للقطاعات الاجتماعية المختلفة ، بما فيها قطاع التربية الوطنية ، وهو الذي يهمنا هنا أن مثل هذه الدراسات العلمية سيكون من شانها إن تخلص إلى نتائج علمية حول الكيفية المثلى التي ينبغي أن تخصص بها الاعتمادات في تقديرنا إنها ستكون السبيل السليم لاتخاذ القرارات الهامة في المستقبل و المتعلقة بتطور قطاع التربية الوطنية و غيره من القطاعات الأخرى.

الملاحق

Annex n :01

Annex n 1 : Rémunération des personnels de secteur éducation nationale en 2007/2008

POSTES DE TRAVAIL	CAT ET SECT	INDICE			Rémunération principale mensuelle unitaire				
		LM	EP 5é	IND POS	SALAIRE DE BASE	EP 5éme échel	IEPP 5éme échelo	ICR	total mensuel unitaire
Personnel occupant une fonction supérieur									
Direct. De l'éducation	B-1	1100	275	1375	20900,00	5225,00		7500	33625,00
Secrétaire général	20-3	762	191	953	15832,52	3967,76		6000	25800,28
Chef de service	19-5	714	180	894	14941,49	3766,59		6000	24708,08
d'enseignement complémentaire-personnel administratif et ouvrier									
administratifs	16-4	512	130	642	11191,78	2.840,98	1.119,1	6000	21151,94
D.E.F. d'application	16-2	492	125	617	10820,52	2748,58	1.082,0	6100	20751,15
D.E.F.	16-1	482	121	603	10634,89	2668,80		6200	19503,69
Intendent principal	15-1	434	110	544	9743,87	2468,87		6290	18502,74
Intendent	14-3	408	104	512	9261,23	2360,53	926,12	4850	17397,88
Conseiller d'éducation	13-4	383	97	480	8797,15	2.227,84		4910	15934,99
Ch. De group de prév.	13-2	364	92	456	8444,46	2.134,74		4910	15.489,2
El de séc.(10-2/13-2)	13-1	354	90	444	8258,83	2.098,96		4910	15.267,7
Infirmier breveté	12-4	345	88	433	624027	2.101,33		4910	15.251,
S/intendant	14-5	424	107	531	9558,24	2412,37	955,82	4850	17776,43

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N

Annex n :02

Annex n 2 : Rémunération des personnels de secteur éducation nationale en 2007/2008

POSTES DE TRAVAIL	CAT ET SECT	INDICE			Rémunération principale mensuelle unitaire				
		I.M	IEP 5é	IND POS	SALAIRE DE BASE	IEP 5éme échelon	IEPP 5éme échelon	ICR	total mensuel unitaire
	Enseignement primaire								
Prof.certif.d'ens.fond	14-5	424	107	531	9553,24	2412,37	955,82	4850	17776,43
Maitre de classe									
d'adaptation	13-4	383	97	480	8797,15	2227,84	879,72	4910	16814,71
M.E.F. d'application	13-4	383	97	480	8797,15	2227,84	879,72	4910	16814,71
M.E.F.	13-2	364	92	456	8444,46	2134,74	844,45	4910	16333,65
Instructeur	11-3	304	77	381	7609,13	1927,02	760,91	4970	15267,06
Moniteur	13-2	364	92	456	8444,46	2134,74	844,45	4910	16333,65
	Enseignement secondaire et technique-personnel enseignant								
professeur agrégé	17-3		140	696	12008.55	3024.07	1200.66	6000	22233.48
professeur ingénieur	16-1	482	121	603	10634.89	2668.30	1063.49	6200	20567.18
d'enseignement second	15-5	472	120	592	10449.26	2656.87	1044.93	6290	20441.06
PES resp de matière	15-5	472	120	592	10449.26	2656.87	1044.93	6290	20441.06
PES	15-3	462	115	567	10078.00	2583.63	1007.3	6290	19989.43
PTLchef de travaux	14-5	424	107	531	9553.24	2412.37	955.82	4850	17776.43
PTLchef d'atelier	14-4	41b	105	521	9409.73	2374.37	940.97	4850	17575.07
d'enseignement fond	14-3	40b	104	512	9261.23	2360.53	926.12	4850	17397.88
PTL	14-2	4UU	100	500	9112.72	2278.18	911.27	4850	17152.17
PEF	14-1	392	100	492	8964.22	2236.62	896.42	4850	16997.26
MEF	13-2	3b4	92	456	8444.46	2134.74	844.45	4910	16333.65

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N

Annex n :03

Annex n3 : Rémunération des personnels de secteur éducation nationale en 2007/2008

POSTES DE TRAVAIL	CAT ET SECT	INDICE			Rémunération principale mensuelle unitaire			
		M	EP 5é	ND POS	SALAIRE DE BASE	EP 5éme échelon	CR	total mensuel unitaire
Comptable principal	13-1	354	90	444	8258.83	2098.96	4910	15267.79
Technicien	13-1	354	90	444	8258.83	2098.96	4910	15267.79
Assist administratif	13-1	354	90	444	8258.83	2098.96	4910	15267.79
Assist document	13-1	354	90	444	8258.83	2098.96	4910	15267.79
Secret de direction	11-4	312	80	392	7720.5	1927.15	4970	14669.65
Adjoint technique	11-3	304	77	381	7609.13	1927.15	4970	14506.15
adjoint administrât	11-3	304	77	381	7609.13	1927.15	4970	14506.15
comptable	11-3	304	77	325	7609.13	1927.15	4970	14506.15
Aide comptable	10-1	260	65	325	6977.98	1744.07	4970	13692.05
Agent technique	10-1	260	65	325	6977.98	1744.07	4970	13692.05
Secrétaire stenodactyl	10-1	260	65	325	6977.98	1744.07	4970	13692.05
Agent administratif	10-1	260	65	325	6977.98	1744.07	4970	13692.05
Secrétaire dactylo	9-2	245	63	308	6699.54	1722.30	5010	13431.84
Agent dactylographe	8-3	228	59	287	6383.97	1651.78	5060	13095.75
Chef cuis de cabtine	10-4	281	71	352	7367.81	1361.93	4970	14199.74
POSTES DE TRAVAIL	10-1	260	65	325	6977.98	1744.07	4970	13692.05
Chef datel de reprog	10-1	260	65	325	6977.98	1744.07	4970	13692.05
Magasinier	10-1	260	65	325	6977.90	1744.07	4970	13692.05
Télexiste	9-1	236	60	296	6532.47	1660.54	5010	13203.01
AG.plyval de 2 ère	8-3	228	59	287	6383.97	1651.78	5060	13095.75
Magasinier de 2 ème cat	8-3	228	59	287	6383.97	1651.78	5060	13095.75

SOURCE : Sous-direction des Statistiques, M.E.N

الملحق رقم (04) :

تطـــور نتائج الإمتحانات الابتدائي و المتوسط

ANNEE	سنة 1 متوسط و 7 أساسي 1ère A.M. - 7ème A.F.			شهادة تعليم المتوسط – الأساسي كل الأنماط B.E.M - B.E.F Toutes options		
	الحاضرون PRESENTS	الناجحون ADMIS	النسبة %	الحاضرون PRESENTS	الناجحون ADMIS	النسبة %
1978	348 357	182 811	52,48	135 655	34 774	25,63
1979	366 045	194 172	53,05	167 161	43 374	25,95
1980	371 647	218 653	58,83	182 834	45 189	24,72
1981	387 096	241 847	62,48	191 211	78 225	40,91
1982	416 878	291 133	69,84	206 424	68 046	32,96
1983	447 816	325 559	72,70	210 567	75 995	36,09
1984	465 456	357 143	76,73	230 661	77 764	33,71
1985	511 162	369910	72,37	270 600	78 562	29,03
1986	434 558	332097	76,42	257 104	76 320	29,68
1987	461 799	380901	82,48	353 541	85 872	24,29
1988	483 874	395397	81,71	418 337	134 383	32,12
1989	518 476	422425	81,47	538 349	123 636	22,97
1990	526 559	429268	81,52	540 888	100 051	18,50
1991	535 082	425195	79,46	435 268	126 381	29,04
1992	571 785	460404	80,52	464 380	111 169	23,94
1993	583 127	466983	80,08	478 306	147 623	30,86
1994	589 425	468326	79,45	487 979	178 287	36,54
1995	613 215	514 406	83,89	403 299	158 039	39,19
1996	693 207	556 199	80,24	534 637	173 289	32,41
1997	727 500	563 079	77,40	544 472	215 020	39,49
1998	752 503	568 504	75,55	565 072	234 004	41,41
1999	767 358	532 565	69,40	583 822	194 062	33,24
2000	858 524	679 993	79,20	584 998	243 354	41,60
2001	796 122	625 146	78,52	594 226	246 765	41,53
2002	793 505	644 906	81,27	625 255	235 457	37,66
2003	794 867	636 663	80,10	657 988	240 221	36,51
2004	795 973	649 034	81,54	675 564	241 004	35,67
2005	793 433	624 207	78,67	761 321	317 682	41,73
2006	714 461	598 846	83,82	250 949	179 868	71,68
2007	720 469	619 430	85,98	471250	207364	44,00
2008	546 425	462 946	84,72	572816	272872	47,64

SOURCE : OFFICE NATIONAL DES EXAMENS ET CONCOURS

الملحق رقم (05) :

تطور نتائج إمتحانات البكالوريا التعليم الثانوي العام و التقني 1977-2008

نسبة TAUX	بكا لوريا التعليم الثانوي BAC ENSEIGNEMENT SECONDAIRE			بكالوريا تقنية BAC DE TECHNICIEN			سنوات
	حاضرون PRESENTS	ناجحون ADMIS	نسبة TAUX	حاضرون PRESENTS	ناجحون ADMIS	نسبة TAUX	
23,89	36 451	8 197	22,49	3 146	1 261	40,08	1977
24,29	48 453	11 385	23,50	3 492	1 232	35,28	1978
22,64	71 154	15 473	21,75	4 810	1 724	35,84	1979
24,99	49 780	11 783	23,67	3 659	1 570	42,91	1980
37,72	70 805	25 922	36,61	4 972	2 664	53,58	1981
21,13	79 793	15 776	19,77	4 974	2 135	42,92	1982
19,99	98 928	18 730	18,93	5 925	2 233	37,69	1983
25,31	109 707	26 858	24,48	7 353	2 769	37,66	1984
29,73	112 625	32 727	29,06	15 267	5 291	34,66	1985
25,91	125 849	30 902	24,55	12 362	4 902	39,65	1986
19,20	149 034	24 920	16,72	34 355	10 299	29,98	1987
24,43	166 870	40 402	24,21	44 482	11 228	25,24	1988
18,47	220 461	39 615	17,97	55 272	11 318	20,48	1989
20,99	257 511	52 933	20,56	33 997	8 240	24,24	1990
19,19	335 836	63 988	19,05	38 084	7 780	20,43	1991
22,62	226 013	51 609	22,83	53 167	11 555	21,73	1992
11,98	317 073	35 085	11,07	34 425	7 024	20,40	1993
17,90	261 946	43 321	16,54	13 975	6 065	43,40	1994
19,43	253 095	52 442	20,72	25 788	1 743	06,76	1995
23,08	296 313	71 324	24,07	34 930	5 115	14,64	1996
26,55	293 989	80 916	27,52	34 051	6 191	18,18	1997
23,43	299 340	71 830	24,00	35 256	6 577	18,65	1998
24,64	309 457	76 520	24,73	34 934	8 354	23,91	1999
32,29	306 968	99 089	32,28	32 718	10 601	32,40	2000
34,47	313 319	105 630	33,71	33 216	13 808	41,57	2001
32,92	318 781	104 989	32,93	31 939	10 474	32,79	2002
29,56	353 755	101 280	28,63	36 543	14 076	38,52	2003
42,52	376 487	160 600	42,66	36 622	15 058	41,12	2004
37,29	311 396	112 935	36,27	33 711	15 739	46,69	2005
51,15	341 933	173 203	50,65	33 661	18 918	56,20	2006
53,29	357 377	183 026	51,21	31 733	24 316	76,63	2007
52,29	418947	218732	52,21	7513	4243	56,48	2008

SOURCE : OFFICE NATIONAL DES EXAMENS ET CONCOURS

الملحق رقم (06) :

توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حسب كل باب

القطاعات	المبلغ مليار دج
أولا – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها :	1.908,5
السكنات	555,0
الجامعة	141,0
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58,5
الصحة العمومية	85,0
تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال الكبرى)	127,0
الشباب و الرياضة	60,0
الثقافة	16,0
إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65,0
أعمال التضامن الوطني	95,0
تطوير الإذاعة و التلفزيون	19,1
إنجاز منشآت للعبادة	10,0
عمليات تهيئة الإقليم	26,4
برامج بلدية للتنمية	200,0
تنمية مناطق الجنوب	100,0
تنمية مناطق الهضاب العليا.	150,00
ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:	337,2
الفلاحة و التنمية الريفية	300,0
الصناعة	13,5
الصيد البحري	12,0
ترقية الاستثمار	4,5
السياحة	3,2
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية	4,0
المجموع البرامج الخماسي 2005-2009	–

<u>**المصدر**</u>: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

الملحق رقم (07) :

إنجازات الفترة 1999- 2004 مقارنة بالجـــــــهـــد التنمـــــــوي منـــذ الاســـــــتقــــــلال

التعيـــــين	الحظيرة الحالية	الانجازات 1999-2003	انجازات 2004	مجموع الانجازات 1999-2004
I المنشآت الاجتماعية و الثقافية				
السكن(الاجتماعي، التساهمي، الريفي،)	5.806.374	693.949	116468	810.417
الثانويات	1.441	232	55	287
المدارس الأساسية	3.871	563	124	687
الأقسام الدراسية (المدارس الابتدائية)	122.842	19.546	2.799	22.345
مرافق النظام الداخلي	922	114	26	140
مرافق النظام النصف الداخلي	1.372	323	139	462
مقاعد بيداغوجية (العليم العالي)	608.258	263.000	58.958	321.958
الأسرة (العليم العالي)	273.022	108.700	22.854	131.554
معاهد التكوين المهني	74	10	01	11
مراكز التكوين المهني	525	58	11	69
ملحقات معاهد التكوين المهني	23	14	-	14
ملحقات مراكز التكوين المهني	239	101	29	130
المستشفيات	198	11	02	13
العيادات المتعددة الخدمات	502	48	02	50
المراكز الصحية	1.272	129	07	136
قاعات العلاج	4.383	548	146	694
الملاعب (بما في ذلك الملاعب البلدية)	1.332	91	586	677
المركبات الرياضية الجوارية	363	120	43	163
القاعات المتعددة الرياضات	169	80	24	104

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص8.

الملحق رقم (08) :

توزيع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 لتنمية الموارد البشرية

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	النسبة %
التربية الوطنية	27	29,91
التكوين المهني	9,5	10,52
التعليم العالي	18,9	20,93
البحث العلمي	12,38	13,71
الصحة و السكان	14,7	16,28
شباب و رياضة	4	4,43
الثقافة و الإتصال	2,3	2,55
الشؤون الدينية	1,5	1,66
المجموع	90,28	

Source : Le plan de la relance économique, les composantes du programme, OP – CIT, P 9-10

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1-بوفلجة غياث ،التربية والتكوين في الجزائر، ط1 ، دار الغرب، وهران.2003.

2-مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، 1962-1980 ، الجزائر، 1986.

3-إسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي، 1990.

4-عبدالغني النوري ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، الدوحة ، دار الثقافة ، 1988م.

5-رمضان محمد مقلد وآخرون -اقتصاديات الموارد البيئية -الإسكندرية -الدار الجامعية -الطبعة1،2000

6-عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف، طارق عبد المحسن العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

7-د.راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

8-ناصر دادي عدون ،إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي ، دار المحمدية العامة ،2004.

9-سهيل الحمدان –اقتصاديات التعليم ،الدار السورية الجديدة دمشق 2002 .

10-ستاتسلاف ستروملين ، اقتصاديات التعليم في الاتحاد السوفيتي ،في المظاهر الاقتصادية و الاجتماعية للتخطيط التربوي ، ترجمة د.طه الياس ، مطبعة وزارة التربية ،ط1 ،بغداد .

11-عبد الغنى النورى ، " اتجاهات جديدة فى اقتصاديات التعليم فى البلاد العربية " ، استراتيجية إصلاح التربية العربية ، الدوحة ، قطر ، دار الثقافة ، 1988 .

12-محمد يوسف المسيلم ، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى ، 2002 .

13-محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة ، الإسكندرية ، كلية التجارة .

14-منذ ر عبد السلام ،دراسات في اقتصاديات التربية ،دار الطليعة ،لبنان 1974.

15- فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه،عالم الكتب الحديث ،طبعة 1،2006 .

16-د.محمد متولى غنيمة، تمويل التعليم و البحث العلمي العربي المعاصر اساليب جديدة،الدار المصرية اللبنانية ،طبعة 2 ،2002 .

17- محمود عباس عابدين ،علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية،طبعة 1 ،2000.

18-.محمد متولي غنيمة، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي ،الوضع الراهن و احتمالات المستقبل ، العدد الأول القاهرة الدار المصرية اللبنانية ،1996.

19-عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، لبنان دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1971.

20-محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 11-2003 ، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر.

21- إبراهيم علي عبد الله ، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة ، دار الصفاء للطباعة و النشرو التوزيع .

22- حسين مصطفى حسين : المالية العامة،.ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ــ طبعة 1995.

23- علي خليل، ا.د سليمان أحمد اللوزي ، المالية العامة ، دار و هران للنشر و التوزيع2000 .

24- حامد عبد المجيد دراز، د المرسي السيد حجازي –المالية العامة طبعة 2004 .

25- محمد الصغير بعلي –د.يسرى أبو العلا–المالية العامة –دار العلوم عنابه 2003 .

26- خالد شحادة الخطيب و د.احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة،دار وائل للنش رو التوزيع –عمان –الطبعة 3 سنة 2007 .

27- طارق الحاج، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان 1999.

28- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية –دار الجامعة الجديدة مصر للنشر 2000.

29- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،. 1995 .

30- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1992 .

31- علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت، لا توجد سنة النشر، و لا مكان الإصدار.

32- لعمارة جمال" :منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة . 2004.

33- دالاس بيترسون، الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي ،ج1،ترجمة برهان الدجاني ،المكتبة المصرية، بيروت 1967 .

34-عادل احمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام و المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، الطبعة 1998.

35- خالد شحادة الخطيب و د.احمد زهير شامية ،أسس المالية العامة،دار وائل للنش رو التوزيع –عمان –الطبعة 3 سنة 2007 .

36- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003 .

37- عبد الرحمن بن سالم، المرجع في التشريع المدرسي، ط3 ، المكتبة الوطنية ودار الهدى، الجزائر، 2000.

38- محمد الطيب العلوي، المدرسة الأساسية خصائصها وغاياتها، مجلة التربية العدد1 السنة الأولى، فبراير1982 .

39- مزيان محمد كتاب التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة ، التحديات، ج1 ، سلسلة إصدارات مخبر التربية والتنمية، دار الغرب للنشر، وهران. 2002 .

ب- تقارير و ملتقيات

1- تنظيم التربية و التكوين في - الجزائر، النشرة الرسمية للتربية الوطنية ،الأمر رقم 35 -76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 ،ط 3 ، المديرية الفرعية للتوثيق،1995 .

2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أبو ظبي،).2004 .

3-التربية والتكوين في الجزائر، وزارة التربية الوطنية ، أفريل 2005.

4-الديوان الوطني للإحصاء ، الجزائر بالأرقام، نتائج2003 ، رقم34 ، نشرة21-22 . 2005

5-الجريدة الرسمية ، العدد 33 ،الصادرة في 23 أبريل سنة 1976 .

6-وزارة التربية الوطنية، المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتربية سنة 2006.

7-سلسلة إحصائية من 1962 إلى 2000 ، وزارة التربية الوطنية،مديرية التخطيط، فيفري 2000

8-البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة

9 - ا.د بوطالب قويدر ،د دحماني ادريوش - فعالية نظام التعليم و التكوين بالجزائر و إنعكاسه على معدلات البطالة- المؤتمرا لدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية ، القاهرة ،مصر،17-18- مارس2008.

10- علي همال وروابح عبد الباقي – آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطني الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي وآثاره على قطاعي التعليم والصحة – جامعة باتنة، الجزائر، أيام 20,21و 22 نوفمبر2000 .

11-إبراهيم بختي دور التعليم الإفتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية الملــتقى الدولي حــول التنمــية البشــريــة وفرص الإندمــاج في 12-إقــتصاد المعــرفة والكــفاءات الــبشرية كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية جامعة ورقلة 09-10 مارس 2004

12-المؤتمر الخامس لاتحاد الجامعات العربية ،دور التعليم الجامعي و العلي في التنمية الاقتصادية ،عمان 1990

13-إيمان محمد فؤاد محمد، تكوين رأس البشري، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة،2000 .

- 2Bibliographie en langue française et English

-livres et manuels

1-Dr DENIDENI Yahia la pratique de système budgétaire de l’état en Algérie office des publications universiters 1,place centrale de Ben- Aknoun (Alger).

2-Pierre Gravot – Economie de l'Education .ed .Economica 1993.

3- John Stuart Mill dans John vaizey , Economie de l'éducation .ed ouvrières 1964

4-G.Psacharopoulos, L’éducation pour le développement : une analyse des choix d’investissement, Economica, Paris :1988).

5-Mourice Duverger : France Publique, PUF, Paris.1971 .

6-E.F.Denison ,Measuring the Contrubution of Education to Economic Growth ,Paris ,1961.

7-Theodore W Shultz ,Education and Economic Development in Readings in the Economics of Education ,Unesco ,Paris ,1961.

8- Gary .S.Becker , Investment in Human Capital .Journal Political Economy ,1962.

9-Danièle Blondel, L.éducation pour le vingt et unième siècle : questions et perspectives, 2001.

- Rapports , Documents législatifs et séries statistiques

1-Rapport de L'.O.C.D.E sur l.éducation (2001).

2-Jean Piaget. Ou va l'éducation :ed UNESCO, Paris 1972.

3-UNESCO, Rapport mondial sur l'éducation 2000.

4-HANUSHEK ERICA. , Production and efficiency in public schools , Journal of economic literature 24, n° 3, September 1986.

5-UNESCO, Rapport mondial sur l'éducation 2000.

6-ONS : Statistiques économiques : Comptes économiques (1963-2002), ONS. 2003.

7-Rétrospective statistique Sous-direction des Statistiques. Ministère du l'éducation Nationale. Février .2000.

8-Le plan de la relance économique, les composantes du programme, OP – CIT.

9-PROFIL PAYS ALGERIE Institut de La Méditerranée, France Economic Research Forum, Egypt Coordinateurs Femise .

10-BANQUE ALGERIE-RAPPORT 2008 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE .

11-ALGERIE RAPPORT NATIONAL SUR LE DEVELOPPEMENT DE L'EDUCATION.47^{E} SESSION DE LA CONFERENCE INTERNATIONALE DE L'EDUCATION - GENEVE, 8 – 11 SEPTEMBRE 2004.

-Site d'internet :

- www.algérieinfo.com.
– www.bank-of-algeria.dz.
– www.droitpublic.net.
– www.minefi.gouv.fr.
– www.oecd.org.
– www.ons.dz.
– www.worldbank.org

فهرس
الجداول الأشكال

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

الفهرس

الفهرس

الفصل الثاني : التحليل الاقتصادي للتعليم

الفصل الثالث : ميزانية التعليم وجوانب الإنفاق عليه

الفصل الرابع : دراسة نفقات قطاع التربية الوطنية بالجزائرخلال الفترة 1980–2008

ملخص :

النفقات العامة الشكل الرئيسي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، و علاوة على ذلك فان النفقات المخصصة للتعليم لها اثر ايجابي و هام لتراكم الرأس المال البشري .تعكس الاختلافات في مستويات نفقات التعليم بين الدول الجهود التي يدلي بها قادة هذه الدول من اجل زيادة الموارد الوطنية من الرأس مال البشري.

يحتل قطاع التربية الوطنية بالجزائر أولوية في أجندتها السياسية ، ويظهر ذلك للزيادات المعتبرة لنفقاتها .ان تحليل نفقات هذا القطاع خلال فترة الدراسة الممتدة من (1980-2008) ، تفضي إلى أنها تمثل حصة معتبرة من إجمالي نفقات الدولة، إلا أن الجزء الأكبر يتمثل في رواتب المستخدمين لهذا القطاع .و عليه فان التقسيم غير المتوازن للنفقات يحد من اتساع و تنوع الدعائم الضرورية من اجل تحقيق جودة في التعليم .

الكلمات الدالة : النفقات العامة ،التعليم ، الرأسمال البشري .

Résumé :

Les dépenses publiques représentent la principale forme d'intervention de l'État dans la vie économique et sociale. Par ailleurs, les dépenses publiques d'éducations exercent un impact positif et très significatif sur l'accumulation du capital humain. Les différences de niveaux de dépenses publiques d'éducation d'un pays à l'autre reflètent les efforts plus grands consentis par les dirigeants pour accroître les ressources nationales en capital humain.

L'Algérie a inscrit l'Education Nationale dans leur agenda politique au rang de priorité nationale. Cette tendance politique traduite par accroissement de leurs dépensés publique. Cependant, L'analyse des dépenses éducations au cours de la période sous revue (1980 à 2008) enregistre d'une part considérable dans les dépenses totales de l'état, mais les rémunérations des personnels représentent la plus grande partie des ces derniers. Toutefois. La répartition déséquilibrée de ces dépenses limite l'étendue et la variété des supports nécessaires à l'enseignement pour une éducation de qualité.

Mots clés: dépensés publique ,Education, capital humain.

Abstract :

The public expenditure represents the principal form of intervention of the State in the economic life and social. In addition, the public expenditure of educations exerts an positive impact and very significant on the accumulation of the human capital.The differences in levels of public expenditure of education from one country to another reflect the larger efforts authorized by the leaders to increase the national resources in human capital.

Algeria has registered the national education in their political agenda with the row of national priority. This political tendency translated by increase in their spent public. However, the analysis of the expenditure educations during the period under review (1980 to 2008) records on the one hand considerable in the total expenditure of the state, but the remunerations of the personnel represent the greatest part as of the latter. However. The unbalanced distribution of this expenditure limits the extent and the variety of the supports necessary to teaching for an education of quality.

Key words: public expenditure, education ,human capital..